حزب البعث .. .. ورقة محروقة

أستنفدت أغراضها : محليا ..أقليميا .. دوليا

د. السيد أكرم الحكيم

مدرس جامعي سابق

بغداد - نيسان ٢٠٢١

فهرست

الدافع لكتابة ملف بعث العراق
تمهيد

- نبذة عن أفكار ونشأة ومسيرة حزب البعث

حزب البعث في العراق :

التصفيات الداخلية استراتيجية للبقاء في السلطة

البعث وتدمير المؤسّسة العسكرية العراقية
نخبة السلطة البعثية من الإطار الوطني إلى الحزبي ثم العائلي
سياسات البعث تجاه القوى الوطنية العراقية
جذور الاضطهاد السلطوي لشيعة العراق
البعث وبقائه في السلطة مرهون بتبعيته للخارج وتصفيته للحركة الوطنية
تحييد القاعدة المناطقية والاجتماعية للنظام البعثي من مستلزمات المصالحة الوطنية

العلاقات المريبة لبعض قادة البعث

تخادم البعث مع الدوائر الأجنبية الاستعمارية

ملفات متخصّصة : الملف الأول: الكرد الفيليون

الملف الثاني: قوانين الإعدام في ظل حكم البعث

الملف الثالث: ملف اسقاط الجنسية والتسفيرات (التبعية وغيرهم)

الملف الرابع: ملف الأنفال وكردستان العراق

الملف الخامس: المقابر الجماعية

الملف السادس: تصفية النخب العلمية

الملف السابع: ملف تدمير المؤسسات والوزارات والدوائر الحكومية

السياسة الأمريكية تجـاه البعث

تقييم عام لحزب البعث في العراق

سمات عامة لحزب البعث في العراق

التصفيات الداخلية في الحزب (البعث)و النظام والتي كان وراءها المجرم صدام

حزب البعث في العراق أعتمد نفس وصفة السي آي أي في الحكم

الأستراتيجية الأمنية للنظام البعثي البائد

الدافع لكتابة ملف بعث العراق :

بعد مرور حوالي ١٧ عاما على سقوط صنم البعث في بغداد , لازالت قوى سياسية محلية طموحة تفتقد القواعد الشعبية وتسعى لكسب القواعد الأجتماعية والمناطقية للنظام البعثي البائد , ودوائر أقليمية (عربية وغير عربية),ودوائردولية غربية خائفة من أستقرار العراق وبناء نظامه السياسي وفق الآليات الديمقراطية المتحضرة ,مما يؤدي الى تمكن الأغلبية الشعبية (وكتلتها الصلبة شيعة العراق) من لعب الدور الأساسي في صناعة القرار السياسي والأمني والأقتصادي وحتى الثقافي في النظام السياسي ,وتأثير دلك على المعادلات الأمنية والسياسية والأقتصادية السائدة في المنطقة , والمرتبطة بشكل وثيق بالمصالح الأستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية وللكيان ال..صه..يوني ,لازالت تلك الدوائرتفترض دورا ما لعناصر الأجهزة القمعية والحزبية للحقبة البعثة السوداء في المرحلة الراهنة , خاصة بعد فشل الدوائر السياسية والأمنية الأمريكية في احتواء القوى الوطنية العراقية المعروفة , وفشلها في بناء أوساط محلية مستقرة موالية للأحتلال في العراق .
ونجاح حزب البعث في العراق ١٩٦٨-٢٠٠٣ بتحقيق ماكانت تريده القوى الدولية في أواخر ستينيات القرن الماضي ومابعدها, أي تصفية زعامات وكوادر وقواعد القوى الوطنية العراقية بمختلف توجهاتها الفكرية وبشكل خاص تصفية القواعد الشعبية للمرجعية الدينية المتصدية في النجف الأشرف وقتل مراجع الدين والعلماء والخطباء المجاهدين, وهو الأمر الذي لم تشهد العهود السياسية السابقة (١٩٢٠ – ١٩٦٨) له مثيلاً .. وشن الحرب على الجمهورية الإسلامية الإيرانية بعد نجاح ثورة الشعب الأيراني في ضرب وتدمير أحد أهم ركائز الهيمنة الأستعمارية والصهيونية في ايران والمنطقة ,ونجاح حزب البعث في شق العالم العربي خاصة في صراعه مع سوريا وأحتلاله لدولة الكويت .
ونجاح البعث في تأجيج الصراعات العنصرية والطائفية والاجتماعية والسياسية بين ابناء المجتمع العراقي العريق، وتدمير نسيجه الأجتماعي .. وتدمير القدرة الاقتصادية للبلد من خلال الحروب وفتح الابواب واسعة امام التدخلات الخارجية التي وصلت ذروتها في لجان التفتيش الدولية التي أستباحت كل المنشآت والدوائر الرسمية وحتى بيوت المسؤولين، وأخيرا الاجتياح العسكري الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣.

ويتم استغلال فشل وفساد البعض من سياسيي ما بعد سقوط الحقبة البعثية السوداء وعجزهم عن تحقيق الحياة الكريمة للشعب العراقي الشريف والمظلوم , وأيضا أستغلال جهل وعدم معايشة الأجيال العراقية الفتية (المولودة في أوائل أو أواسط تسعينيات القرن الماضي ومابعدها لحد يومنا الراهن) لما قام به حزب البعث في العراق وخاصة في الحقبة الصدامية الفاشية , من جرائم وانتهاكات لامثيل لها في العالم العربي والأسلامي بحق الأنسان العراقي والمجتمع العراقي والدولة العراقية ..وبحق شعوب المنطقة ..

يتم استغلال كل ماأشرنا اليه أعلاه , لتبرير سعي دوائر عربية رجعية حاكمة ودوائر غربية لأعطاء دور ما لعناصر منتقاة من الأجهزة القمعية والعسكرية والحزبية والحكومية للنظام البعثي البائد .

كتبنا ملف بعث العراق ليوفر بعض المعلومات المفيدة سواء لصانع القرار او للأغراض التثقيفية والتربوية لأجيالنا العراقية الفتية وشبيبتنا العراقية رأسمالنا لمستقبل الوطن , خاصة الجامعيين والحشديين ..والله من وراء القصد

د. أكرم الحكيم

بغداد – تموز ٢٠٢٠

تمهيد :

نفّذ النظام البعثي البائد خلال فترة، حكمه للعراق التي تجاوزت الثلاث عقود ونصف العديد من السياسات والقوانين والإجراءات الخاطئة المؤدّية إلى زيادة الانقسامات والصراعات داخل المجتمع العراقي المتميّز بتعدّديته الدينية والقومية والمذهبية والسياسية، وبلغت تلك السياسات في تسعينيات القرن الماضي مستويات خطيرة تهدد وحدة الوطن وسيادته والمصالح الكبرى لشعبه.

ولعل الكثير مما يعيشه العراق اليوم من مقدمات الحرب الأهلية مثل الصراعات الحزبية المتفاقمة والاحتقان الطائفي والمناطقي والعنصري المتصاعد، أنما تعود جذورها في العمق إلى سياسات وإجراءات وتشريعات وقوانين نفذّها النظام البعثي البائد.

إنّ أية دراسة لهذا الملف وملف الوفاق الوطني لابد أن تتناول وبالتفصيل تلك السياسات والتشريعات والإجراءات ذات العلاقة بتفاقم الانقسامات والصراعات داخل المجتمع العراقي، وخاصة سياسة استئصال القوى الوطنية والاضطهاد العنصري والطائفي التي مارسها النظام بشكل منهجي لعقود من الزمن.

من الضروري إعطاء فكرة موجزة عن أطروحة ونشأة حزب البعث والخصائص العامة التي طبعت مسيرته العامة وحركته التنظيمية والسياسية والاجتماعية، بالطبع لا يهدف بحثنا هذا إلى دراسة كل جوانب كيان ومسيرة حزب البعث، ولكن يهمنا الإشارة إلى الجوانب ذات الصلة بالسياسات والجرائم التي أرتكبها النظام البعثي البائد، والتي لها علاقة بما تشهده الساحة العراقية من انقسامات وصراعات تهدد السلم الأهلي والوفاق الوطني ووحدة الشعب والوطن العراقي.

١- نبذة عن أفكار ونشأة ومسيرة حزب البعث:

حزب البعث العربي الاشتراكي ليس حزبا عراقيا (وهو مثل الحزب الشيوعي والاخوان المسلمون والقوميون العرب , اي لم يؤسسه عراقيون) , بل حزب تأسس في دمشق، سوريا في العام ١٩٤٧ تحت شعار أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة وأهدافه وحدة حرية اشتراكية وهي تجسد الوحدة العربية والتحرر من الاستعمار والإمبريالية وإقامة النظام الاشتراكي العربي. وهو الحزب الحاكم في سوريا منذ ثورة الثامن من آذار في عام ١٩٦٣ حتى الآن وكان الحزب الحاكم للعراق منذ ١٧ تموز ١٩٦٨ حتى سقوط نظام صدام بتاريخ ٩ نيسان ٢٠٠٣ على أيدي القوات الأمريكية وحلفائها .

تم تأسيس حزب البعث بصورة رسمية عندما انعقد مؤتمره الأول في دمشق في ٧ نيسان ١٩٤٧ وانتخب ميشيل عفلق عميداً له، وعمل البعث على توطيد القومية العربية، وأصبح له تأثير فعال على الحكم في سوريا بعد الاستقلال سنة ١٩٤٦

طبعا بعض الباحثين يرون أن الهدف الأساس لتأسيس البعث هو فصل التيار القومي العروبي عن التراث الأسلامي وأستبدال الهوية الأسلامية الحضارية لحركة التحررالعربي كما كان يدعو لها السيد الكواكبي والسيد جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده والشيخ محمد جواد الجزائري وقادة الثورات في شمال افريقيا ضد الأستعمار الفرنسي مثل عمر المختار والشيخ الأبراهيمي وغيرهم كثير ..

وسرعان ما انتشر الحزب في بعض البلدان العربية كالعراق ولبنان وفلسطينيو الأردن واليمن بالإضافة إلى البلد الأصلي سوريا. وفي سنة ١٩٥٢ اندمج حزب البعث مع الحزب العربي الاشتراكي الذي

كان يرأسه أكرم الحوراني في حزب واحد أصبح اسمه «حزب البعث العربي الاشتراكي» كحزب قومي علماني يسعى لخلق جيل عربي جديد مؤمن بوحدة أمته.

يرى أحد الباحثين: «ثلاث مشاكل هزت كيان الحزب ومصداقيته: الأولى: عدم وجود منهج وبرنامج عمل علمي واضح المعالم يمكن تنفيذ أفكاره على الأرض فبقي أسير أهدافه التي بقيت شعارات لم تجد من ينفذها على بساطتها ويسر تحقيقها. علما أن حزب البعث العراقي انشق عن الحزب السوري الأساس على خلاف مبادئه.

الثانية: تسلط أشخاص غير مؤمنين بفكر الحزب على قياداته التنظيمية والرسمية بعد توليه السلطة لأكثر من مرة وفي أكثر من دولة عربية. حيث أن الحزب الحاكم في العراق قام باحتلال بلد عربي معترف به دوليا.

الثالثة: تبنّيه لأسلوب تنظيم الأحزاب الشيوعية، وهو أشبه بالتنظيمات الاستخبارية منها إلى التنظيمات السياسية، معتمدةً على أكبر قدر من الاستقطاب الحزبي لمنتمي الحزب دون الاهتمام بنوع العناصر وتأثيرها الاجتماعي، مما شجع المغامرين والانتهازيين على تحقيق المطامح الشخصية وعلى إحداث انشقاقات مستمرة في الحزب منذ نشأته»[١].

٢- حزب البعث في العراق

تأسّست خلايا البعث الأولى في العراق من خلال عدد من الطلبة العراقيين الذين درسوا في سوريا ولبنان وكانت البدايات في خمسينات القرن الماضي، وفي عام ١٩٥٣ تشكّلت أول قيادة قطرية ضمّت كل من فؤاد الركابي / أمين السر[٢] وجعفر قاسم حمودي وفخري قدوري ومحمد سعيد الأسود وشمس الدين كاظم، أعضاء فيها.

بعد حركة ١٤ تموز ١٩٥٨ التي قام بها عدد من الضباط الأحرار العراقيين أبرزهم الزعيم عبد الكريم قاسم والذين نسّقوا مع «جبهة الاتحاد الوطني» التي ضمّت القوى السياسية المعروفة آنذاك، ضمّت الوزارة الأولى في العهد الجمهوري والتي ترأسها الزعيم عبد الكريم قاسم سياسيين تم ترشيحهم من قبل بعض أحزاب جبهة الاتحاد الوطني منهم فؤاد الركابي الذي كان يشغل آنذاك موقع الأمين القطري لحزب البعث في العراق حيث تولّى حقيبة وزارة الإعمار تم اعتقال فؤاد الركابي في بداية السبعينات، حيث كان يرأس مجموعة قومية، معارضة للنظام البعثي وتم قتله في تشرين الثاني ١٩٧١ في السجن على يد أحد المساجين الذي أدّعت السلطة بكونه مجنوناً وتم تصفية السجين لاحقاً ويعتقد البعض إن صدام كان وراء ذلك والسبب كما تنقل بعض التقارير, أتهامه حزب البعث (في مؤتمر صحفي في بيروت) بالأرتباط بشركة النفط البريطانية .

أصناف المرتبطين بالحزب: مؤيد، نصير، نصير متقدم مرشح، عضو، كما توجد في الحزب أربعة مستويات هي: الخلية، الفرقة وتضم ثلاث إلى سبع خلايا، والشعبة وتتكون من فرقتين على الأقل، والفرع ويتكون من شعبتين أو أكثر.

---

(١) موسوعة ويكيبيديا العربية.

(٢) فؤاد الركابي (١٩٣١–١٩٧١) مؤسس القيادة القطرية لحزب البعث في العراق أنشق عن البعث وتحالف مع الرئيس جمال عبد الناصر ساهم مع آخرين في عام ١٩٦٥ في تأسيس الحركة الاشتراكية العربية.

يتطرق أحد الباحثين إلى هذا الجانب: «لئن بدت السنيةُ الأكثريةُ هي الراجحة في سياسة سورية، وفي اقتصادها وثقافتها، فإن الشيعية الأكثرية في العراق مهمّشة تقليدياً ومُستبعدة، انضم اليه من شبان الشيعة ممن لعبوا بعض الدور في مساره اللاحق، حازم جواد وطالب حسين شبيب وسعدون حمادي ومحسن الشيخ راضي وهاني الفكيكي وابو طالب الهاشمي وغيرهم، فضلاً عن علي صالح السعدي ذي الأصول الكردية الفيلية والشيعية. كما انضم اليه من شبان السنّة حمدي عبد المجيد العاني وأياد سعيد ثابت (ذي الأصول التركمانية السنّية، الباحث) وخالد علي الصالح ومدحت ابراهيم جمعة وفيصل حبيب الخيزران وكريم شنتاف وآخرون. وعرف البعث بعض نموه في مناطق السكن السنّي التي أنتشر الاستقلاليون فيها، كالأعظمية في بغداد والمدن المحاذية لسورية والقريبة منها كالموصل والفلوجة وعانة وتكريت وسامراء، أو ما سماه البعض (المثلث السني) ما بين الموصل شمالاً وبغداد جنوباً والجزيرة السورية في الغرب، الانقسام المذهبي ترافق مع انقسام اجتماعي نافر. فالجيش كانت الأكثرية الساحقة من ضباطه من العرب، ومن أصل ٢٣ رئيس حكومة بين ١٩٢١ و١٩٥٨، تولى المنصب أربعة شيعة فقط»[١]

٣- انقلابات حزب البعث:

في ٨ شباط ١٩٦٣ قام تحالف عسكري من ضباط قوميين ومن حزب البعث بانقلاب على نظام عبد الكريم قاسم مستغلا الأوضاع المتوترة التي سادت في العراق بسبب الصراع بين الشيوعيين والقوميين وبسبب أخطاء كثيرة وقعت بها الحقبة الجمهورية الأولى وخاصة قيادة الزعيم عبد الكريم قاسم، وعدم سعيها الجاد لبناء أسس النظام الدستوري الديمقراطي القائم على المشاركة الشعبية الحقيقية الواسعة فضلا عن اشتداد التآمر الغربي خاصة بعد إصدار قانون رقم ٨٠ * في ملف النفط وتصاعد عداء القيادة المصرية والأردنية لحكومة الزعيم عبد الكريم قاسم.

يتحدث أحد الباحثين عن الانقلاب: «كان موقف البعثيين داخل الجيش ضعيفاً، حيث كان أغلبية الضباط المشاركين في الانقلاب من القوميين، لذلك وجدناهم يركزون اهتمامهم على قوات الحرس القومي الذي شكلوه من الحزبيين، والعناصر المؤيدة لهم ، كانت الخطوة التالية للبعثيين تشكيل ما يسمى (مجلس قيادة الثورة)، في ٨ شباط ٦٣ بموجب البيان رقم ١٥، وأعطى القرار صلاحيات تشريعية وتنفيذية واسعة للمجلس، ومن تلك الصلاحيات: إصدار القوانين وتعديلها، تعين الوزراء، وإقالتهم، منحه صلاحيات القيادة العامة للقوات المسلحة، الإشراف على شؤون الجمهورية، الإشراف على جهازي الأمن والاستخبارات العسكرية. وجاء المجلس المشكل مكوناً من (١٨ عضواً) منهم ١٥ عضواً من حزب البعث، وعضوين فقط من القوميين. تشكل مجلس الوزراء من (٢٠) عضواً، كانت حصة حزب البعث منها (١٣) عضواً، أي ثلثي أعضاء المجلس، واحتفظ البعثيون بأغلب الوزارات المهمة»[١].

ميليشيا البعث العراقي المسمّاة بالحرس القومي قامت بملاحقة العناصر الشيوعية والموالية لعبد الكريم قاسم، فيها طفت على الساحة خلافات داخلية بين جناحين في حزب البعث، الأول يقوده علي صالح السعدي الموصوف بالمتشدّد والثاني يمثله طالب شبيب وحازم جواد، وتزايدت حدة الخلاف بين الجناحين وتدهور الوضع الداخلي حتى وصل الأمر إلى درجة قيام قائد الحرس القومي (الطيار منذر الهنداوي) بقصف مقر وزارة الدفاع، واستنفار قوات الحرس القومي في شوارع بغداد.

بعد تفاقم الأوضاع في العاصمة قام رئيس الجمهورية عبد السلام عارف في ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣بأنقلاب عسكري مدعوما من بعض الضباط البعثيين، وبذلك سقط أول نظام سياسي أقامه حزب البعث بعد تسعة أشهر من الحكم.

أما الانقلاب العسكري الثاني، ففي ١٧ تموز ١٩٦٨ قام حزب البعث العراقي وبالتحالف مع ضباط لهم مواقع هامة في المؤسّسة الأمنية وفي القوات المسؤولة عن حماية القصر الجمهوري حيث مقر رئيس

الجمهورية، قام بتنفيذ انقلاب عسكري غير دموي في أيامه الأولى أسقط نظام عبد الرحمن عارف، وعُيّن أحمد حسن البكر رئيساً لمجلس قيادة الثورة ورئيساً للجمهورية وقائداً عاماً للجيش وأصبح صدام نائب رئيس مجلس قيادة الثورة. وفي عام ١٩٧٢ أصبح نائب الرئيس.

تتحدّث إحدى الدراسات عن الانقلاب: «.. سارع عبد الرزاق النايف إلى إعداد خطة تنفيذ الانقلاب بالاشتراك مع إبراهيم عبد الرحمن الداود، وسعدون غيدان، واحمد حسن البكر، وصالح مهدي عماش، وحردان عبد الغفار التكريتي، وأنور عبد القادر الحديثي، حيث جرى الاتفاق فيما بينهم على تفاصيل خطة الانقلاب.

التشكيلة الحكومية الأولى كان للبعثيين ثمانية مقاعد وزارية، فيما شغل الأكراد ثلاثة مقاعد، والإخوان المسلمون مقعدين، وشغل بقية المقاعد وعددها اثنا عشر مقعداً عناصر من مختلف الاتجاهات القومية والسياسية , ويتضح من تشكيلة المجلس، ومجلس الوزراء، والقيادة القطرية للحزب، أن العنصر السني كانت له الأغلبية المطلقة (حوالي ٨٤.٩٪)، فيما تراجع العنصر الشيعي إلى (٥.٧٪)، وكانت أغلبية القيادات من محافظتي تكريت والرمادي السنّيتين»[٣].

لم يكن انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨ خاتمة الانقلابات العسكرية للبعث في العراق، خاصة وإن النظام السياسي الجديد تشكّل من تحالف هشّ جمع بين ضباط طموحين من عهد العارفين (عبد السلام عارف وشقيقه عبد الرحمن عارف) أبرزهم عبد الرزاق النايف مدير الاستخبارات العسكرية في زمن عارف (اغتالته المخابرات البعثية في لندن في سبعينات القرن الماضي) وإبراهيم الداود مسؤول حراسة القصر الرئاسي (عاش منفياً لعشرات السنين في المملكة العربية السعودية)، وبين البعثيين (من الجناح المسمّى باليميني) جماعة عفلق والبكر وصدام، وكل فريق يسعى للاستفادة من الهدنة بينهما للإعداد للانقضاض على الفريق المقابل، وحانت الفرصة المناسبة للبعثيين في ٣٠ تموز ١٩٦٨ للتخلّص من عبد الرزاق النايف والضباط الموالين له والانفراد بالسلطة، وهي فترة الحكم الثانية للبعث في العراق والتي أستمرت لثلاثة عقود ونصف ولم تنتهي إلا باجتياح عسكري أمريكي للعراق.

البعض يرى بأن ما حصل في ١٩٦٨/٧/٣٠ هو من تداعيات التنافس البريطاني الأمريكي في العراق والمنطقة والذي انتهى بانقلاب ٣٠ تموز لصالح النفوذ البريطاني، ثم عاد النفوذ الأمريكي ثانية بعد ١٩٧٥ من خلال تداعيات اتفاقية الجزائر بين صدام وشاه إيران. وكانت بريطانيا العظمى في أواخر الستينات على وشك تصفية وجودها العسكري في الخليج. كتبنا لاحقا في هذا الفصل عن الظروف السياسية التي ساعدت على تنفيذ ونجاح الانقلاب الثاني للبعث في العراق، وعن سياسة التخادم التي اعتمدها البعثيون مع دوائر دولية وإقليمية لترسيخ ركائز حكمهم وإدامته لأطول فترة ممكنة، فضلا عن استراتيجية القمع المفرط للشعب ولقواه الوطنية.

بالطبع لا يكفي التعرّف على الأفكار والأهداف المعلنة والنظام الداخلي للحزب، لتقييم مسيرة ودور حزب البعث، بل نحتاج إلى دراسة خصائص المؤسّسين والشريحة الغالبة للمنتمين وطبيعة البيئة الاجتماعية التي أنتشر فيها وحقيقة رؤاه ومواقفه تجاه القوى الوطنية وتجاه التعدّدية القومية والدينية والمذهبية التي يتميّز بها الشعب العراقي فضلا عن تجربته العملية عند وصوله للسلطة (بالطبع مع دراسة أساليبه وسياساته للوصول اليها، ومدى انخراطه في لعبة الأمم أي الانقلابات التي دبّرتها أجهزة مخابرات أجنبية خاصة في خمسينيات وستينيات القرن الماضي)، التي تكون هي الكاشف لمدى النجاح والكفاءة في تطبيق المبادئ والأهداف المعلنة أو مدى الصدق والإخلاص في تبنّيها واعتمادها عند التمكّن من السلطة وامتلاك عناصر التأثير والفاعلية في المجتمع والنظام السياسي.

---

(١) الحمداني، حامد: الأسرار الخفية وراء انقلاب ١٩٦٨/٧/١٧، موقع الحوار المتمدن، العدد ٢٥٣، ٢٠٠٢/٩/٢١.

٤- التصفيات الداخلية استراتيجية للبقاء في السلطة:

لا يمكن اعتبار سياسة المؤامرات والمكائد السياسية والاغتيالات والتصفيات الجسدية نهجا خاصا بصدام حسين كما يفترض البعض، بل هو نتاج طبيعي للثقافة والتربية البعثية والعقلية السائدة لدى النخبة القيادية لحزب البعث، فكلا المرتين التي وصل فيهما حزب البعث إلى السلطة في العراق (١٩٦٣، ١٩٦٨)، كان الانقلاب العسكري واستخدام الدبابة والسلاح واغتيال رجال العهد السابق هو النهج المعتمد للوصول إلى دفة الحكم، ولم تكن المظاهرات السلمية او الثورات الشعبية أو صناديق الانتخابات هي الوسائل المعتمدة في العمل السياسي عند البعثيين، بالرغم من فسحة الحريات المتاحة في ظل العهود التي انقلبوا عليها (عهد عبد الكريم قاسم وعهد عبد الرحمن عارف) بالمقارنة مع الحريات المتاحة في ظل النظام البعثي في كلا تجربتيه (الإعدام لمن يكتب شعارا معاديا للنظام على الجدران ومن يشتم الرئيس ومن ينتمي إلى غير حزب السلطة.. الخ).

بل وحتى قبل الوصول إلى السلطة كان قرار القيادة في ١٩٥٩ هو اعتماد الاغتيال وسيلة للتخلّص من الزعيم عبد الكريم قاسم، ثم تحوّل الخلاف الفكري والسياسي بين الجناحين المختلفين في حزب البعث بعد انقلاب شباط ١٩٦٣ إلى صدام بالسلاح وقصف بالطائرات قام به قائد الحرس القومي، وهكذا تم اعتماد السلاح والغدر ثم التصفية الجسدية تجاه حلفاء البعث في انقلاب ١٩٦٨/٧/١٧ للانفراد بالسلطة بالرغم من المواثيق والعهود والاتفاق على المشاركة في السلطة. وهكذا لاحظنا وبمرور الزمن تقلّصا مستمرا لدائرة السلطة والقرار في النظام البعثي البائد، من الدائرة الوطنية الواسعة إلى الدائرة الحزبية البعثية ثم الدائرة المناطقية التكريتية ثم دائرة العشيرة والعائلة وصولاً إلى انحصار قرار السلطة بشخص صدام وولديه[٤].

٥- البعث وتدمير المؤسّسة العسكرية العراقية:

واحدة من الادعاءات التي تردّدت بعد سقوط النظام البعثي في ٢٠٠٣ ولا تزال، هي إن النظام البعثي أهتم ببناء مؤسّسة عسكرية وأمنية وطنية كفوءة، ولذا يرى البعض خطأ وخطورة القرار الذي أتخذه الحاكم المدني الامريكي (بريمر) الممثل لسلطة الاحتلال بحل المؤسسة العسكرية والأمنية في العراق، علما بأن القوى الوطنية العراقية المعارضة للنظام البعثي والتي اجتمعت في صلاح الدين في كانون الثاني ٢٠٠٣ لم تطلب ذلك من الإدارة الأمريكية.

في الواقع ذلك القرار لم يكن سوى القشة التي قصمت ظهر البعير لأن المؤسسة العسكرية والأمنية والقوات المسلحة العراقية وبسبب السياسات والأخطاء الشنيعة التي أرتكبها النظام البعثي متعمداً.. كانت وفي اواخر ذلك العهد البائد قد وصلت إلى حالة، يرثى لها سواء على مستوى القدرات والإمكانات أو على مستوى الروح المعنوية وإرادة القتال والانضباط أو مدى عدالة القضية التي تقاتل من أجلها في حروب النيابة التي، زجّت فيها.

حزب البعث كان أول وأكثر من عمل على ضرب القيم والتقاليد العسكرية في القوات المسلحة العراقية، عندما قام ومنذ السنوات الاولى لاستيلائه على السلطة بمنح رتب اعتباطية لعناصر حزب السلطة التي لم تلتحق يوماً بأية مؤسسة تعليمية عسكرية، حتى بلغ ذروة الاستخفاف بتلك القيم والتقاليد عندما أعطى رأس النظام السابق لنفسه أعلى رتبة عسكرية دون أن يدرس في الكلية العسكرية وكلية الأركان وأعطى أعوانه رتب عليا لا تتناسب والضوابط العسكرية. والنظام السابق هو اول من سلّط عناصر الحزب على المعسكرات والفرق العسكرية وكبار الضباط وأعطاهم صلاحيات مطلقة تضرب عرض الحائط كل التقاليد والأعراف العسكرية المرتبطة بسلسلة المراتب.

---

(٤) مجيد، د. مُحَمَّد: القسوة لدى صدام حسين، مدوّنة على الانترنت.

كما تسبّب حزب البعث بإفقار وإذلال الشريحة الكبرى من مراتب الجيش العراقي خاصة في تسعينات القرن الماضي بسبب الحصار والتمييز بين أبناء المؤسّسة العسكرية بحسب درجة الولاء لرأس النظام، فكانت مثلاً قوات الحرس الخاص هي صاحبة الحظوة الأولى في الامتيازات، وهو أول من أدخل وعلى نطاق واسع ومنهجي سياسات التمييز الطائفي والقومي إلى صفوف المؤسسة العسكرية، ليس لانحيازه وخدمته لأحدى المكونات العراقية ولكن للإيغال في تمزيق هذه المؤسسة الهامة وتكريس سياسة فرّق تسد(٥).

يقول أحد الباحثين: «طُعّمت المؤسسة العسكرية منذ ١٩٧٠ بقرابة ٣٠٠٠ مفوض بعثي وتكريتي ومبكرا ابتدأ صدام بدفع قيادات مدنية من شلّته إلى عضوية مجلس قيادة الثورة الهيئة التي يُفترض أنها الأعلى سلطةً. ولئن حاول البعث التماهي مع الطائفة السنية العربية، وهي أصلاً أقلية عدداً، فقد تماهى مع قطاعها الأقل تقدماً في المثلث السني، لا سيما منه تكريت. أما بغداد وعائلاتها هي التي مثّلت تاريخياً ركيزة البلد الاقتصادية والاجتماعية السياسية والثقافية فظلت ضيفاً ثقيلا على البعث يحاول تطويعها بالأرياف»(٦).

نخبة السلطة البعثية من الإطار الوطني إلى الحزبي ثم العائلي

هكذا وجدنا نخبة السلطة في العراق تنحصر في ظل حكم البعث شيئاً فشيء من الدائرة الوطنية الأوسع والأكثر تنوّعاً قومياً ومناطقياً ومذهبياً إلى الدائرة الحزبية التي لم تلبث أن تحوّلت (بسبب ملابسات النشأة والانتشار والصراعات الداخلية) إلى الدائرة المناطقية والعشائرية، حتى وصلت إلى الدائرة العائلية الأضيق وهو الأمر المناقض للمبادئ والشعارات والأهداف المعلنة لحزب البعث والمؤدّي بطبيعة الحال إلى عزلة النخبة الحزبية الحاكمة عن أوسع الشرائح الشعبية وعدم التمكّن من أدراك آلام وآمال تلك الشرائح والتفاعل معها، بل ويؤدّي إلى زيادة استعداد القيادة الحزبية الحاكمة الانعزالية لاتخاذ أقسى الإجراءات وارتكاب أبشع الجرائم تجاه أوسع القطاعات الشعبية للبقاء في السلطة، وهو ما عاشه العراق بعد أن أحتكر صدام وولديه والحاشية العائلية المقرّبة قيادة الحزب والدولة والمؤسّسة العسكرية والأمنية. أما آليات الوصول إلى السلطة والبقاء فيها، فلم تتعدى الانقلابات العسكرية وتدبير المكائد السياسية واغتيال الخصوم الحقيقيين او المحتملين، فلم، يعرف عن البعث أطلاقا اهتمامه بالعمل السياسي المتحضّر وبالانتخابات الحرّة المباشرة، ولا اهتمامه بالآليات الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة.

١- سياسات البعث تجاه القوى الوطنية العراقية:

يمكن أن ندرس سياساته تجاه الشيوعيين والكرد والشيعة كنماذج واقعية معروفة –مع قناعتنا بعدم صحة المعيار العنصري او الطائفي في توصيف الأزمة العراقية وفي اقتراح الحلول لها، الاّ أن النظام كانت له بالفعل حربه العنصرية ضد القومية الثانية أي ضد الكرد وكذلك ضد التركمان والآثوريين والشبك.. الخ، وكانت له حربه الطائفية تجاه الأكثرية الشعبية أي الشيعة، وفي تشخيصنا فأن الأسباب دوما كانت سياسية –.

٢- حرب البعث على الشيوعيين:

---

(٥) الزيدي، أحمد: البناء المعنوي للقوات المسلحة العراقية، تاريخ النشر ١٩٩٠/١/١، الناشر دار الروضة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، راجع الفصل الخامس من الباب الثاني.

(٦) صاغية، حازم: بعث العراق ..سلطة صدام قياما وحطاما – دار الساقي – الطبعة الأولى ٢٠٠٣ بيروت

باستثناء فترات قصيرة في سبعينات القرن الماضي أتّسمت علاقة البعث بالشيوعيين العراقيين بالعداء الصارخ والصراع المستمر وكانت أشد الفترات قساوة على أعضاء وأنصار الحزب الشيوعي العراقي، هي الفترات التي وصل فيها البعثيون إلى السلطة في العراق، حتى ذهب بعض المحللين السياسيين إلى أن الهدف الأساسي لانقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ الذي أوصل حزب البعث للمرة الأولى إلى الحكم، كان التصدّي لتصفية واستئصال الحزب الشيوعي العراقي أحد أقوى الأحزاب الشيوعية العربية في المنطقة، باعتباره حسب الفهم الغربي والبعثي من الأدوات الفاعلة للنفوذ السوفيتي آنذاك في العراق والمنطقة العربية.

نقرأ في إحدى الدراسات ذات الصلة، البيان الذي صدر بعد انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣: «بيان رقم ١٣ صادر من الحاكم العسكري العام: نظراً للمحاولات اليائسة للعملاء الشيوعيين، شركاء عدو الكريم !! في الجريمة، لزرع الفوضى في صفوف الشعب، وتجاهلهم للأوامر والتعليمات الرسمية، فقد كُلف قادة الوحدات العسكرية، والشرطة والحرس القومي بالقضاء على كل من يعكر صفو السلام، وإننا ندعو أبناء الشعب المخلصين إلى التعاون مع السلطات بالإعلام عن هؤلاء المجرمين وإبادتهم»[٧].

حاولت قيادة الانقلاب الثاني للبعث في العراق (١٧- ٣٠ تموز ١٩٦٨) أن تتجنّب السياسات والممارسات التي حصلت بعد الانقلاب الأول (٨ شباط ١٩٦٣) وأبرزها المجازر الواسعة بحق الشيوعيين العراقيين ومعاداة المعسكر الاشتراكي وعلى رأسه الاتحاد السوفيتي آنذاك، ليس بسبب تغير القناعات الفكرية والسياسية للحزب أو تبدّد مخاوفها من نفوذ الحزب الشيوعي في الواقع السياسي العراقي، وإنّما لتغير الظروف السياسية الدولية والإقليمية أولاً ولتغير توازنات القوى السياسية في الواقع العراقي وما يؤدي ذلك إلى تغيّر أولويات النظام البعثي في فترة، حكمه الثانية.

٣- موقف البعث من الحركة الكردية:

بالرغم من أنه كان للانقلاب العسكري الثاني للبعث في العراق أولوياته السياسية وقائمته السوداء الخاصة بالقوى والنشاطات التي يمكن أن تهدد سلطته في بغداد، إلاّ أنه ظل ينظر للحركة الكردية في كردستان العراق باهتمام أكبر لأن القوى الكردية المعارضة تحمل السلاح ولديها قاعدة آمنة وأرض محرّرة بحسب رؤيتها، فضلا عن امتلاكها خبرة العمل العسكري ودعم إقليمي لها على الأرض.

وكعادة الأنظمة الانقلابية التي تفتقد القواعد الشعبية الحقيقية الواسعة حيث تحتاج إلى هدنة مع القوى السياسية لكي توظف العامل الزمني لبناء ركائز قوتها خاصة في المجال الأمني، لجأ النظام البعثي في الأيام الأولى إلى محاولة توظيف الانقسامات في الحركة الكردية فدخل في تحالف مع جماعة إبراهيم أحمد لمواجهة القوة الكردية الرئيسية المتمثّلة آنذاك بالحزب الديمقراطي الكردستاني (البارزانيون)، ثم عادوا للاتفاق مع القيادة البارزانية من خلال صيغة اتفاقية ١١ آذار التي وقعها صدام مع القيادة الكردية والتي انتهت بفشلها وعودة الحرب، مجدّدا إلى كردستان العراق.

يتناول أحد الباحثين هذه المرحلة: «تتالت ذيول اتفاقية الجزائر، فقد تم إفراغ منطقة يترجّح عرضها بين خمسة اميال وعشرة على امتداد الحدود المشتركة من سكانها، بعد ذاك دُمرت القرى وأعيد إسكان أهلها في مجمّعات سكنية في ضواحي المدن في أواسط الثمانينات تولى ابن عم صدام علي حسن المجيد (علي الكيماوي) منصبه كقائد أعلى مطلق الصلاحيات في كردستان ليُسمّى في ١٩٨٧ أميناً عاماً للمكتب الشمالي لحزب البعث. علي حسن المجيد – في قسوته وفي استخدامه للكيماوي – قضى على شيء اسمه القرية

---

(٧) الحمداني، حامد: جمهورية البعث الأولى ٨ شباط، ١٧ تشرين الثاني ١٩٦٣، موقع **ankawa** الإليكتروني، ٢٠١٠/٣/١.

الكردية، وعلى يدي صدام وابن عمه سجّل التاريخ للمرة الأولى أن حكومة من الحكومات تستخدم سلاحاً من هذا النوع في قصف سكانها المدنيين»[٨].

المبحث الثالث: سياسة البعث تجاه الشيعة:

يدّعي البعض بأن الطائفية جاءت مع الاحتلال وهو أدّعاء خاطئ قد يشير إلى عدم الإلمام الكافي بتاريخ العراق المعاصر أو ربما يشير إلى حسن ظن البعض بالمشروع السياسي الذي صنعه البريطانيون قبل اكثر من تسعين عام في العراق والذي يعتبره البعض الآخر بأنه هو من زرع بذور الطائفية السياسية، أو تعبر مقولة اقتران الطائفية في العراق بالاحتلال الأمريكي عن محاولة البعض لتبرئة النظام البعثي من ممارساته الطائفية والتي وصلت إلى حد ضرب العتبات المقدسة بالصواريخ وكتابة شعار (لا شيعة بعد اليوم) على دباباته عند اقتحام قواته للمدن المقدسة في آذار ١٩٩١، وقبلها وبعدها قتل عدد من مراجع الدين الشيعة وقتل المئات من علماء الدين والخطباء وتهجير مئات الآلاف من العراقيين الشيعة وتدمير البيئة في جنوب العراق (تجفيف أقدم وأكبر مسطح مائي في المنطقة وهي أهوار جبايش الناصرية) وضرب القوة الاقتصادية لعدد كبير من التجار العراقيين وإسقاط الجنسية العراقية عنهم وتهجيرهم بالقوة إلى الخارج وفق معايير طائفية، حتى وصل الأمر إلى التمييز حتى بين المرتبطين بحزب السلطة على أساس طائفي.

١- جذور الاضطهاد السلطوي لشيعة العراق:

في العراق مشكلة طائفية راسخة الجذور منذ عشرات السنين، وقامت العديد من الأنظمة الحاكمة السابقة بحماية وضمان ودوام تلك المشكلة وتأجيجها من خلال مؤسسات وتشريعات مقنّعة ومن خلال نتاجات فكرية تقوم على تزوير التاريخ وكذلك من خلال إشاعة قيم ومفاهيم بالية تقوم على إحياء العصبيات المقيتة بين أبناء بعض الأقليات الاثنية لاستقطابها كقاعدة للنظام الدكتاتوري ولتأجيج صراعات جانبية بينها وبين الأغلبية الشعبية بالرغم من آن جرائم النظام البعثي البائد شملت كل شرائح وأوساط الشعب، وان كانت بنسب متفاوتة.. وهدف النظام دوما هو منع انبثاق وحدة كفاح شعبي، مقاوم له.

وتكاملت سياسات النظام البعثي الطائفية وللأسف مع بعض التوجهات الإقليمية والغربية السلبية تجاه الشيعة انطلاقاً من قناعات خاطئة تجاه تجارب خارج العر اق، من قبيل تداعيات نجاح الثورة الإسلامية الإيرانية وتأثيراتها في المنطقة... وتجربة الصراع بين حزب الله اللبناني والكيان الصهيوني.

لا نقصد بالمشكلة الطائفية في العراق، وجود صراع شيعي سني (كما يريد البعض تصويره) فالشيعة والسنة من أبناء العراق عاشوا تاريخاً وواقعاً مشتركاً وتعايشوا سوية في المدارس والجامعات ومحلات المدن المختلفة وأسواقها وفي الأحزاب السياسية وفي الدوائر الحكومية والشركات الخاصة واختلطت دماؤهم بالمصاهرة، وساهموا معاً في صنع الأحداث الكبرى في الوطن، وما هو موجود بين اتباع المذاهب السنية والشيعية من اختلافات وحساسيات ومشكلات هي حالة طبيعية ويوجد اكثر منها بين المذاهب النصرانية وكذلك بين اتباع المذاهب اليهودية المختلفة، وحتى أن تاريخ العديد من الحروب الدموية القديمة في أوربا يشير إلى جذور مذهبية للصراع.

ولكن نقصد بالمشكلة الطائفية إن الدولة الاستعمارية التي صنعت المشروع السياسي في العراق قبل اكثر من تسعين سنة وكذلك أنظمة الحكم التي لم تخرج في مجملها (باستثناء نسبي لسنوات حكم الزعيم الراحل عبد الكريم قاسم) عن الخطوط العامة لأساسيات المشروع الغربي، وضعت سياساتها وخططها على

---

(٨) صاغية، حازم: **بعث العراق قياما وحطاما , دار الساقي للطباعة والنشر – ٢٠٠٤.**

أساس تهميش دور الأغلبية الشعبية وبناء نظام الأقلية العشائرية المتمترس بالأغطية الطائفية وذلك لأسباب سياسية بحتة لا علاقة لها بالدين والمذهب، وسوف نأتي على تفصيلها في البحث.

ونقصد أيضاً بالمشكلة الطائفية (المذهبية): أن قوى سياسية محلية تفتقد القاعدة الشعبية الحقيقية، وشرائح تضرّرت من سقوط النظام البعثي البائد، أضافة إلى دوائر سياسية وأمنية واقتصادية إقليمية ودولية خائفة من التطورات السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية التي بدأت وتسارعت وتيرتها منذ عام ٢٠٠٣ ولحد الآن هذه القوى والشرائح والدوائر تعتمد في هذه الفترة سياسة أثارة وتأجيج الخلافات والصراعات المذهبية بين الشيعة والسنّة كأداة ومنهج لبلوغ أهدافها.

العديد من الباحثين المحايدين أقر بوجود مشكلة طائفية سياسية حادة في العراق، بلغت ذروتها في فترة النظام البعثي السابق وكان يمكن ملاحظة مصاديق رسوخ تلك المشكلة آنذاك بوضوح في تركيبة ومؤسسات الحكم وفي مناهج التربية والتعليم وتركيبة المستويات القيادية في حزب السلطة وفي المؤسسات الوطنية كالجيش بل وحتى في النظرية السياسية والمنظومة الثقافية.

نهتم في هذا البحث بالفترة التي بدأت بولادة الدولة العراقية الحديثة في العشرينيات من هذا القرن[٩].

أشار العديد من الباحثين المحايدين وكذلك مسؤولين سابقين في الدولة العراقية إلى هذه الظاهرة، ومع وجود تباين في تحديد أسبابها وعمق رسوخها في الواقع العراقي وربما في تعريفها.. إلا أن اغلب تلك الجهات أكدت وجودها وخطورتها في الواقع والمستقبل العراقي. نقرأ في خلاصة كتاب «اطروحة دكتوراه اعتمدت على دراسة الوثائق السرية البريطانية في لندن» فيما يتعلق بتحليل وتقييم مسألة الشيعة والسياسة البريطانية: «إنّ هذه السياسة كانت تقوم على إقصاء جميع الشيعة عن المناصب الرفيعة المسؤولة. وان الأجهزة الاستخبارية البريطانية كانت تتوقع إن تؤدي هذه السياسة إلى الإيقاع بين الطائفتين وخلق حالة من سوء التفاهم»[١٠].

وكتب شاعر العراق المعروف محمد مهدي الجواهري في الجزء الأول من ذكرياته المنشورة، كلاماً يشير فيه إلى طائفية بعض من تقلدوا وظائف خطيرة في الدولة العراقية الحديثة مثل ساطع الحصري[١١]. قام عبد الكريم الازري السياسي العراقي المخضرم بتحليل العوامل الطائفية والعنصرية في تعطيل الحكم الديمقراطي في العراق واشار إلى الحلول الضرورية للتغلب عليها، حيث بحث: "كيف إن الذين تداولوا الحكم بعد وفاة فيصل الأول أهملوا وصيته وتجاهلوا وجود المشكلة الطائفية وكيف تتحكم في مقدرات البلد أقلية حاكمة مسيطرة تخاف على مراكزها وسلطتها من الديمقراطية الليبرالية، واشار إلى طائفية بعض الشخصيات السياسية التي لعبت دوراً في أنظمة الحكم التي تعاقبت على الحكم في العراق.

ويتطرق الكاتب في نفس المصدر إلى مصاديق السياسة الطائفية في المؤسسة العسكرية والأمنية والتي كانت تنفيذاً لسياسة يبدو إنها كانت مرسومة من قبل الفئة الحاكمة وبتأييد من الجهة البريطانية التي كانت تؤيدها، مثلاً تخرج من الكلية العسكرية خلال دورات (١٩٣٢ – ١٩٤١) ألف وعشرة ضباط عسكريين وبلغ عدد الضباط العسكريين الذين تخرجوا من نفس الكلية ما بين (١٩٤١ – ١٩٧٠) خمسة آلاف ضابط عسكري وبالإمكان معرفة تركيبهم الطائفي والاثني من قراءة الارادات الملكية في العهد الملكي والمراسيم الجمهورية في العهد الجمهوري التي كانت تصدر بأسمائهم والتي كانت تنشر في جريدة

---

(٩) الهلالي، عبد الرزاق: تاريخ التعليم في العراق في العهد العثماني، ط١، بغداد، ١٩٥٩، ص ٤٣.

(١٠) النفيسي، عبد الله فهد: دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث، الكويت، ١٩٧٦. ص ١٩٩ – ٢٠١.

(١١) الجواهري، محمد مهدي: ذكرياتي، مطبعة الرافدين، الطبعة الأولى عام ١٩٨٨. ج١/ ص ١٦٧ – ١٧١.

الوقائع العراقية وهي الجريدة الرسمية للحكومة العراقية ومنها سيتبين إن نسبة الضباط الشيعة بينهم ضئيلة جداً.

أهم التطورات في المؤسسة العسكرية هي التي حدثت بعد سنة ١٩٧٠ عندما قررت وزارة الدفاع الامتناع عن نشر المراسيم الجمهورية بتعيين الضباط المتخرجين من الكلية العسكرية وغيرها من كليات القوات المسلحة العراقية في الوقائع العراقية لأن الفئة التي استولت على الحكم وقتئذ كانت عازمة على أجراء تغييرات أساسية جوهرية في الجيش العراقي والقوات المسلحة العراقية الأخرى ولم تكن تريد الكشف عنها(١٢).

ولاحظ أحد الباحثين: «ان سياسة الاضطهاد الطائفي لم تكن بعيدة عن قرارات نظام عبد السلام عارف الخاصة بتأميم التجارتين الداخلية والخارجية عام ١٩٦٤».

ثم ينقل الكاتب نص مشروع القيادة المركزية للحزب الشيوعي العراقي «في هذه الظروف نرى ان موقف التجاهل وإغماض العيون الذي سارت عليه الحركة الوطنية في العراق إزاء النظام الطائفي هو موقف يتهاون بمستقبل البلاد ويفرط بمصير الثورة الوطنية سيما وان بلادنا تتعرض اليوم لأفدح الأخطار والدسائس الدولية. لذلك نرى من الواجب مواجهة حقيقة النظام الطائفي وكشف الستار عن مقوماته الاجتماعية وأصوله التاريخية وارتباطه بالأطماع الأجنبية عبر العصور»(١٣).

أما الدكتور سعيد السامرائي فقد أجاب في كتابه على السؤال: «هل في العراق مشكلة طائفية ؟ ثم استعرض طائفية الدولة العراقية وطائفية المجتمع والافراد. ثم أجاب على سؤال: هل الطائفية نتاج الاستعمار الغربي أم سببها صراع المسلمين السياسي في الماضي ؟ ثم اقترح مجموعة من الحلول واشار إلى الدور الخاص للإسلاميين السنة والشيعة»(١٤).

بينما تطرق أحد الباحثين إلى ازدياد سياسات الاضطهاد الطائفي في العراق ضد الشيعة بعد حرب تحرير الكويت وبعد توقف الانتفاضة الشعبية (آذار ١٩٩١)، يقول الباحث: «ازدادت سياسات الحكومة العراقية بعد حرب الخليج في الحد من النشاط الديني في كربلاء والنجف وأضعفت نسيج الثقافة الشيعية والمجتمع الشيعي في العراق، ونقل عن تقرير قدمه مقرر لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة (ماكس فان ديرشتويل) ان مكتبات تحوي مخطوطات تشكّل جزءاً من التقاليد الإسلامية قد دُمّرت عن عمد وان بضعة آلاف من طلبة العلوم الدينية ورجال الدين قد انخفض إلى مئات والأغلبية اختفت، كما يشكك الباحث بالدافع من قيام النظام بإنجاز مشروع تحويل مجرى نهر الفرات ويحتمل ان دوافع صدام هي أضعاف الصلة بين المدينتين المقدستين كربلاء والنجف وسكان الريف الشيعة، وهو المشروع الذي وصفه مراقب حقوق الإنسان بكونه جريمة القرن بحق البيئة ,كما أن مسؤولي الإدارة الأمريكية وصنّاع سياستها أدركوا ان الشيعة عراقيون أولاً وليسوا انفصاليين، وكانت لحظة التجلي هذه تعكس ما وصفه المسؤولون بأنه أفضل فهم لمن يكون حقا الشيعة في جنوب العراق، إنهم بشر مضطهدون وليس بالضرورة نُذُر دولة إسلامية راديكالية ستتحالف مع إيران، ويطرح الانقلاب الذي أحيط بدعاية واسعة في الموقف من الشيعة

---

(١٢) الأزري، عبد الكريم: مشكلة الحكم في العراق، لا يحمل الكتاب معلومات عن سنة ومكان الطبع.ص ٣٨٧

(١٣) العلوي، حسن: الشيعة والدولة القومية في العراق ١٩١٤ – ١٩٩٠ ـ الطبعة الأولى ١٩٨٩ فرنسا.

(١٤) السامرائي، سعيد: الطائفية في العراق. الواقع والحل، الطبعة الأولى ١٩٩٣، مؤسسة الفجر لندن.

العراقيين تحديات جديدة ليس على الولايات المتحدة وحلفائها فحسب بل وعلى المواطنين في العراق فضلاً عن فصائل المعارضة في الخارج »[١٥] .

باحث أمريكي معروف يتطرق إلى المشكلة الطائفية في العراق في العهد البعثي البائد، فيشير إلى: «الشيعة العراقيين سيشكلون الخطر الأكبر على الاستقرار السياسي والاجتماعي للدولة، فالشيعة ناقمون ومستاؤون إلى ابعد الحدود وهم مُبعدون ومنبوذون بفعل إقصائهم المنظم والمدروس عن السلطة في بغداد على الرغم من انهم يُشكّلون الأكثرية الغالبة من سكان البلاد. لكن الشيعة لا يريدون الانفصال عن العراق، بخلاف المخاوف القائمة في عدد من الدوائر السياسية، بل يطمحون إلى ان يكون لهم صوت مسموع ومؤثر يتناسب مع وضعهم كأغلبية في العراق. وأي تحرك تدريجي نحو تحقيق الديمقراطية مستقبلاً لن يؤدي ألا إلى تغيير موقفهم والى وضع حد لاحتكار السلطة السياسية والاجتماعية من قبل أقلية.. كما ان أي عملية تحول ديمقراطي في العراق ستؤدي إلى خلخلة دعائم استقرار النظام السياسي والاجتماعي التقليدي، إلى إن يتم التوصل إلى تحقيق توازن جديد أكثر ديمقراطية ولا سبيل لمنع هذه العملية ألا إذا كان الثمن استمرار الديكتاتورية والممارسات القمعية التي تُرتكب بحق كل العراقيين»[١٦].

الباحث د. فرهاد إبراهيم اشار إلى المشكلة الطائفية التي قال: «إنها تحولت إلى مشكلة سياسية في المجتمعات العربية متعددة الأثنيات والطوائف من خلال عملية التطور التاريخي بعد قيام الدول الجديدة، وفي دراسته الخاصة عن النموذج العراقي اشار إلى انه بعد وفاة فيصل الأول والصراع على السلطة الذي أعقب وفاته حصلت أزمة شديدة في البلاد، وفي ظل تلك الأزمة أزيح الشيعة بعيداً عن الساحة بدرجة أكبر»[١٧].

كما اشار كاتب آخر: «ان شيعة العالم العربي وهم يتمركزون بالدرجة الأولى في شريط يمتد من جنوب العراق إلى جنوب الجزيرة العربية قاموا بأدوار بارزة في تاريخ القومية العربية، لكن بعض المؤسسات الرسمية للفكر السني لم تستطع في كثير من الأحيان تقدير هذا الدور، وقد راحت هذه المؤسسات تخلط مرات كثيرة مفترضة وجود خلافات أعمق بين المذاهب الإسلامية، وبدلاً من ان تحاول مؤسسات السنة الواثقة من نفسها بحكم أغلبيتها الساحقة في العالم العربي تقريب الخلافات بين المذاهب، فأنها – واعية او غير واعية – راحت تزيد الفجوة غير مدركة أنها بذلك تفتح ثغرات لا داعي لها في الجسم العربي. كانت بعض قيادات السنة تبالغ في الخلاف بين المذاهب وتضع على حساب مجمل التراث الشيعي شوائب لحقت بأطرافه (وهو أمر طبيعي في كل مذهب ديني) ثم إنها بطريقة عشوائية أضافت الشيعة على حساب الخلاف العربي – الفارسي»[١٨].

مارس النظام البعثي سياسة التحريض السياسي الداخلي والخارجي ضد الأغلبية في الوطن، ووظف العلاقات الإقليمية والدولية لذلك من خلال إثارة مخاوف بعض الحكومات المجاورة التي تعيش في بلدانها أقليات تنسجم مذهبياً مع الأغلبية الشعبية في العراق او من خلال رفع شعار تهديد الأغلبية الشيعية العراقية للأمن القومي العربي.

---

(١٥) نقاش , أسحق : شيعة العراق – ترجمة عبد الأله النعيمي ١٩٩٢ – منشورات دار المدى – الطبعة الأولى

(١٦) فولر، غراهام: العراق في العقد المقبل.. هل سيقوى على البقاء حتى عام ٢٠٠٢، ١٤سلسلة دراسات عالمية، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

(١٧) ابراهيم، فرهاد: الطائفية والسياسة في العالم العربي (نموذج الشيعة في العراق)، ط١، مطبعة مدبولي ١٩٩٦.

(١٨) هيكل، مُحَمَّد حسنين: حرب الخليج أوهام القوة والنصر ، منشورات مركز الأهرام للترجمة والنشر, مؤسسة الأهرام . القاهرة، ط١، ١٩٩٢.ص ٥٧٤

قام المشروع الطائفي للنظام البعثي ولعشرات السنين، بالمحافظة على القيم والمفاهيم المتخلفة التي تعيشها أوساط متخلفة وانعزالية بعيدة عن مراكز العمران والثقافة في الوطن ووفر لها امتيازات مادية وسياسية ومعنوية لضمان بقاء قدرته على تأجيج الصراعات المذهبية ولضمان معين لا ينضب من الرجال والقوى الحاقدة طائفياً لتوظيفها سياسياً وعسكرياً عند اللزوم.

أن إعلان الانتماء لطائفة ليس مظهراً للمشكلة الطائفية وانما حق آنساني لكل فرد وكذلك فان طرح المشكلة سياسياً واعلامياً باتجاه المطالبة بحلها بصورة عادلة ليس تأجيجاً للطائفية بل العكس هو الصحيح.

وهكذا فإن مطالبة رموز وقيادات الحركة الوطنية بحل المشكلة الطائفية ليس انجرارا لسياسة طائفية كما يريد البعض تخويف تلك القيادات به، بل تعمّد تجاهل الواقع المأساوي هو مساهمة في تكريس المشكلة وضمان لاستمرارها واستمرار النزيف في الشعب والوطن.

لماذا تحرص الدوائر الاستعمارية على بناء نظام الأقليات ؟ أم لماذا تم استبعاد الأغلبية الشعبية منذ الاستقلال وحتى سقوط البعث ؟

الجواب يرتبط بالسياسة الاستعمارية التي غالباً ما تنطلق من خطط بعيدة المدى ومن وعي بجذور الخطر الذي يهدد المصالح الاستعمارية على المدى المتوسط والبعيد، بكلمة أخرى:

١- ان بناء نظام حكم الأقلية (أقلية عشائرية كانت ام حزبية ام طائفية ام غيرها) يؤدي إلى جعل الحكومات بحاجة دائمة إلى دعم القوى الخارجية لمواجهة او لمعالجة أزمتها الأساسية المتمثلة بافتقاد القاعدة الشعبية داخل أوطانها.

٢- استبعاد الأغلبية يؤدي إلى بروز مشكلات وصراعات وحساسيات داخل المجتمع الواحد وداخل الوطن الواحد، وبالتالي تصبح هذه السياسة وسيلة جيدة لإلهاء الجماهير بصراعات جانبية تشغلها عن الصراع الحقيقي.

٣- استبعاد قطاعات شعبية واسعة من المشاركة في الحكم وفي فعاليات المجتمع المدني، يؤدي بالضرورة إلى منع تكامل عناصر استقلال البلاد ومنع تطوره وازدهاره وهذا بدوره يؤدي إلى خلق بؤرة توتر مزمنة تساهم في عدم استقرار المنطقة.

٤- استبعاد الأغلبية يؤدي بالضرورة إلى استقطاب الأقليات والمجموعات الانعزالية وهو ما يضمن للدكتاتوريات معيناً لا ينضب من العناصر التي تمسك الأجهزة القمعية والعسكرية اللازمة لاستمرارها، وتستمر الدكتاتورية في العزف على وتر تخويف الأقلية من الهيمنة المحتملة للأغلبية لدفعها للالتصاق بدرجة أكبر بالنظام القمعي الحاكم وللدفاع عنه عند تعرضه للأخطار، كما تستعين بتلك المخاوف عندما يشتد الكفاح الشعبي العام ضد السلطة، للإيحاء بوجود صراعات داخلية وبذور حرب أهلية إذا زال النظام ولتخريب وحدة ذلك الكفاح.

٥- شخّصت الدوائر الاستعمارية وفي وقت مبكر نقاط القوة التي تتميز بها الحالة الشيعية مثل الارتباط بالمرجعية الدينية العليا والانقياد لها من منطلق شرعي ديني ودور الشعائر الحسينية في التعبئة السياسية ضد الظلم والاحتلال، وصرامة الأحكام الشرعية ضد الحكومات الظالمة.

٢- عمق المشكلة الطائفية في العراق:

ربما تكفي مشاعر الملايين من العراقيين الذين شعروا بالمظلومية للدلالة على حجم المشكلة، ولكن دعونا نتعرف على مقاييس أخرى يُمكن بواسطتها التعرف على عمق المشكلة، وأهمها:

١- نكتشف البعد الخطير عندما ندرس مدى تناسب نسبة أبناء المذاهب المختلفة الذين يشغلون المواقع الأساسية والعليا في المؤسسة العسكرية والمؤسسة الأمنية والمؤسسة الحزبية الحاكمة خلال الفترة(١٩٢٠، ٢٠٠٣) مع نسبتهم إلى مجموع السكان.

٢- كما نكتشفها عندما ندرس طبيعة مناهج التربية والتعليم ومصادرها من رياض الأطفال وحتى الجامعات، وخاصة في مجال التاريخ والقانون والعقائد الدينية وما يتعلق بها، حيث نكتشف ان واضعي هذه المناهج شطبوا وبالكامل على مصادر هذه المواضيع عند مذهب الأغلبية وجعلوا النظام (الذي يرفع شعارات العلمانية والثورية) منحازاً بشكل مطلق إلى اتجاه مذهبي محدد لا يمثل الأكثرية الشعبية في البلد.

٣- وهكذا إذا درسنا درجة عناية السلطة (المركز) آنذاك بمدن ومناطق البلاد المختلفة، حيث سنلحظ عدم غياب البعد الطائفي في تحديد السلطة لدرجة عنايتها بالمناطق المختلفة. وليس غريباً ما سمعناه بعد توقف الانتفاضة الشعبية (آذار ١٩٩١) عن تصنيف السلطة لمحافظات سوداء والمقصود فيها اغلب محافظات الفرات الاوسط والجنوب التي ساهمت بنشاط في الانتفاضة الشعبية (آذار ١٩٩١) وأخرى تُسمى بالمحافظات البيضاء، وإن كانت غالبية المحافظات (ربما باستثناء العوجة) كانت هي بنظر السلطة محافظات سوداء لاتساع المقاومة فيها خاصة بعد انتفاضة الرمادي ١٩٩٥ بعد تسليم جثمان الشهيد الطيار الدليمي[١٩].

٤- كما يمكن التوصل إلى استنتاجات مشابهة إذا قمنا بدراسة مدى تناسب مراكز القوى في حقل التجارة والاقتصاد مع التنوع المذهبي والقومي في المجتمع، بمعنى ان الدولة قامت وبتخطيط مدروس بإتاحة فرص وامتيازات استثنائية للأوساط العشائرية المرتبطة بقمة السلطة والحيلولة دون تمتع أبناء الأغلبية الشعبية بمثل تلك الفرص والامتيازات، بالضبط كما قام نظام عبد السلام عارف – الذي لم يكن معروفا بحماسته للنظام الأشتراكي - باستغلال شعارات الاشتراكية والتأميم فاصدر قرارات تأميم التجارة الداخلية والخارجية ليقضي على فئة التجار الذين كان اغلبهم من الشيعة، ثم وبمرور الزمن لاحظنا نشوء طبقة بديلة لتلك الفئة ولكن اغلب رموزها من أبناء قرى ومدن الاقلية العشائرية الطائفية الحاكمة.

أي ان الحكومات المتعاقبة قامت بتغيير تركيبة الطبقة التي تمتلك مفاتيح القوة الاقتصادية وذلك من منطلقات طائفية.

ماذا كانت نتائج السياسات الطائفية والعنصرية للنظام البعثي البائد ؟

١- تدمير المجتمع العراقي العريق بحروب طائفية وقومية هوجاء زرعت بذور تقسيم العراق.

٢- ارتكاب مجازر بشعة بحق الاخوة الكرد وبحق الأغلبية العربية الشيعية، فضلا عن التركمان والكرد الفيليين .

٣- بناء دكتاتورية همجية لا مثيل لها في المنطقة العربية والإسلامية.

٤- شن حروب عدوانية مدمرة على دول وشعوب مجاورة (عربية ومسلمة). للأسف الشديد يتم التلاعب بمصطلحات مثل: الطائفية والمحاصصة لأغراض سياسية، ويتم استخدامها للإرهاب

---

(١٩) هو اللواء الركن الطيار محمد مظلوم الدليمي الدي أعدمه النظام البعثي في عام ١٩٩٥ وقامت السلطة بالتمثيل بجثمانه بعد اتهامه بمحاولة الانقلاب على النظام.

الفكري والنفسي وللابتزاز السياسي، خاصة إذا تم دمج هذا الملف مع ملف ما يسمى بالخطر الإيراني والتمدد الإيراني في المنطقة.

نقرأ لأحد الباحثين: «مشكلة البعث مع الشيعة بدت أكبر من مشكلته مع الأكراد. فلأن الأخيرين ليسوا عرباً، وجدت الحرب عليهم غطاءً يوفّره تأويل شوفينيّ ما مهما بدا ضمنياً. أما الشيعة ففضلاً عن عروبتهم التي تُحرج حزباً قومياً عربياً، يشكلون أكثرية عددية مُحرجة بدورها لسنيّة نظامه. هكذا اتجه الحكم العراقي إلى سحق كل تذكير بهوية للشيعة حتى لو اقتصرت على الحيز الثقافي أو الطقسي. رُدّ كل تعبير عن خصوصية شيعية إلى تآمر إيراني مفترض يتصيّد به (الفرسُ) (العرب). وتآمر كهذا لا يستقبله من العراقيين الا المنقوصو العروبة او المطعون في عروبتهم»[٢٠].

بالطبع استعراضنا للنماذج الثلاث (الشيوعيون، الكرد، الشيعة) لا يعني عدم شمول القوى السياسية الأخرى بالاضطهاد والقمع، لأن الطبيعة الشمولية القمعية للنظام البعثي لا تسمح لأي نشاط سياسي أو ثقافي وحتى اجتماعي خارج السلطة وحزبها الأوحد أي حزب البعث العربي الاشتراكي، ولذا شملت سياسات الاضطهاد والاعتقال والتعذيب والقتل والإعدام والاغتيال والتشريد والحرمان من حقوق المواطنة قادة وأعضاء ومؤيدين وأنصار كل القوى السياسية الدينية والقومية واليسارية واللبرالية وعلماء دين ومفكرين ومثقفين ووجهاء وشيوخ عشائر وتجار وطلاب وأساتذة جامعيين وعمال وفلاحين ونساء ورجال وحتى أطفال، ليس فقط بتهمة معارضة البعث بل وبسبب عدم الانتساب لحزب السلطة وعدم تنفيذ سياساته.

وصول البعث وبقائه في السلطة مرهون بتبعيته وتصفيته للحركة الوطنية :

كما أشرنا قبل قليل فأن، عزلة القيادة البعثية عن المزاج الشعبي العراقي العام (بالرغم من محاولاتها في السنوات الأخيرة لطرح نفسها ممثلة لسنّة العراق)، أدّت ولاتزال إلى ارتكاب النظام البعثي البائد (والمجموعات البعثية الحالية) أبشع وأوسع الجرائم وأكثرها تدميرا للنسيج المجتمعي العراقي وللوحدة الوطنية العراقية، بالطبع بعد أن يقوم بتخوين غالبية أبناء الوطن، تلك العزلة جاءت لأسباب موضوعية، فدراستنا لنشأة ومسيرة حزب البعث تشير بأن الفكر البعثي والتنظيم البعثي لم ينبعا كإفراز طبيعي من البيئة الحضارية والثقافية والاجتماعية للمجتمع العراقي ذو الجذور التاريخية الضاربة في عمق التاريخ والتركيبة السكانية والخصائص الثقافية والاجتماعية التي تميّزه عن الكثير من الدول العربية بما فيها المجاورة (يمكن أيضاً ملاحظة عدم وجود عراقي واحد بين المؤسّسين للخلية الأولى لحزب البعث)، بل جاء من ملابسات وظروف عاشتها مجتمعات أخرى، وهي نفس الإشكالية التي وقعت فيها الحركة الماركسية ذو الجذور الأوروبية، وأن كان الحزب الشيوعي حاول أن يخفّف من سلبياتها من خلال السعي للتفاعل مع أوسع القواعد الشعبية الفقيرة القريبة من التراث أو المزاج الشعبي العام للعراقيين، ونجح نسبيا في ذلك في بعض الفترات. وفي الوقت الذي كان يتوزع فيه التيار القومي العربي في بدايات انطلاقته في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين على تيارات ثلاث هي: الديني الإسلامي والعلماني الاشتراكي والتقدمي اليساري الذي برز لاحقا الاّ أن مؤسّسي البعث بشكل عام كانوا متأثرين بالفكر القومي الأوربي، وكان منظّروه الأوائل متأثـّرين بالفكر الاستشرافي الأوربي.

ساعد على ذلك التأثّر تخلّف المجتمعات العربية والإسلامية في نهاية القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين عن الدول والمجتمعات الأوربية المتقدمة صناعيا والمتطورة مدنيا، أضافة إلى نشاط بعض

---

(٢٠) صاغية، حازم: بعث العراق قياما و حطاما , دار الساقي للطباعة والنشر – ٢٠٠٤ .

المستشرقين المرتبطين بالدوائر السياسية للقوى الاستعمارية (آنذاك)، كل ذلك أدّى إلى غلبة الفكر القومي ذو النزعة العنصرية والفاشية (المتأثِر بالفكر القومي الالماني) على توجّهات حزب البعث، وأقصاء الفكر القومي العربي الاصيل المتصالح مع التراث العربي والإسلامي والذي مثّله في حينها السيد عبد الرحمن الكواكبي والسيد جمال الدين الافغاني والشيخ محمد عبده وغيرهم.

النقاط اعلاه وطبيعة الصراعات الدولية والإقليمية في المنطقة العربية في الخمسينات والستينات من القرن الماضي، صنع من النظام البعثي اداة بناء نظام استبدادي متوحش، وصنع منه أيضاً أداة، مثلى لخدمة سياسات القوى الكبرى.

في تلك الحقبة كانت الحرب الباردة بين المعسكرين الشيوعي والرأسمالي في ذروتها، أضافة إلى صراع خلف الكواليس بين بريطانيا التي بدأت الشمس تغرب عن الكثير من مستعمراتها بسبب ما أصابها في الحرب العالمية الثانية، وبين الاستعمار الجديد آنذاك المتمثل بالولايات المتحدة الأمريكية الذي حاول ركوب موجة التطلّعات المشروعة للشعوب العربية للخلاص من الاحتلال والاستعمار لتحل محل بريطانيا العظمى وفرنسا في عدد من مستعمراتهما في آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط.

المعسكر الغربي كان يبحث عن أدوات محلية مؤهّلة للوقوف أمام نفوذ المعسكر الشيوعي الذي بدأ بعد الحرب العالمية الثانية يكتسح الكثير من الدول العربية والإسلامية ودول ما كان، يسمّى بالعالم الثالث، بالطبع كانت الأحزاب الشيوعية هي الأداة المعتمدة من قبل المعسكر السوفيتي.

توجد العديد من الأدلة التي تشير إلى نوع من التفاهمات وسياسات التخادم مع دوائر أمنية وسياسية غربية (وخاصة البريطانية والأمريكية)، يتم بموجبها المساعدة في وصول حزب البعث في العراق إلى السلطة عام ١٩٦٣، في مقابل تعهّد البعث التصدّي للنفوذ السوفيتي وللحزب الشيوعي العراقي والسعي لاستئصاله وإعادة ما أخذه قانون ٨٠ الذي أصدره الزعيم عبد الكريم قاسم من شركات النفط البريطانية والأمريكية.

أما في عام ١٩٦٨، فقد كان الثمن الذي طلبته الدوائر الأجنبية من حزب البعث لإيصالهم ثانية إلى السلطة في العراق، هو التصدّي لنفوذ المرجعية الدينية (التي بدأ صوتها يعلو ونفوذها يزداد خلال فترة، حكم عبد الرحمن عارف، خاصة بعد نكسة حزيران أي هزيمة الأنظمة العربية على يد القوات الإسرائيلية في حرب الستة أيام، وهو ما، يفسّر استهداف مرجعية الإمام السيد محسن الحكيم في فترة، مبكّرة من عمر النظام البعثي بعد الوصول الثاني للسلطة)، وأيضاً منح الشركات الأمريكية والبريطانية الأولوية في الهيمنة على الآبار العملاقة النفطية الجديدة التي تم اكتشافها مثل حقل الرميلة وحقل مجنون وثروة الكبريت وباقي الثروات المعدنية الموجودة في العراق، ووضع العقبات أمام الشركات الفرنسية والروسية، التي حصلت على صفقات جيدة خلال عهد عبد الرحمن عارف.

تحييد القاعدة المناطقية والاجتماعية للنظام البعثي من مستلزمات المصالحة الوطنية:

عندما استولت مجموعة البكر- صدام على السلطة باستخدام بضع دبابات للجيش العراقي وبتسلل عدد من البعثيين المدنيين في منتصف ليلة ١٧ تموز ١٩٦٨، من بوابات القصر الجمهوري وبتواطؤ قائد الحرس الجمهوري ورئيس الاستخبارات العسكرية لنظام عبد الرحمن عارف ثم احتلال مبنى الاذاعة والتلفزيون واذاعة بيان واحد، كانت تعلم بأن لا قاعدة شعبية حقيقية لها في العراق، بل أن الشعب العراقي لا زالت ذاكرته مليئة بصور الجرائم والانتهاكات التي مارستها هذه المجموعة وأقرانهم خلال فترة الانقلاب الاولى (شباط ١٩٦٣) لذا كانت استراتيجية السلطة الجديدة تتمثل بـ:

(١) ضرب القواعد الشعبية للقوى الوطنية العراقية وتصفية قياداتها الوطنية.

(٢) تأجيج سياسة فرق تسد لمنع تطور وحدة كفاح شعبية ضدها، ومحاولة تخريب أرضية تطور عناصر تلك الوحدة.

(٣) محاولة بناء قاعدة شعبية لها بشتى الأساليب، سواءاً بوسائل الترهيب أو الترغيب.

من هنا عمل نظام صدام وطيلة فترة حكمه (الـ ٣٥ عاماً) على تأجيج الصراعات الجانبية بين ابناء الشعب العراقي على أسس عنصرية ودينية ومذهبية وحزبية وحتى مناطقية واجتماعية، وهو ما نشاهد نتائجها ومضاعفاتها هذه الأيام، حيث أن سعة قاعدة الإرهاب ووحشيته يشيران إلى عمق جذور أرضيته الثقافية والاجتماعية وعمق جذور بنيته التحتية.

وفي نفس الوقت قام بعقد تحالفات مرحلية مع قوى سياسية معيّنة لضرب قوى أخرى ثم ينقلب على تلك القوى المتحالف معها ليواجهها بتحالفات جديدة، وفق تصور عن أولويات الخطر بالنسبة لنظامه الجديد، حتى وصل الأمر إلى الاستعانة بمجموعات وشعارات دينية متطرفة خاصة منذ بداية تسعينيات القرن الماضي وذلك لتفتيت المجتمع العراقي ولمواجهة العزلة الدولية بعد غزو دولة الكويت.

وما يهمنا هنا هو توظيفه لمشروع حزب البعث في العراق لمصالحه الضيّقة. فالمعروف تاريخياً أن صدام لم يكن في موقع هام في حزب البعث ليلة الانقلاب بالمقارنة مع قيادات تاريخية اخرى مثل عبد الخالق السامرائي وسعدون حمادي وصالح مهدي عماش إلا أنه عمل وبعد انقلاب ١٩٦٨/٧/١٧ مباشرة على بناء مراكز قوى جديدة وتصفية مراكز قوى قديمة داخل حزب البعث في العراق بما يضمن له بعد سنوات تبوّأ الموقع الاول في الحزب والحكومة، وأعتمد سياسة الاغتيالات الغامضة والمكائد السياسية ومؤامرات خلف الكواليس لتحقيق ذلك.

المشكلة التي تعنينا في هذا السرد هي أن نظام صدام عمل ولسنوات طويلة على بناء حزب للسلطة يضم الملايين من العراقيين، حزب يقوم بالتجسس والدعاية لصالح النظام ويقدم الكوادر التي تحتاجها الدولة العراقية، وتحرك على كل العراقيين لضمّهم إلى هذا الحزب، حتى وصل الأمر إلى جعل حقوق المواطنة العراقية يمر الحصول عليها من خلال الانتماء إلى حزب السلطة (حزب البعث) وصارت بعض المؤسسات والقطاعات الحكومية وشبه الحكومية مقفلة على البعثيين كالتربية والتعليم والامن والجيش والخارجية والمخابرات ومفاصل إدارات الدولة والمحافظات وحتى إجازات الاستيراد الكبرى والمتوسطة والمقاولات الكبرى وأجهزة الرئاسة والسفارات... الخ.

أما مناطقياً فيعرف المطلّعون إن سياسة التمييز بين المحافظات والمدن والمناطق في الخدمات والامتيازات التي توفرها الحكومة قد تم اعتمادها من قبل نظام صدام منذ او اسط السبعينات وازدادت بعد تسلّم صدام للموقع الاول في الحزب والدولة ووصلت ذروتها بعد الانتفاضة الشعبية (آذار ١٩٩١) حيث اختصت محافظات ومناطق وعشائر في غرب العراق بامتيازات كبيرة في قبال افقار وإذلال وتدمير البُنى التحتية لغالبية محافظات ومدن كردستان العراق ووسط وجنوب العراق.

ووصل الأمر إلى حد تفكيك معامل ومنظومات صناعية كبرى في الجنوب ونقلها إلى الغرب العراقي وإلى حد إقامة مستوطنات بشرية موالية حول العاصمة بغداد وحول بعض المدن المقدسة والتلاعب الكبير بحدود المحافظات باتجاه إضعاف محافظات ومدن الاخوة الكرد ومحافظات ومدن الوسط والجنوب، فضلاً عن تجفيف أكبر وأقدم مسطّح مائي في هذا الامر ادى إلى خلق طبقة عراقية كبيرة وأوساط عراقية

غير قليلة مستفيدة من امتيازات نظام صدام وأصبح همّ بعض تلك الاوساط إبقاء تلك الامتيازات مهما كانت جرائم النظام بحق الشعب.

مرة ثانية ما يهمنا الآن وجود أوساط عراقية بعثية ومناطقية كانت مستفيدة من امتيازات النظام السابق، نحتاج إلى سياسات متوازنة مسؤولة للتعامل معها بما يضمن حقوقها المشروعة ويبعدها عن الاستقطاب الإرهابي المعادي من خلال عزل عتاة المجرمين والسرّاق من بين تلك الاوساط وتقديمهم للقضاء العادل المستقل في مقابل طمأنة الباقين بأن مصالحهم وامتيازاتهم الوطنية المشروعة محفوظة.

العلاقات المريبة لبعض قادة البعث :

إضافة إلى ما ذكرناه في الصفحات السابقة من جوانب في واقع ومسيرة حزب البعث في العراق، وما سوف نذكره لاحقا عما سمّيناه بـ (تخادم البعث مع الدوائر الأجنبية الاستعمارية)، هناك جوانب، أخرى من واقع البعث ومسيرته قبل وبعد وصوله إلى السلطة في العراق، تتميّز بسرّيتها وبقاءها بعيدة عن أنظار الكثير من المراقبين والمتابعين بالرغم من أهميتها وخطورتها وتشير تلك الجوانب إلى علاقات غامضة ومريبة بين بعض رموز وقيادات حزب البعث عموما وبعث العراق خصوصا مع شخصيات ودوائر خارجية ذات صفة أمنية.

يذكر أحد المؤرخين: «ينفي حازم جواد ما شاع عن علي صالح السعدي قولته انهم في العام ١٩٦٣ قد جاؤوا بقطار امريكي.. فهذا ما لا يمكن قبوله ابدا يا حازم ! لقد سمعناها عبارة منذ عشرات السنين ولم اسمع بأن السعدي قد نفاها هو نفسه.. فلماذا تأت اليوم من اجل نفيها كما ولم اسمع بك قد نفيتها على مر هذي السنين»[٢١].

كتب باحث: «أيليا زغيب من اصل لبناني ويحمل الجنسية الأمريكية وهو صديق شخصي مقرب جداً من ميشيل عفلق ويزيد من تقاربهما كونهما من مذهب واحد ومدرسة واحدة، وكان زغيب على علاقة شخصية بعراقيين، وكان زغيب حينها يقوم بالعمل في المركز الثقافي الأمريكي ببيروت. استغل السيد أيليا زغيب الأجواء السياسية والثقافية في بيروت في فترة الخمسينات وتواجد أعداد من العراقيين وأكثرهم من الطبقات المتمكنة مادياً ومن ابناء الأثرياء والإقطاعيين والموظفين الكبار ليعمل بين اوساطهم، وبقيت علاقة زغيب مستمرة مع تنظيمات حزب البعث الجديدة دون ان تكون له صفة حزبية او قيادية معروفة، وكان السيد طالب شبيب هو صلة الوصل بين التنظيم وبين ايليا زغيب في بغداد[٢٢].

إنّ بعض ممّن كتب بضمير مفتوح وبردة فعل مَن يشعر بتأنيب الضمير أورد اسم زغيب والملابسات التي أحاطت ارتباطاته والشكوك التي دارت حوله وكونه ضمن دائرة الشك والاتهام في قضية عمله لصالح المخابرات الامريكية ومنهم المرحوم الفكيكي والمرحوم طالب شبيب في مذكراتهما»[٢٣].

---

(٢١) الجميل، د. سيّار: مذكرات حازم جواد.. مسائلات تاريخية، موقع إيلاف ٢٠٠٤/٢/٢٥، ومنشور أيضاً في الموقع الشخصي للمؤرخ العراقي الدكتور سيّار الجميل.

(٢٢) وفق ما ذكره الكاتب علي كريم سعيد في الصفحة ٢٧١ من كتابه «من حوار المفاهيم إلى حوار الدم».

(٢٣) عبود، زهير كاظم: حقائق مخفية عن علاقة البعث، القسم الأول (أيليا زغيب)، والقسم الثاني (علي عبد السلام) موقع الحوار المتمدن، العدد ٩٧٩، ٢٠٠٤/١٠/٧.

ويشير نفس الباحث إلى ارتباطات قيادات بعثية، أخرى: «لم ينتبه احد من الباحثين بدقة لما ورد من حقائق مثيرة خلال المحاكمات التي عقدتها المحكمة العسكرية العليا الخاصة بوزارة الدفاع المسماة «محكمة الشعب»، فقد ظهرت بعض الحقائق التي تشير إلى ارتباط وعمل صالح مهدي عماش ومحمد المهداوي ضمن وكالة المخابرات المركزية، وقد اشيع وقتها أن عماش هو المسؤول عن ارتباط أحمد حسن البكر بحزب البعث، ومن الطريف ان يحضر محمد المهداوي أعلى مؤتمر حزبي للبعث في العراق مرتدياً بدلة سوداء ونظارة سوداء ويحمل بيده حقيبة سوداء ودون أن يردد شعار الحزب[٢٤]. وان يتم انتخابه عضواً أصيلا في القيادة القطرية للحزب، وفي شباط ١٩٦٣ تم تعيين المقدم محمد المهداوي قائداً لكتيبة الدبابات الرابعة بالإضافة إلى تعيينه نائباً لرئيس أركان الجيش»[٢٥].

وباحث آخر يشير إلى ارتباط آخر مشبوه بين صدام حسين – البعثي الذي حكم العراق لأكثر من ثلاثة عقود – وبين شخصية سياسية أوروبية غامضة لعبت دوراً هاماً في توجيه سياسة البعث وصدام بعد انتصار الثورة الإيرانية، حيث كانت تلك الشخصية تزور العراق بين فترة وأخرى وتلتقي صدام على انفراد وفي بعض اللقاءات حضر طارق عزيز[٢٦].

الملفت للنظر إن حزب البعث العربي الاشتراكي هو الحزب الوحيد من بين الأحزاب العراقية الذي وصل إلى السلطة مرتين وبقي فيها لفترة ثلاثة عقود ونصف، بالرغم من إنه لم يكن يوما قبل الوصول إلى السلطة الحزب الأكبر في عدد أعضائه أو سعة قاعدته الشعبية أو مقبولية أطروحته الفكرية، ولم نعرف يوما بامتلاكه لقيادات أو رموز ذات رصيد شعبي متميز بل وتدهورت، سمعة الحزب وأعضائه بدرجة كبيرة بعد تجربة الحكم الأولى التي لم تتعدّى تسعة أشهر (شباط، تشرين الثاني ١٩٦٣) بسبب الجرائم التي أرتكبها الحرس القومي وهي ميليشيا الحزب آنذاك ولجان التحقيق في قصر النهاية وباقي مراكز الاعتقال، ولهذا السبب لم يكشف الإنقلابيون هويتهم الحزبية في أول يوم من انقلاب ١٩٦٨/٧/١٧.

ربما ميكافيلية النهج السياسي لحزب البعث وتحالفاته غير المبدئية وسياسة التخادم مع الدوائر السياسية والأمنية والاقتصادية الدولية، فضلا عن نهج التآمر السياسي والاغتيالات والانقلابات العسكرية والغدر بالحلفاء بعد الاستفادة منهم واعتماد استراتيجية القمع والقوة المفرطة وإرهاب الدولة وغيرها من الآليات غير الديمقراطية، ربما كل ذلك، يفسّر نجاحه في الوصول إلى السلطة والبقاء فيها مدة طويلة، إلاّ أنه تبقى الحاجة إلى الدراسة الدقيقة لدلالات وتأثير بعض العلاقات المريبة التي كانت تربط بعض رموز وقياديي البعث بدوائر وشخصيات أمنية غربية على واقع ومسيرة الحزب خاصة في تمكينه من الوصول إلى السلطة ، الأطلاع بشكل أكثر تفصيلا على هذا الملف.

في هذا الخصوص يذكر أحد الباحثين: «يأتي في مقدمة الباحثين الجادين الذين تناولوا ملف العلاقات السرية بين البعث وبين الأجهزة السرية الغربية الباحث الذي أصدر سِفَـره الطبقات الاجتمـــاعية القديمة والحركات الثورية في العراق

The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq

---

(٢٤) شهادة حسن وداي العطية –كتاب علي كريم ص ٣٢٩.

(٢٥) عبود، زهير كاظم: حقائق مخفية عن علاقة البعث، القسم الثالث (صالح مهدي عمّاش ومُحَمَّد المهداوي)، موقع الحوار المتمدن، العدد ٩٨٠، ٨ / ١٠ / ٢٠٠٤.

(٢٦) العلوي، حسن: أسوار الطين.. في عقدة الكويت وأيديولوجيا الضمّ، دار الكنوز الأدبية، الطبعة الأولى ١٩٩٥، بيروت / لبنان. ص ١٠٦ – ١٠٧

وهي أول دراسة تاريخية باللغة الإنكليزية تذكر دور وكالة المخابرات المركزية في انقلاب ١٩٦٣، يقول زيمان: «يُخزي حنا بطاطو[٢٧]*مَن سبق ذكرهم من الكتاب المعاصرين باقتباس سجل عام كان متاحاً لهم جميعاً". ورغم تحفظ بطاطو على بعض الأحكام غير الموثقة .. لكنه يضيف ما يعرفه شخصياً عن اتصالات خفية جرت قبل الانقلاب بين أعضاء في حزب البعث والأمريكيين». كما نشر الثـنـائي «أديث وإي. أف. بنروز» في عام ١٩٧٨م كـتابهما: « Iraq: International Relations and National Development» والذي ترجمه الأستاذ عبد المجيد حسيب القيسي تحت عنوان «العراق: دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية ١٩١٥-١٩٧٥».

أجرى المؤلفان مقابلات مع بعثيين عراقيين حسني الاطلاع قالوا: إن وكالة المخابرات المركزية تعاونت مع البعث في عام ١٩٦٣. وإن هاشم جواد وزير الخارجية، في عهد عبد الكريم قاسم، قال لنا لاحقاً إن وزارة الخارجية العراقية كانت لديها معلومات عن وجود تواطؤ بين البعث ووكالة المخابرات المركزية (C.I.A).

في معرض تقييمه للكتاب يقول زيمان إنه عمل دقيق وعلمي آخر، وهو بالاقتران مع عمل بطاطو (الطبقات الاجتمـاعية القديمة..) يوفر توثيقاً تاريخياً بشأن دور الولايات المتحدة في انقلاب ١٩٦٣ في العراق.

وفي عام ١٩٨٦نشر ماريون وبيتر سلغليت كتابهما «العراق منذ ١٩٥٨»، وهو تأريخ كامل آخر جرى تحديثه في عام ٢٠٠١. ويلخص الثنائي سلغليت دور الولايات المتحدة في الانقلاب، بما في ذلك معلومات عن تعاون وكالة المخابرات المركزية حصلا عليها من مقابلة مسؤول كبير سابق في وزارة الخارجية الأمريكية، كان هذا المسؤول على الأرجح جيمس ايكنز James Akins السفير السابق في العربية السعودية والسكرتير الثاني للشؤون السياسية في السفارة الأمريكية في بغداد وقت الانقلاب. وايكنز معروف بتعاونه في تقديم معلومات عن دور وكالة المخابرات المركزية في الانقلاب، لكنه امتنع مؤخراً عن الحديث عن انقلاب ١٩٦٣، إذا كان الحديث لأغراض النشر على صعيد الباحثين الغربيين صدرت دراسات عديدة، ما يهمنا منها تلك التي ذكرت ارتباط انقلاب ٨ شباط بوكالة المخابرات المركزية[٢٨].

(*) **بطاطو، حنا: مؤرخ أمريكي من أصل فلسطيني (١٩٢٦ – ٢٠٠٠) متخصص في تاريخ المشرق العربي الحديث، من أشهر كتبه عن العراق: «الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية مند الحكم العثماني حتى العهد الجمهوري»، و«الحزب الشيوعي العراقي»، و«الشيوعيون والبعثيون والضباط الاحرار».**

(٢٨) **نكتفي هنا بثلاثة نماذج: أول هؤلاء كان «رامزي كلارك» وزير العدل الأمريكي السابق، في كتابه «النار هذه المرة: جرائم الحرب الأمريكية في الخليج»، الذي صدرت ترجمته العربية في الأردن عام ١٩٩٣م إذ ذكر وهو يسلسل الأحداث المؤدية لحرب الخليج عام ١٩٩١م، ما نصه: «في ١٩٦٣: انقلاب ساعدت فيه الـ(C.I.A) يؤدي إلى الإطاحة بقاسم» وأضاف: «بعد وقت قصير من ثورة عام ١٩٥٨، شكلت المخابرات الأمريكية لجنة للتآمر بهدف اغتيال عبد الكريم قاسم. وفي الوقت نفسه، وضع جنرالات أمريكيون في تركيا خطة عسكرية تحت أسم «عظمة المدفع» لغزو شمال العراق، والاستيلاء على حقول النفط هناك، وفي عام ١٩٦٣ ذُبح عبد الكريم قاسم والآلاف من مؤيديه في انقلاب دامٍ دعمته المخابرات الأمريكية».**

وفي السياق ذاته، أصدر الثنائي «أندرو كوكبورن وباتريك كوكبورن» كتابهما: «صدام الخارج من تحت الرماد» الذي صدر في بيروت والقاهرة، عام ٢٠٠٠م حيث توقف المؤلفان سريعاً أمام تورط وكالة المخابرات المركزية في انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣، واستشهدا

علاقات مريبـــة لبعض قادة البعث مع دوائـــر أجنبية مشبوهة

يشيرباحث الى علاقات البعث المشبوهة بالدوائرالدولية : { أيليا زغيب من اصل لبناني ويحمل الجنسية الأمريكية وهو صديق شخصي مقرب جداً من ميشيل عفلق ويزيد من تقاربهما كونهما من مذهب واحد ومدرسة واحدة ، وكان زغيب على علاقة شخصية بعراقيين منهم على سبيل المثال السيد فيصل حبيب الخيزران الذي كان يقيم في بيروت في الخمسينات ومن خلاله استطاع التعرف على عدد من الطلبة والسياسيين العراقيين ، وكان زغيب حينها يقوم بالعمل في المركز الثقافي الأمريكي ببيروت ، ويهتم بقضايا المنطقة العربية ويتابعها بأهتمام من خلال تقاريره المرفوعة للمركز عن هذه القضايا حسب ماتقتضيه مهمته المناطة به في المركز المذكور .

ومن ضمن أهتماماته الأطلاع على شؤون المنطقة العربية والقضايا والمشاكل التي يعاني منها العراق بشكل خاص ومتابعتها بشكل دقيق ومعرفة الواقع السياسي العراقي ، وكان زغيب يتعاطف مع افكار ميشيل عفلق وافكار البعث دون ان يكون قائداً ميدانياً او أن يكون واجهة قيادية من شخصيات البعث ودون أن يجازف بالأنتساب الى هذا الحزب .

ومن ضمن أهتمامات السيد زغيب أقامة العلاقات الوطيدة مع الطلبة الدارسين أو المتواجدين على الساحة اللبنانية من العراقيين في تلك الفترة سواء منهم السياسيين او غيرهم ، ومن اجل التوصل الى أقامة مثل هذه

بمقولة علي صالح السعدي الشهيرة، واعتراف ضابط المخابرات الكبير جيمس كريتشفيلد حول ذلك. أما الكتاب الثالث فهو «إرث من الرماد: تاريخ الـ(C.I.A)» لمؤلفه «تيم واينر» مراسل النيويورك تايمز، صدرت الترجمة العربية عام ٢٠١٠م وتضمن الكتاب العديد من الإشارات التي تؤكد ضلوع وكالة المخابرات المركزية في تدبير انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣.

على صعيد حزب البعث العراقي، فقد أصدر بعض القياديين مذكراتهم – قبل رحيلهم – واعترفوا بلا مواربة بدور وكالة المخابرات المركزية في انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣م.أبرزهم: هاني الفكيكي: في كتابه «أوكار الهزيمة: تجربتي في حزب البعث العراقي» الذي نشره كحلقات في جريدة الحياة (طبعة لندن) عام ١٩٩٢م، ثم أصدره في لندن عام ١٩٩٣ وأعيد طبعه بالأوفسيت مرات عديدة. وقد وردت في ثنايا الكتاب معلومات خطيرة، بعضها يُعلن لأول مرة، وكلها إدانات لحزب البعث وكبار قياديه!.

خالد علي الصالح: جاء كتابه «على طريق النوايا الطيبة، تجربتي مع حزب البعث» بمثابة تكفير عن ذنب كان يُثقل كاهله إذ وردت عبارة «هل هو ذنب اقترفناه نسدد الآن كفارته» تعليقاً على ما لقيه من تعذيب في قصر النهاية على يد رفاق الأمس. صدر الكتاب عام ٢٠٠٠م، اتسمت ذكرياته بالصدق والصراحة والجرأة ترقى إلى مستوى المحاكمة – ولا نقول جلد الذات – لتجربته التي عاشها مع حزب البعث، منذ نشوئه وحتى منتصف الستينات، عندما تعرض كغيره للعنف الذي فرضه بقايا ذلك التنظيم.

فخري قدوري: عام ٢٠٠٦ أصدر كتابه «هكذا عرفت البكر وصدام: رحلة ٣٥ عاماً في حزب البعث»، والكتاب وإن كان دون رفيقيه السابقين في الجرأة. فهو يحمل في ثناياه عدداً من الإشارات الخطيرة لارتباط سلطة البعث عام ١٩٦٨ بأجندات مريبة. »[٢٨].

[٢٨]. حسن السعيد، البعث والقطار الأمريكي. أسرار وخفايا انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣م / الحلقة ١٦ / جريدة الدعوة، ٢٠١٣/٣/٢٦.

العلاقة ينبغي على السيد زغيب أقامة الدعوات والحفلات (الخاصة) لجذب أهتمام وانتباه العراقيين في بيروت . ومن خلال تلك الدعوات يسحب السيد زغيب المعلومات والأخبار والمستجدات عن الأوضاع العراقية بأساليب ناعمة ودون أن تنكشف نيته للمقابل .

كان السيد ايليا زغيب يعمل في هذه المؤسسة الأمريكية ذات الواجهة الثقافية في بيروت قبل انتقاله للعمل في الجامعة ، وهذه المؤسسة تدور الأقاويل والشكوك حول عملها الأستخباري ومهمتها السياسية لصالح المخابرات المركزية في المنطقة ومقرها بيروت ، ولم يكن السيد زغيب سوى عامل فاعل ضمن هذه المؤسسة ويتحرك بالتناغم والأنسجام معها .

على هذا الأساس تم تكليفه بالأتصال بالطلبة والسياسيين القوميين العراقيين والعرب في بيروت ومعرفة افكارهم ومايدور في مخيلتهم من خلال الحفلات والدعوات التي يقيمها في شقته المستأجرة له من قبل المؤسسة الثقافية الأمريكية التي كانت تعمل للحد من انتشار النشاط الماركسي الشيوعي في المنطقة ، هذا الفكر الذي بدأ يأخذ مساحة كبيرة بين أوساط الناس في الأقطار العربية بالنظر لانتشار مجاميع الفقراء والمعدمين والعمال والفلاحين والمضطهدين طبقياً وأجتماعياً ودينياً في هذه البلدان ، ويسكن السيد زغيب الشقة التي يقيم فيها دعواته والتي غالباً ماسكنها السيد ميشيل عفلق الذي تعرف عليه عن طريق المسؤول الاقليمي لوكالة المخابرات المركزية في الشرق الأوسط الذي حضر الى بيروت اكثر من مرة واجتمع بالسيدين زغيب وعفلق أجتماعات مغلقة تم تدوينها في محاضر المؤسسة ، غير أن السيد زغيب تحدث بها الى احد الدارسين العراقيين بعد انقلاب ٨ شباط ٦٣ في العراق قبل ان يختفي نهائياً .
وكثيراً ماكان يحضر السيد ميشيل عفلق تلك الأجتماعات والحفلات ويتعرف على الموجودين ضمن تلك الدعوات من العراقيين ، ومن الأسماء التي دعيت الى مثل تلك الدعوات وحضرها كل من السيد سعدون حمادي لولاح (الذي اطلقت القوات الأمريكية التي تحتل العراق الآن سراحه دون باقي المتهمين من أقطاب العهد الصدامي البائد) والسيد هاني الفكيكي وأديب الجادر والسيد طالب شبيب وفيصل حبيب الخيزران والسيد ناصر الحاني والسيد خير الدين حسيب وآخرين غيرهم من قيادات البعث أو من القوميين أو من الذين أسسوا حركة البعث في العراق .

يقول المرحوم طالب شبيب في كتاب علي كريم سعيد عراق ٨ شباط ٦٣ الصفحة ٢٧٠ :
((كنا نتهامس انا وأديب الجادر ونلمح لبعضنا بشكوك حول احتمال أن تكون للرجل علاقة بحكومة الولايات المتحدة الأمريكية ، بل وصلنا الى قناعة بانه لايمكن ان يكون بعيداً عن ذلك)) .
استغل السيد أيليا زغيب الأجواء السياسية والثقافية في بيروت في فترة الخمسينات وتواجد أعداد من العراقيين وأكثرهم من الطبقات المتمكنة مادياً ومن ابناء الأثرياء والأقطاعيين والموظفين الكبار في المملكة العراقية ليعمل بين اوساطهم دون ان يلمس أي أستياء أو استغراب وأستهجان بالنظر للأسلوب الذكي والدقيق في العمل وبالتنسيق مع ميشيل عفلق .
وبقيت علاقة زغيب مستمرة مع تنظيمات حزب البعث الجديدة دون ان تكون له صفة حزبية او قيادية معروفة ، غير أن للرجل تأثير شخصي كبير على مؤسس حزب البعث ، فقد أشار أكثر من كاتب وباحث الى هذا الأمر وكون عفلق كان ينقاد الى تعليمات أيليا زغيب بشكل ملحوظ وواضح .

ولهذا فقد اصبح السيد زغيب حلقة الوصل بين القيادة القومية لحزب البعث وبين القيادات العراقية في بيروت دون أن تسأل هذه القيادات نفسها عن علاقة زغيب بهذه المهمة أو عن الدرجة الحزبية التي يشغلها زغيب في التنظيم أو صفته السياسية ، وكان السيد طالب شبيب هو صلة الوصل بين التنظيم وبين ايليا زغيب في بغداد وفق ماذكره الكاتب علي كريم سعيد في كتابه (من حوار المفاهيم الى حوار الدم) الصفحة ٢٧١ .

وقبل قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق ,حضر الى بغداد للعمل منتدبا من الجامعة اللبنانية كأستاذ جامعي في جامعة بغداد, وبقي السيد أيليا زغيب يتحرك بعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وأزدادت أتصالاته بأسماء محددة ومعروفة ومؤثرة في حركة البعث في العراق ,وبقي السيد زغيب يتحرك في بغداد ويكثر من اتصالاته بالأسماء التي حفظها وأنتقاها من خلال علاقاته بالدارسين والسياسيين في بيروت مستغلاً سهولة حركته وقدرته على التنقل في بغداد التي تعج بالتطاحن السياسي وأختلاط العديد من الأمور مستغلاً علاقته بالسيد طالب شبيب وبعض الأسماء العراقية في تغطية الحركة ومد جسور العلاقات مع بعض الأوساط في العاصمة العراقية .

غير أن السيد زغيب لم يغب عن بال الأمن العراقي ومديرية الأستخبارات العسكرية حيث كان تحت الرصد الدقيق في حركته وأتصالاته وعلاقاته بالأسماء المشبوهة بالتعامل مع المخابرات المركزية التي يتصل بها ، حيث تم اعداد ملفين له ممتلئة بالتقارير الأمنية التي تشير وتؤكد علاقة الرجل بالمخابرات المركزية ، وقد اكد هذه المعلومات المرحوم هاني الفكيكي في كتابه اوكار الهزيمة ، وقد عرضت التقارير على عبد الكريم قاسم باعتباره القائد العام للقوات المسلحة ورئيس الوزراء ووزير الدفاع الا انه اوصى بتشديد المراقبة عليه ورفع المعلومات عنه بدقه وأبقاءه في العراق وأستمرار تعاقده مع جامعة بغداد ، ربما كان قاسم يريد أن يتم القبض على زغيب متلبساً بالجرم المشهود .

كانت التقارير تشير الى أن للسيد ايليا زغيب علاقات وطيدة مع اربعة اشخاص في العراق يزورهم في بيوتهم ، اتضح أن الأسماء هم صالح مهدي عماش ومحمد المهداوي وناصر الحاني وعلي عبد السلام .
القادة البعثيين ممن لم يخشوا الحقيقة ادلوا بشهادتهم عن ايليا زغيب ، فقد سرد السيد هاني الفكيكي في كتابه (أوكار الهزيمة) ماعرفه وماتجمعت لديه من شكوك بحق الرجل ، كما أفاد بمثل هذا الأمر االسيد طالب شبيب في مذكراته ضمن كتاب الدكتور علي كريم سعيد عراق ٨ شباط ٦٣ ، الا أن السيد حازم جواد القيادي السابق في البعث العراقي لم يشأ أن يذكر السيد ايليا زغيب بخير أو بشر بالرغم من معرفته الوثيقة بالرجل وأجتماعه به مرات عدة سواء في بيروت أو في بغداد وبالرغم من معرفته بأسرار كثيرة تخص الرجل الا انه آثر التغطية وتجاوز التحدث عنه ، الا أنه قام بسرد علاقة علي عبد السلام المشبوهة بصدام التكريتي حين أقدما بمصاحبة السيد حاتم حمدان العزاوي لمقابلة القنصل البريطاني في البصرة قبل حصول انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨ ، والحقيقة التي يخشى السيد حازم جواد أن يذكرها أن المقابلة جرت في البصرة بحضور صدام كممثل لحزب البعث (الجناح اليميني في العراق) وعلي عبد السلام بأعتباره خيط الأرتباط بين جهاز مخابرات اوربي عريق وجماعة البعث في العراق في حين بقي حاتم حمدان العزاوي في مقهى البدر المطلة على شط العرب في منطقة كورنيش البصرة ينتظر قدومهما مايشير الى تدخل المخابرات الغربية في الأنقلاب الذي جاء به وزيراً في السلطة ، وكونه يمثل جزء من منظومة العاملين تحت هذه الذريعة وهذا السبب .

وبأمكان السيد حاتم حمدان العزاوي الذي عمل مع صدام رئيسا لديوان رئاسة الجمهورية ، وكان من المساهمين في عملية اغتيال عبد الكريم قاسم في شارع الرشيد عام ٥٩ والتي فشلت بعد أصابته بأطلاقه في يده ، أن يدلي بشهادته بالوقت الحاضر وخصوصاً انه في ايامه الأخيرة لأصابته بالسرطان قبل أن يترك الدنيا ويواجه ربه بدلا من أن يكتم الحق فيعذبه الله وتلعنه الأجيال العراقية القادمة ، مع أن الأخبار تشير الى كتابته أعترافاً خطياً بهذا الشأن أودعه لدى زوجته لنشره بعد رحيله والله اعلم .

وحين نجح انقلاب شباط ٦٣ وجد الأنقلابيون ملفاً على طاولة الزعيم عبد الكريم قاسم بوزارة الدفاع يخص الدكتور ايليا زغيب الأستاذ اللبناني المنتدب للتدريس في العراق ، فحولوا الملف الى لجنة مشكلة من المقدم محمد يوسف طه والمقدم علي عريم وجعفر قاسم حمودي لدراسة ماورد في الملف من تقارير وأدلة وتقديم خلاصة ورأي به الى المجلس الوطني لقيادة الثورة ، وبقي الملف لدى جعفر قاسم حمودي حتى قيام انقلاب ١٨ تشرين الثاني ٦٣ وبعده اختفى الملف !! دون ان يعرف احد سر اختفاء الأضبارة وتوفي جعفر قاسم حمودي بعد ان تم اقصاءه وتحجيم دوره الى درجة النسيان !!
وخلال حكم البعث بعد انقلاب شباط ٦٣ تنقل ايليا زغيب بين القيادات البعثية في بغداد ، وكانت علاقته بصالح مهدي عماش وطيدة ، وكان للرجل دور مهم في تفقد القيادات البعثية والألتقاء بها وأهمية الأشخاص الذين يتصل بهم بحكم ارتباطه بأجهزة المخابرات الاجنبية التي تتطلب مدها بالمعلومات والتحليلات والمستجدات في الساحة العراقية ، وبقي يستخدم اساليب استثنائية في التقرب اليهم وادامة الصلة بهم ومدهم بالأفكار والخطط التي يراها من وجهة نظره لصالح سلطة البعث في العراق وأدامة السيطرة على السلطة .

وحين افتضح امر ارتباطه وعلاقاته المشبوهه لشريحة كبيرة من العراقيين التي بدأت تتناقل القصص والأشاعات والأقاويل عن أرتباط ايليا زغيب بالمخابرات الأمريكية ، وحين افتضح امره بالرغم من حالة الفوضى التي كانت تعيشها قوات الحرس القومي والأجهزة الأمنية في العراق حيث تفرغت تماماً لملاحقة وقتل الشيوعيين ، بادر كل من علي صالح السعدي وهاني الفكيكي بالأتصال بطالب شبيب الذي كان يشغل منصب وزير الخارجية شارحين له ماتوفر لهما من معلومات دامغة تؤكد تعامل الرجل مع المخابرات الأمريكية ، وطلبا منه العمل للقبض على ايليا زغيب ، لكن طالب شبيب طلب امهاله فترة من الزمن للتأكد من صحة المعلومات !! دون أن يبرر سبب منطقي لهذه الفترة والمماطلة متحججاً بوجود اجتماع لديه مع بعض السفراء في ذلك الوقت .

الغريب في هذا الأتصال الذي اكده كل من الفكيكي وطالب شبيب وعلي السعدي أن الأمر لايتعلق بوزارة الخارجية للقبض على مشتبه به سيما وأن علي صالح السعدي وزيراً للداخلية ونائباً لرئيس الوزراء وقيادي من قيادات البعث بالأضافة الى كون الفكيكي من قيادات البعث وبأمكانهما أن يوعزا لأي سيطرة من سيطرات الحرس القومي للقبض على المشتبه به ، غير انهما لم يقدما على ذلك مالم يطلبا الأذن من السيد شبيب ؟؟ دون أن يذكرا سبب ذلك صراحة ، ولم يتم القبض أو التحقيق مع السيد أيليا زغيب ، أذ غادر الدكتور أيلي زغيب بنفس اليوم عن الطريق البري عبر منطقة الحدود العراقية – الرطبة – الأجفور بالرغم

من الأيعاز بمنعه من السفرمن وزارة الداخلية لاحقاً وخرج عبر المنافذ الحدودية للعراق ، و دون أن تتمكن السلطات العراقية من أعتقاله ، مما يوحي أن خبراً تسرب الى السيد زغيب بسرعة يطلب منه المغادرة والنفاذ بجلده بعد افتضاح امره ، فتم له النفاذ من المنفذ البري ، ودون أن يتم تسجيل أسمه في سجلات المغادرة للمسافرين عبر المنفذ الأردني ليختفي الى الأبد ودون أن يعرف عنه مكان ، سوى أن اشاعات انطلقت أنه اجتمع لاحقاً بميشيل عفلق في البرازيل مرة أخرى ليختفي مطلقاً بعد ان ارسل توصيته الأخيرة بأعتماد الدكتور اللبناني الياس فرح بديلاً عنه في القيادة القومية للحزب البعثي العراقي ومن ثم مفكراً قومياً للتنظير في هذا الحزب فكان له ما اراد .

كان ظهور ايليا زغيب واختفاءه سر من اسرار العلاقة البعثية وقضية استلام السلطة التي كان زغيب كثيراً مايتحدث عنها ، وكان اللغز الأكثر حيرة أن جميع من أرتبط بهم زغيب أصبحوا قياديين في السلطة والبعث في العراق ، وأن التقارير المحفوظة في مديرية الأمن العامة العراقية والأضابير المتفرعة عنها لدى جهاز الاستخبارات العراقي قد اختفت برمتها ، حتى أن كاتباً رصيناً مثل حنا بطاطو خاض في تفاصيل تاريخ العراق السياسي لم يتطرق الى قضية أيليا زغيب ، بالأضافة الى أختفاء الملف الذي استلمته اللجنة التي شكلتها قيادة البعث من جعفر قاسم حمودي ومحمد يوسف طه والمقدم علي عريم عند العثور على ملف زغيب فوق طاولة رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة يوم ٩ شباط ١٩٦٣عبد الكريم قاسم مع مرفقها تقارير الأمن التي تفيد بثبوت قناعة الأمن العراقي كون الرجل كان جاسوساً للمخابرات الأمريكية ، وكانت التقارير تشير الى علاقة زغيب بقيادات البعث العراقية وتطلب من قاسم اعتقاله أو ابعاده عن العراق ، غير أن عبد الكريم قاسم علق على بعض التقارير بخطه مايفيد أن يتم أبقاءه تحت المراقبة الدقيقة .
كان السيد ايليا زغيب سراً من أسرار العلاقة المبهمة مع قيادات البعث وحقيقة يحاول العديد من القياديين البعثيين ان ينفوها أو يقللوا من أهميتها أو يتفادوا الأشارة اليها دون أن يجدوا مايسند نفيهم أمام الأسانيد والوقائع والتقارير والشهادات التي تحضر عند الأشارة الى أرتباطات الرجل المشبوهة والمغلفة بالكتمان ، حتى أن القائد المؤسس للبعث ميشيل عفلق لم يذكره أو يتذكره مطلقاً في أي مناسبة علنية أو صريحة في مذكراته أو تصريحاته .
بعض ممن كتب بضمير مفتوح وبردة فعل من يشعر بتأنيب الضمير أورد أسم زغيب والملابسات التي احاطت أرتباطاته والشكوك التي دارت حوله وكونه ضمن دائرة الشك والأتهام في قضية عمله لصالح المخابرات الامريكية ومنهم المرحوم الفكيكي والمرحوم طالب شبيب في مذكراتهما ، اما البعض فقد بلع اسمه عبر المذكرات ولم يشأ أن يتذكره معتقداً أن الذاكرة الجمعية العراقية كانت قد نسيت الرجل وأن التاريخ لم يعد يتذكره فأقدم على تناسيه وغض الطرف عنه وعن علاقته المريبة والممتلئة بالأستفهام كما فعل السيد حازم جواد في مذكراته المنشورة بجريدة الحياة مؤخراً }. (١) .
ويشيرنفس الباحث الى أرتباطات قيادات بعثية ’أخرى : { لم ينتبه احد من الباحثين بدقة لما ورد من حقائق مثيرة خلال المحاكمات التي عقدتها المحكمة العسكرية العليا الخاصة بوزارة الدفاع المسماة (محكمة الشعب) أو محكمة المهداوي كما يسميها البعض ، فقد ظهرت بعض الحقائق التي تشير الى ارتباط وعمل صالح مهدي عماش ومحمد المهداوي ضمن وكالة المخابرات المركزية ، وقد اشيع وقتها أن عماش هو المسؤول عن ارتباط أحمد حسن ا لبكر بحزب البعث المشهور بعدم كفائته السياسية والثقافية

وكراهية العسكريين له وشهرته بين أقرانه بالحقد وابتلاءه بالأمراض النفسية والعقد .وأذا كنا نعتبر أختيار نوري السعيد رئيس الوزراء في العهد الملكي في العام ١٩٥٦ للرئيس (الرائد) صالح مهدي عماش للسفر شخصياً الى العاصمة الأيطالية روما لأستلام السلاح الأمريكي والبريطاني المرسل الى العراق لمهاجمة القطر السوري وأسقاط حكومتها الوطنية في مؤامرة تكشفت بعدئذ اطرافها امريكا وبريطانيا والحكومة العراقية بالتعاون مابين رئيسا وزراء كل من العراق وسوريا نوري السعيد وأديب الشيشكلي ، أذا أعتبرنا أن هذا الأختيار كان أعتباطاً ودون وجود سبب في أختيار نوري السعيد لهذا الأسم ولهذه المهمة الكبيرة الحجم والبالغة السرية ، فأن الحقيقة تدعونا لتقليب هذا الأمر ومعرفة ما أذا كان هناك سبباً منطقياً يدعو رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد في أختيار أسم صالح مهدي عماش بالذات في كتاب سري للغاية أرسله الى وزارة الدفاع بهذا الخصوص يحدد فيه مهمته .

كان الرئيس صالح عماش عنصراً من عناصر الأستخبارات العسكرية ولم يكن ترشيحة بناء على رغبة الأستخبارات وأنما كان أمراً صادراً من رئيس الوزراء نوري السعيد دون ان يتعرف أحد على السبب الحقيقي وراء هذا الأختيار. في نفس الوقت كانت وزارة الدفاع العراقية قد ارسلت ضمن بعثتها العسكرية الرئيس الأول الركن محمد المهداوي الى الولايات المتحدة الأمريكية في دورة عسكرية ، وكان المهداوي مسؤولا عن خلية الضباط البعثيين ضمن هذه الدورة ، وكان صالح مهدي عماش هو المسؤول الحزبي عن محمد المهداوي ، وكانت كلمة السر المتداولة بينه وبين التنظيم هي ((ابو هدى يسلم)) ، وابو هدى هو اللقب الحقيقي لصالح مهدي عماش , وخلال أقامته في الولايات المتحدة أستطاعت الأجهزة الأمريكية أن تكسب ود محمد المهداوي أن لم تستطع تجنيده لصالحها من خلال علاقة وثيقة ارتبط بها المهداوي مع (بيل ليكلاند) المتخصص في شؤون الشرق الأوسط والمتحدث باللغة العربية وصاحب الخبرة الطويلة في العمل الدبلوماسي ضمن المنطقة العربية .وبالنظر للمعلومات التي وردت الى دائرة الأستخبارات العسكرية العراقية حول الشكوك التي تفيد بأرتباط محمد المهداوي مع المخابرات الأجنبية واتجاه النية الى استقدامه الى العراق تمهيداً لأعتقاله ومحاكمته ، فقد أرسل صالح مهدي عماش كلمة السر (ابو هدى يسلم) مع مسؤول المخابرات المركزية (بيل ليكلاند) ليبلغة بعدم العودة لوجود تحقيق ضده ونية لأعتقاله وخشية من كشف الشبكة المخابراتية وتصفيتها بالنظر للمهمة المناطة بها .

(١)عبود,زهير كاظم:حقائق مخفية عن علاقة البعث,القسم الأول (أيليا زغيب)والقسم الثاني(علي عبدالسلام) موقع الحوار المتمدن , العدد ٩٧٩ , ٧/ ١٠ / ٢٠٠٤

ابلغ (بيل ليكلاند) كلمة السر الى محمد المهداوي الذي ازداد وثوقاً بان الرجل الأمريكي يعمل ضمن المنظومة التي يعمل بها مع صالح مهدي عماش (انظر طالب شبيب الصفحة ٢٧٦ من كتابة عراق ٨ شباط ١٩٦٣) ويذكر المرحوم علي كريم سعيد في حاشية الصفحة ٢٨٠ من كتابه من حوار المفاهيم الى حوار الدم مايؤكد تفصيل الشبهات التي تحوم حول ارتباط صالح مهدي عماش بالمخابرات الأجنبية .

وليس مصادفة أو اعتباطاً أن يفشي عماش كلمة السر الموجهة الى محمد المهداوي بواسطة رجل مخابرات أمريكي مع معرفته بمهمته الأستخبارية .

ومن الطريف ان يحضر محمد المهداوي اعلى مؤتمر حزبي للبعث في العراق مرتدياً بدلة سوداء ونظارة سوداء ويحمل بيده حقيبة سوداء ودون أن يردد شعار الحزب . (شهادة حسن وداي العطية – كتاب علي كريم ص ٣٢٩) ، وان يتم انتخابه عضواً أصيلا في القيادة القطرية للحزب ,وفي شباط ١٩٦٣ تم تعيين المقدم محمد المهداوي قائداً لكتيبة الدبابات الرابعة بالأضافة الى تعيينه نائباً لرئيس أركان الجيش .

وبيل ليكلاند ضابط سابق في مشاة البحرية الامريكية عمل في السفارات الأمريكية في القاهرة وفي انقرة وميونيخ ، ونقل الى بغداد بعد قيام الجمهورية ليعمل بصفة معاون للملحق العسكري الأمريكي في السفارة الأمريكية ببغداد ،لكن مهمته الحقيقية هي كونه ضابط الأرتباط بالشبكات العاملة والمتعاونة في العراق , وبقيت العلاقة مستمرة بين محمد المهداوي وبين بيل ليكلاند في بغداد رغم الحذر الشديد ،غير أن بيل ليكلاند بقي يمد الجسور مع صالح مهدي عماش ويساعده مادياً حسب ما أشيع عنه ، ثم جرى أبعاد صالح مهدي عماش من الأستخبارات الى الأنضباط العسكري ومن ثم من الجيش حيث احيل على التقاعد بالنظر لأتهامه بالتآمر على السلطة .

صار مهدي عماش عضوا في القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي في العام ١٩٦٦ ولغاية ١٩٧١ وتبوء اخطر المراكز في السلطة العراقية ، حيث عمل كوزير للدفاع في سلطة شباط ٦٣ ، ونائباً لرئيس الوزراء ووزير الداخلية في سلطة انقلاب تموز ٦٨ ، ومن ثم صار نائباً لرئيس الجمهورية ، وصالح مهدي عماش من مواليد بغداد ١٩٢٥ .

وقبل ان يكون عماش وزيرا للداخلية كان وزيرا للدفاع وارتباطه مستمر ببيل ليكلاند الذي كان يتحين الفرص للحصول على طائرة سوفياتية من نوع الميغ او دبابة سوفيتية من الأنواع التي وصلت للعراق ، وحضر بيل ليكلاند اجتماعا مع ممثل وزير الدفاع في حينه المقدم جميل صبري البياتي معاون مدير الامن العام الذي كلف بالاستمرار بالاتصال ببيل ليكلاند والتعاون معه حول رسم الخطط والمعلومات الاستخبارية فيما يخص المواجهة المسلحة مع الاكراد ، وكانت المواجهة بين الجيش العراقي والحركة الوطنية الكردية المسلحة قد بدأت ، وبناء على طلب من عماش شخصياً حسب مايزعم صبري طلبت وزارة الدفاع العراقية من الولايات المتحدة الأمريكية تزويدها بأربعين بطارية كبيرة الحجم خاصة بالدبابات .

طلب المسؤول الأمني الأمريكي الحصول على دبابة سوفيتية من نوع T٦٢ مقابل الموافقة على صفقة البطاريات ،وتعد تلك الدبابة من احدث الأسلحة الثقيلة التي ارسلها الأتحاد السوفيتي للعراق ، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية تلحّ لمعرفة أسرارها وقدرتها القتالية ونقاطها السرية العسكرية ، ولم يكن بلد آخر غير العراق قد حصل عليها بأستثناء دول حلف وارشو ، وهي جزء من صفقة كان قد عقدها المرحوم عبد الكريم قاسم مع الأتحاد السوفيتي قبل نهايته بانقلاب شباط ٦٣ ،.

ابلغ صالح مهدي عماش موافقته شخصياً ورسمياً على الصفقة وأشترط السرعة في عقد الصفقة وتم توثيق بنود الصفقة التي وقعها معاون مدير الأمن العراقي مع ممثل وكالة المخابرات المركزية ، ولم تمض ايام

حتى حطت طائرة نقل ضخمة في مطار الحبانية العسكري لتسلم البطاريات التي تم استعمالها وادخالها الخدمة العسكرية في الجيش العراقي المنشغل بقتال الأكراد فوراً .ويذكر حازم جواد في مذكراته المنشورة في جريدة الحياة أن علي صالح السعدي حضر يوما ما بعد انقلاب شباط ٦٣ الى مجلس قيادة الثورة ويحمل مسدس ويبحث عن صالح مهدي عماش لأعتقاله أو قتله ، وقال عنه هذا الجاسوس الجبان ، وكان هذا بعد الأنقلاب بشهر واحد .

واستطاع صالح مهدي عماش ان يوصل خارطة الدبابة السوفيتية الى المخابرات الأمريكية ، غير انهم الحوا بالحصول على جسم وهيكل الدبابة ، قام عماش وصبري بعرض الأمر على مجلس قيادة الثورة الذي تخوف من انكشاف السر امام المخابرات السوفيتية فيضيع السوق السوفياتي ويتنصل السوق الأمريكي فيفقدون كل الأطراف ، وقام السيد طالب شبيب بالأتصال بالسفير الامريكي لتسوية الأمر والتخلص من هذا الأحراج والورطة بزعم ان المخابرات السوفياتية اكتشفت الأمر فتمت تسوية الأمر الى هذا الحد .

وبعد انقلاب عام ١٩٦٨ قام احمد حسن البكر باعتقال جميل صبري المعاون الاسبق لمدير الأمن العام والذي أصبح جزء من الأسرار الخاصة بقضية تسريب الدبابة السوفياتية ، وأمر بتحطيمه ومن ثم جعله مشلولا لاقدرة له على النطق والحركة ، ثم جرى اطلاق سراحه بزعم انه لم يثبت عليه شيء ليموت دون أن يتمكن من كتابة الأسرار التي يعرفها أو يتمكن من تطهير ضميرة من اللطخات التي اشترك بها مع البكر وعماش ومحمد المهداوي فرحل حاملاً إثمـه ليلاقي ربه بما يحمل من افعال له اوعليه .

مات عماش بعد ان مات محمد المهداوي ورحل قبلهما بيل ليكلاند ليدفنا معهما سر علاقة أفتضحت لجميع القيادات البعثية وعرف الجميع بها وتستروا عليها أو حاولوا تغطيتها عن اعين الناس ، أو غضوا النظر عنها مع علمهم جميعاً بأن المهمة المناطة بصالح مهدي عماش ومحمد المهداوي هي مهمة تجسسية لصالح المخابرات الأمريكية كجزء لايتجزأ من عملية القطار الأمريكي في العراق } . (١)

---

(١)عبود , زهير كاظم : حقائق مخفية عن علاقة البعث , القسم الثالث (صالح مهدي عماش ومُحَمَّد المهداوي),موقع الحوار المتمدن , العدد ٩٨٠ , ٨ / ١٠ / ٢٠٠٤ .

فضائح تزكم الأنوف (من مقابلة مع طالب الشبيب)

يذكر الدكتور علي كريم في هامش الكتاب فضيحتين بعثيتين، أحداهما في عام ١٩٨٤ حيث تم استدعاء

خبراء فرنسيين للاطلاع على الطائرة السوفيتية مقابل بيعهم طائرات ميراج، فجاء الخبراء وأنجزوا مهمتهم، ومثل الجانب العراقي اللواء هشام عطا عجاج (اللاعب والطيار المعروف)

أما الفضيحة الثانية فقد كانت في عام ١٩٨٨، حيث تم الاتفاق بين الصين والعراق على ارسال احدى الطائرات العراقية المتطورة (الروسية) الى الصين من اجل تحوير الشفرة الفنية وأجهزة الرادار والاطلاع على اسرارها، ومثل العراق في تلك الصفقة عميد الجو الركن (حامد السعودي)، في حين تنص الاتفاقية المبرمة مع السوفييت على وجوب التزام الطرف العراقي بعدم اطلاع الدول الأخرى على أسرار الطائرة وبروتوكولها، أرسلت الطائرة وهي تحمل علماً أردنياً.!!

يعترف طالب شبيب بوجود علاقات مشبوهة وغامضة، وان بعض المداخلات المشبوهة كانت تحصل بالقرب من القيادة عام ١٩٦٣ وما بعدها وما حولها، على سبيل المثال: العلاقة الودية بين (علي عبد السلام) ودارت حوله قصص وصفقات مشبوهة، وعلامات استفهام كثيرة حول عماش ورشيد مصلح وناصر الحاني ولطفي العبيدي.

وبعد عام ١٩٦٨ في عهد (البكر – صدام) قتل علي عبد السلام في سياق تصفية الحسابات وسد ثغرات الفضائح ووجدت جثته مقطعة، وجرت تصفيات واغتيالات كثيرة داخل وخارج العراق للغرض نفسه .

لقد استوقفتني مقابلة اجرتها قناة دبي الفضائية مع السيد ناجي صبري الحديثي آخر وزير خارجية للعراق أبان العهد الوطني، بعد ان اعطى لنفسة دوراً كبيراً من البطولات الوهمية في تغيير سياسة العراق الخارجية التي ادت الى منع صدور قرار من مجلس الامن الدولي يجيز العدوان الامريكي البريطاني على العراق، بينما كما هو معروف ان القيادة في ذلك الوقت هي التي ترسم سياسة العراق الخارجية وما على وزير الخارجية سوى تنفيذ تلك السياسة التي غالباً ما كانت تفرض المخابرات العراقية هيمنتها على الوزارة خصوصاً في عهد ناجي صبري الذي كان يتملق لعناصر ذلك الجهاز بهدف ابعاد الشبهة عن ارتباطاته المشبوهة، هذا ما تمخض عنة بعد خروجه من شرنقة الصمت في غياب استمر اكثر من عشر سنوات وصفتة مقدمة البرنامج بانة كان في حالة مراجعة وتأمل، عشر سنوات وهو يتأمل كيف انتقم من العراق بعد اعدام اخوة محمد صبري الحديثي الذي كان وكيلاً لوزارة الخارجية بتهمة التأمر على الحزب والثورة وقتل ابوة وابن عمة مرتضى حتى استطاع بنفاقة ان يوهم القيادة العراقية بولاءة المطلق لكي يستثنى من اجراءات عزل اقارب المتأمرين عن المراكز الحساسة في الحزب والدولة لحين ان سنحت لة الفرصة التي انتظرها منذ اكثر من ثلاثون عاماً ليتسلق الى اعلى المناصب، حتى تبوء منصب وكيل وزارة الاعلام ثم سفير العراق في النمسا ولم يلبث فيها اكثر من سنة ونصف حتى عين بعدها وزيرالدولة للشؤون الخارجية بتوصية من سيدة كانت تعمل في الرئاسة اوفدت الى فينا، هذة الرواية اشار اليها ايضاً الدكتور علاء بشير في كتابة

(كنت طبيباً لصدام) وهذا يدلل على تشبثة وتسلقة للوصول الى ما هو اعلى حتى اصبح وزيراً للخارجية في مارس من عام ٢٠٠١. ويبدو ان لم اكن مخطأً ان السبب الرئيسي في اختفاء السيد ناجي الحديثي طيلة تلك الفترة انة لايزال يعيش صدمة ما كشف عن ارتباطاتة المشبوهه التي فضحتها عدة جهات استخبارية تحدثت فيها عن لقاءاتة مع مندوبين من المخابرات الامريكية من اجل الحصول على معلومات تخص اسلحة الدمار الشامل، وبالرغم من تزويدهم بالمعلومات الا ان هذة الصفقة لم تكن غايتة الاساسية بقدر ماهي عربون عهد واتفاق لتحقيق ما يجود في خاطرة كما معروف عنة من خبث من اجل الانتقام لما حصل لاخية واقاربة فكان الغرض المطلوب في حساباتة هو جر القيادة العراقية الى التهلكة واشعال الحرب لازاحة النظام بعد اتصالات مشبوهة وتصريحات استفزازية متفق عليها كان يثيرها في الاعلام لتأزيم الموقف ومنها على سبيل المثال "لو شنت امريكا الحرب على العراق سوف تكون قوافل الجثث من الغزاة لها اول وليس لها آخر"، بدلاً من استخدام اسلوب التهدئية التي يفترض ان تكون من صميم واجبات العمل الدبلوماسي، بينما كان يعمل في السر من اجل التمهيد لاشعال الحرب لازاحة النظام وهذا ما تحقق فعلا، ولكن كما هو معروف في السياسة الامريكية بعد ان تستنفذ عملائها تقوم بفضحهم، حيث ذكرت الشبكة الاخباريةNBC في تقرير بثته لمرات متتالية ونشرته على موقعها الإلكتروني، أنه في سبتمبر ٢ ٠ ٠ ٢ وخلال اجتماع للجمعية العامة للأمم المتحدة وصل صبري الى نيويورك لتمثيل النظام العراقي بعد ان شن هجوما عنيفا على الإدارة الأمريكية وقرأ رسالة من صدام حسين جاء فيها ان" الادارة الاميركية تتصرف باسم الصهيونية "، نافيا وجود أسلحة دمار شامل في العراق، لكنه خرج بعد ذلك حسب الشبكة الأمريكية من مبنى الأمم المتحدة وتوجه ليلتقي في أحد فنادق نيويورك الوسيط الذي يربطه بالمخابرات الأمريكية، واللافت في تقرير الشبكة بأن هناك تورط فرنسي في موضوع تعاون صبري مع المخابرات الأمريكية، وأشارت الشبكة الاخبارية الى انه خلال تلك الرحلة جرت اتصالات سرية بواسطة الاستخبارات الفرنسية. وذكرت المصادر الاستخباراتية ان اللقاء عقد في أحد فنادق نيويورك ضم وسيطا يمثل صبري وضباط من CIA وقال محلل الأخبار لدى "NBC" الجنرال المتقاعد واين داونينغ، إن صبري كان "منجم ذهب للمعلومات" ولكن العلاقة مع صبري انتهت عندما طلبت CIA منه القيام بانقلاب علاقات عامة وضغطت عليه للفرار الى الولايات المتحدة إلا انه رفض ذلك بينما تجدر الإشارة إلى أن رئيس CIA السابق جورج تينيت قال عام ٢٠٠٤ إن"لديه اتصالا مباشرا بدائرة صدام الداخلية" واشارت NBC إلى أن تينيت كان يقصد ناجي صبري.. في الوقت الذي تباهى مدير السى أى ايه جورج تينيت ب"مصدر" عراقى سري وتحدث فى خطاب فى الخامس من فبراير عام ٢٠٠٤ عن مصدر "لديه اتصال مباشر بدائرة صدام الداخلية". وقالت مصادر ل NBC ان تينيت كان يشير الى صبري. وبعد الحرب لم يعتقل صبري ولم ترد صورته بين صور "أوراق اللعب" التي حملت صور المسؤولين العراقيين المطلوبين للولايات المتحدة وقالت المصادر في حينها انة يعيش فى مكان فى الشرق الاوسط ورفضت NBC الكشف عنه لاسباب أمنية. وهذا يعنى أنه حصل على وضع خاص، وذكرت الشبكة الاخبارية انها سعت الى الاتصال بصبرى ولكنه لم يجب، وانها بعثت

اليه برسالة تضمنت ما حواه تقريرها، لكنه رفض الرد عليها. وكشف الصحافي البريطاني رون سوزكايند في كتابه الجديد (طريق العالم) النقاب عن ان وزير خارجية نظام صدام ناجي صبري الحديثي كان مصدراً استخبارياً لـ (CIA). بينما قال تايلر دورمهلر مدير الـ CIA للعمليات السرية في اوروبا من سنة ٢٠٠١ ولغاية سنة ٢٠٠٥، في كتابه: (على الحافة) بان صبري كان يمرر المعلومات الى مسؤول في احدى الحكومات الاوروبية في وقت مبكر من خريف ٢٠٠٢ وكتبت سدني بلومنثال في ايلول ٢٠٠٧ بان اثنين من المسؤولين السابقين في الـ CIA الذين عملوا على قضية صبري واشاروا الى ان الوسيط الاجنبي كانت فرنسا، ويؤكد الكاتب الفرنسي فنسان نوزيه ان وزير الخارجية العراقي السابق ناجي صبري احمد الحديثي كان عميلا للاستخبارات الفرنسية، واشار نوزيه في كتابه إن الاستخبارات الخارجية الفرنسية DGSE كانت على علاقة مع وزير الخارجية العراقي السابق، وذكر نوزيه ان الاستخبارات الفرنسية ابلغت مسؤول CIA في باريس Bill Murray بوجود هذا المصدر العراقي، فطلبت الاستخبارات الاميركية لقاءه نظرا لأهميته، وتم تدبير القاء معه على هامش الجمعية العامة للامم المتحدة التي انعقدت في منتصف سبتمبر عام ٢٠٠٢ في نيويورك، حيث كان الحديثي يلقي كلمة رسمية باسم صدام حسين، وقدم الوزير عبر الوسيط بعض المعلومات عن الاسلحة الكيمياوية والبايوليجية، ودفعت CIA ما لا يقل عن مائة الف دولار لاستمرار ذلك التعاون. كما قالت صحيفة "الجارديان" البريطانية إن دليلا كشف عنه تحدث عن كيفية علم المخابرات الأمريكية CIA والبريطانية "إم أى ٦"-;- عبر قنوات سرية حول اسلحة العراق الكيمياوية من خلال وزير خارجية الرئيس العراقى السابق صدام حسين.
والجدير بالذكر ان ناجي صبري ارتبط بشبكة علاقات واسعة مع صحفيين ومراسلين امريكان وبريطانيين أبان العدوان الثلاثيني على العراق عندما انيطت لة مهمة مرافقة المراسلين الاجانب بحكم عملة في وزارة الاعلام واجادتة اللغة الانكليزية وقد اثيرت في حينة عدة ملاحظات رصدتها الجهات الامنية وكتبت عنة تقارير حول طبيعة تلك العلاقات وبعض التجاوزات التي كانت تصب في اطار الهدايا والمنافع الشخصية.
بالاضافة الى ما تقدم لابد من ذكر معلومة وردت في لقاء خاص حصل عن طريق المصادفة بعد الاحتلال في باحة احد فنادق عمان بين شخص يدعى الخفاجي والمرحوم السفير وداد عجام وكان بمعيتة اثنين من موظفي وزارة الخارجية، وهذا الشخص معروف من قبل وزارة الخارجية العراقية ويحمل الجنسية الامريكية وكان يجاهر بانة مسؤول قطاع مهم في الشرق الاوسط لدى CIA ودار الحديث عن ناجي صبري الذي اشار عنة الخفاجي بانة كان مسؤولة في CIA ولدية اسم مستعار ورقم سري وفايل رسمي.
بعد هذة المعلومات التي اثيرت عن اتصالات ناجي صبري يبقى سؤال يطرح نفسة هل كانت المخابرات العراقية في غفلة عن ذلك ؟، وهل كان الرئيس على علم بالشبهات التي تدور حول وزير خارجيتة!!، نعم كان كان على علم وهذا ما ظهر بعد الاحتلال من خلال تقرير وجد في ارشيف مراسلات الرئاسة ورد فية معلومات عن زيارة رئيس مخابرات دولة عربية حامل رسالة من رئيس

تلك الدولة يحذر الرئيس صدام حسين بان القيادة العراقية مخترقة من قبل المخابرات الامريكية عن طريق اربعة اشخاص مهمين ومقربين من القيادة وهم عبد التواب ملا حويش وناجي صبري ومحمد المشاط وعلي سبتي ولكن كان جواب الرئيس للمبعوث جواب فاتر بان القيادة سوف تتأكد من تلك المعلومات

٤- تخادم البعث مع الدوائر الأجنبية الاستعمارية :

أبرم النظام البعثي العراقي عام ١٩٧٥ صفقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال اتفاقية الجزائر مع شاه إيران، يتم بموجبها دعم بقاء حزب البعث في السلطة في العراق وعدم مساعدة القوى المعارضة له في الداخل وخاصة الحركة التحررية الكردية، في مقابل فتح أبواب العراق للمصالح ونفوذ الأجهزة الأمريكية، ولاحقا تم تطوير الصفقة لتشمل ألوان الدعم الأمريكي في المجالات العسكرية والأمنية والاقتصادية للنظام البعثي في مقابل شنّ الحرب على الجمهورية الإسلامية في إيران بعد انتصار ثورتها الإسلامية الشعبية عام ١٩٧٩ وسقوط نظام الشاه الحليف الأهم للولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني في المنطقة.

أصبح الدعم الخارجي (الدولي) هو الأساس لضمان بقاء حزب البعث في السلطة، إبتداءً من انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ وانتهاءا بانقلاب ١٧ – ٣٠ تموز ١٩٦٨، نتيجة صفقة دولية، لإيصال الكتلة البعثية التي كانت تسمّى بالبعث اليميني أو جماعة عفلق إلى السلطة، ومرورا بالخضوع للضغوط الإقليمية والدولية كما أشرنا قبل قليل (اتفاقية الجزائر ١٩٧٥مع شاه إيران أو القيام بتقديم خدمات لمراكز قرار دولية مهمة والقيام بتنفيذ خطط وسياسات بالنيابة، كما حصل في سعي النظام البعثي في أوائل السبعينات من القرن الماضي لتعويض الدور البريطاني في الخليج العربي بعد القرار البريطاني بالانسحاب من هناك أو حرب النيابة التي شنّها النظام البعثي على إيران عام ١٩٨٠ بعد تضرر المصالح الأمريكية والإسرائيلية نتيجة انتصار الثورة الشعبية عام ١٩٧٩ أو تهيئة الأرضية لإسرائيل لاحتلال لبنان عام ١٩٨٢ من خلال عملية فبركتها المخابرات العراقية لاغتيال السفير الإسرائيلي في لندن (شلومو أرغوف) في حزيران ١٩٨٢ أي قبل أيام من الاجتياح الإسرائيلي لبيروت بواسطة جماعة صبري البنا (أبو نضال) المنشقة والتي كانت تقيم قياداتها في العراق وتحظى بدعم جهاز المخابرات العراقي، ووصولا لفترة التسعينات أي بعد غزو دولة الكويت حيث قام النظام باعتماد الرشاوى الكبيرة كوسيلة لكسب تأييد مراكز قوى دولية (هناك كلام غير موثق عن تقديم رشاوى مالية لمسؤولين كبار في الأتحاد السوفيتي , وعن دعم مالي للحملة الأنتخابية للرئيس الفرنسي الأسبق "جاك شيراك"وعرض حقول نفطية غنية وبشروط سخية على شركات معروفة للتأثير في سياسات حكومات معينة). بمعنى أن النظام البعثي كان يفضل دوما تقديم الخدمات والتنازلات وتلبية الطلبات للقوى الخارجية وخاصة الكبرى منها كوسيلة لضمان البقاء في السلطة، بدلا من تلبية المطالب الشعبية ومطالب القوى الوطنية المعارضة.

المبحث الرابع: ملفات متخصّصة:

بعد أن تكوّنت صورة عامة عن نشأة حزب البعث وطبيعة العناصر والبيئات التي نما فيها، والآليات التي أعتمدها للقفز الى السلطة في العراق، والبقاء فيها والملامح العامة لمسيرته خاصة في السلطة وحتى أزاحته عنها بالقوة المسلّحة، سنتطرّق إلى ملفّات، محدّدة ذات علاقة مباشرة بموضوع البحث وهو الوفاق الوطني

او المصالحة الوطنية، فهي ملفات ذات أهمية خاصة لتعلّقها بحياة مئات الآلاف من المواطنين العراقيين الذين تم التعامل معهم بوحشية فائقة وبدرجة هائلة من الانتهاك لحقوقهم ليس فقط كمواطنين عراقيين بل كبشر. حيث أدّت السياسات الخاطئة للنظام البعثي البائد في التعامل مع تلك الملفات إلى تعريض الوفاق الوطني في العراق إلى مخاطر كبيرة وزرع الواقع الاجتماعي والسياسي للشعب العراقي بألغام خطيرة لانزال نعيش في المرحلة الراهنة بعض نتائجها، ومن تلك الملفات:

الملف الأول: الكرد الفيليون

عانت شريحة الكرد الفيليين كثيراً في عهد النظام البعثي وربما أكثر من كل الشرائح العراقية الأخرى فالبعث يعاملها تارة بوصفها جزءا من الملف الكردي وخاصة وأن شخصيات كردية فيلية شغلت مواقع بارزة في الحركات الكردية المعارضة للبعث ذات النفوذ في كردستان العراق، ويعاملها تارة أخرى بوصفها شريحة فاعلة ضمن ملف الشيعة، لكون الكرد الفيليين يتبعون المذهب الشيعي الاثنا عشري، فضلا عن حضورهم الواسع والنشط سابقا في الحركة الشيوعية ولاحقا في التنظيمات الإسلامية الشيعية، ولذا تعرّض مئات الآلاف منهم للتهجير القسري من ١٩٦٨/٧/١٧ ولغاية ٢٠٠٣/٥/١.

ووفق الإحصاءات الرسمية للهلال الأحمر ووزارة الهجرة والمهجرين العراقية ووثائق المحكمة الجنائية العليا فأن ٧٥٠ ألف كردي فيلي تم تهجيرهم[٢٩] ومصادرة أملاكهم ووثائق المواطنة مع حجز الآلاف من شبابهم الذين اختفوا دون أية معلومات عنهم، فيما ذكرت بعض التقارير أخبارا عن استخدامهم كنماذج حية لتجربة أسلحة جرثومية وكيمياوية وفتح حقول الألغام في الحرب العراقية الإيرانية.

يذكر أحد الباحثين: «برزت الإشكالية الكبرى إزاء الأكراد الفيلية في فترة حكم البعث، إذ عاد النظام إلى التعامل معهم على أساس الجنسية (أ) و(ب) والتمييز بين من اعتبروا تبعية عثمانية (أ) أو تبعية أجنبية (ب) وبالتالي وضع النظام قاعدة وسابقة خطيرة للتمييز بين العراقيين. بعد مجيء البعث ثانية إلى السلطة صدرت مجموعة قرارات عن مجلس قيادة الثورة، جميع التشريعات والتعديلات القانونية والقرارات الخاصة بالجنسية العراقية استهدفت تحقيق النتائج التالية:

١- تكريس الفكر الشوفيني في الحياة الفكرية والسياسية العراقية، وهو نهج مناهض لكل العراقيين من غير العرب ومنهم الأكراد الفيلية.

٢- تكريس الفكر الطائفي المناهض للمذهب الشيعي، إذ أن الذين اعتبروا أجانب في قانون الجنسية الأول (رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٤) هم الجماعات الشيعية التي رفضت استحصال التبعية العثمانية.

٣- استخدام سلاح الجنسية العراقية سياسياً للتخلص من عدد كبير من العراقيين الذين اعتبروا مناهضين للنظام أساساً، ومن ثم اعتبروا عملاء أو طابوراً خامساً لإيران في العراق.

٤- وكانت هذه السياسة محاولة جديدة لتغيير الطابع القومي والطائفي لمناطق معينة من العراق.

٥- وممارسات النظام في تطبيق تلك التشريعات كانت أكثر بشاعة إزاء الشعب العراقي، وخاصة إزاء الجماعات التي شملتها تلك التشريعات.

---

(٢٩) فيلي، علي حسين: بالأرقام والتفاصيل الجديدة .. حقيقة مأساة الكورد الفيليين، موقع شفق نيوز – ٢٠١٧/٤/٨.

٦- وكانت لهذه التشريعات والممارسات السياسات والأمنية عواقب وخيمة على الوحدة الوطنية في العراق والتي تناولناها سابقاً في الموقف من الشعب الكردي، ومنهم الأكراد الفيلية، ومن جماعات كبيرة من عرب الجنوب والوسط التي سنتناولها بالارتباط مع قانون الجنسية العراقية»[٣٠].

تقول الباحثة هاديا: «مشهد آخر حيث ارتال المرحّلين من الاكراد الذين كنا نلتقيهم في ارضهم ويفتحون لنا قلوبهم وبيوتهم، وإذا بهم الان في شاحنات تحملهم... ماضية بهم إلى الجنوب، فيما نكون متوجهين لزيارة الشمال بدأ يشهد أمر تهجير وترحيل لأبنائه ليشهد في مرحلة قادمة افظع مجزرة ارتكبت في حقهم وهي مجزرة حلبچه الشهيرة عام ١٩٨٨ .

يمكنني القول اضافة إلى ما كتبته هادياً، ان صدام اتبع سياسة تجميع الاكراد واليزيدية في مجمعات سكنية في مناطق سهلية معينة قريبة من معسكرات وقلاع عسكرية بعد ان حرق الاف الاراضي الزراعية والقرى واحدة من المجمعات كانت قريبة من قصبة قضاء سنجار، خلط فيه الاكراد بالعرب واليزيدية وفلول التركمان، بيوت حقيرة ومسيّجة ومسيطر عليها كالسجون تماما من قبل اجهزته الامنية. ولعل أشرس تهجير جماعي صادفه العراقيون من الشيعة، اولئك الذين اتهموا بالتبعية الإيرانية، وسواء كانوا من العراقيين ام الإيرانيين فهم يستوطنون العراق بالتقادم، عذابات التهجير القسري تنال كل من وصفوا بالتبعية[٣١].»

من زاوية المصالحة الوطنية، يبقى ملف الكرد الفيليين من الملفات المعقّدة التي تحمل العديد من التحديات، بسبب عدم معالجة الحكومة العراقية للكثير من مشكلات هذا الملف، على سبيل المثال لم يتم إنجاز حل سريع مناسب لمشكلة إعادة وثائق المواطنة العراقية التي سحبت منهم بالرغم من مرور أكثر من عشر سنوات ولم يتم إعادة الكثير من الممتلكات التي صادرها النظام البعثي منهم، ولم يتم إنجاز تحقيق كاف لمعرفة مصير الآلاف من أبناءهم الذين أحتجزهم النظام البعثي عند تسفير عوائلهم وغيرها من المشكلات.

الملف الثاني: قوانين الإعدام في ظل حكم البعث

أصدر النظام البعثي البائد خلال فترة، حكمه الثانية (١٩٦٨ – ٢٠٠٣) عددا غير قليل من القوانين التي يتم بموجبها إعدام المواطنين العراقيين لأسباب متعددة، الكثير منها لا يستحق مثل تلك العقوبة القصوى، ويمكن القول وبدون، مبالغة إن عدد الذين تم إعدامهم من العراقيين بموجب تلك القوانين وخلال الثلاث عقود ونصف التي حكم فيها البعث في العراق تجاوز مئات الآلاف من المواطنين في حين أن عدد الذين تم إعدامهم من العراقيين منذ استقلال العراق قبل أكثر من تسعين سنة ولغاية ١٩٦٨ لم يتجاوز المئات والنسبة الكبيرة من هذه المئات كانت أيضاً في فترة، حكم البعث الأولى (شباط ١٩٦٣ – تشرين الثاني ١٩٦٣) في السبعينات استورد العراق في عام ١٩٧٧أجهزة إعدام حديثة، يمكنها إعدام ثلاثة عشر شخصاً في الدقيقة الواحدة، وباعتراف مدير سجن أبو غريب لأحد السجناء (وهو السيد محمد باقر الحكيم الدي تحدث

---

(٣٠) حبيب، كاظم: محنة الأكراد الفيلية في العراق، موقع الحوار المتمدن، العدد ٥٠٩، ٢٠٠٣/٦/٥.

(٣١) الجميل، د. سيّار: الأزمان المرعبة: قراءة تحليلية لظاهرة الخوف في تاريخ العراق القريب (قراءة في كتاب: سنوات من الخوف العراقي / بقلم هاديا سعيد / دار الساقي ٢٠٠٤)، موقع صحيفة أيلاف الإليكترونية، العدد ٤٤٠٨، ٢٠٠٤/٨/٢٨.

لي شخصيا) بأن تلك الأجهزة الحديثة استمرت بالعمل لعدة أشهر داخل السجن وبدون توقف – على عدة شفتات – لإعدام عدد كبير من السجناء العراقيين.

واستهدفت قوانين الإعدام تلك العسكريين بالدرجة الأولى والمنتمين للحركات الوطنية العراقية المعارضة للنظام البعثي البائد إضافة إلى أعداد أخرى من الذين كان يتم القبض عليهم في فعاليات مناهضة للحكومة كما في حالة المظاهرات التي رافقت مراسم مواكب المشاة في أربعينية الإمام الحسين (ع) في عام ١٩٧٧ وكذلك الذين يتم إعدامهم انتقاماً من قوى أو حركات سياسية، مضادة للحكومة كما في حالة عمليات إعدام الآلاف من الكرد التي سمّاها النظام البعثي بالأنفال، وإعدام عشرات الآلاف من المدنيين بضمنهم نساء وأطفال انتقاماً من المدن والقرى التي شارك بعض رجالها في انتفاضة آذار ١٩٩١.

الملف الثالث: ملف اسقاط الجنسية والتسفيرات (التبعية وغيرهم):

قام النظام البعثي البائد ولعدة مرات بإبعاد وتسفير مئات الآلاف من المواطنين العراقيين وفق قوانين جائرة تتناقض وحقوق المواطنة وتتعارض مع الأعراف الدولية ولائحة حقوق الإنسان، حصل ذلك في بداية السبعينات وطيلة سنوات الحرب العراقية الإيرانية في الثمانينات من القرن الماضي، وشملت حملات الإبعاد تلك والتسفيرات مجموعات تحمل الجنسية الإيرانية ولكنها، مقيمة بشكل قانوني لعشرات السنين، بل وبعضها مولود في العراق وغالبية المسفّرين في بداية سبعينيات القرن الماضي كانوا من هذا الصنف، ومجموعات كبيرة تحمل وثائق المواطنة العراقية القانونية ولكن الآباء والأجداد من، أصول إيرانية وتمتد إقامتهم في العراق لفترات طويلة والكثير من أبناءهم أدّوا الخدمة العسكرية (الإلزامية للمواطنين).

وأيضاً تم تسفير عشرات الآلاف من المواطنين العراقيين الذين ليست لهم أية، أصول أجنبية، إيرانية أم غير إيرانية، ولم يعرفوا، هم وآباءهم وأجدادهم غير العراق وطنا وبعضهم من عوائل تسكن العراق لمئات السنين «ضمن التحضير للحرب العراقية الإيرانية، تم تهجير حوالي مليون عراقي بحسب أخصائيات الصليب الأحمر الدولي والهلال الأحمر في الفترة بين ١٩٨٠/٤/٤ و١٩٩٠/٥/١٩ بتهمة التبعية الإيرانية»[٣٢].

تفاوتت أساليب التسفير باختلاف الظروف السياسية وهوية المسفّرين، ففي الوقت الذي سمحت فيه السلطات الرسمية للإيرانيين المسفّرين في بداية سبعينات القرن الماضي (عندما كان النظام الملكي الشاهنشاهي يحكم إيران) بأخذ الكثير من ممتلكاتهم وتم إيصالهم إلى المعابر الرسمية على الحدود العراقية الإيرانية، قامت نفس السلطات العراقية الرسمية في الثمانينات باحتجاز المراد تسفيرهم (وغالبيتهم كانوا من الكرد الفيلية وهي شريحة عراقية أصيلة وبعضهم كان من العراقيين ذوي الأصول الإيرانية) لفترات متفاوتة وفي ظروف سيئة جدا وقامت بمصادرة كل ممتلكاتهم ووثائقهم ومن ثم رميهم بعيدا عن المعابر الرسمية وعلى طرق مزروعة بالألغام انفجرت أثناء مرورهم عليها مما أدّى إلى مقتل بعضهم كما شجعت بعض الخارجين على القانون على مهاجمتهم في الطريق واختطاف بعض نساءهم فضلاً عن قيام أجهزة الأمن العراقية باحتجاز الشباب من الذكور وعدم السماح لهم بمرافقة عوائلهم واحتجازهم في السجون ثم انقطعت أخبارهم.

---

(٣٢) الفضل، د. منذر: الكورد الفيليون وحقوقهم في مستقبل العراق، موقع cabinet.gov.krd – ٢٠٠٣/٨/٢٠

وقد أشارت تقارير لاحقة إلى استخدام بعضهم كعيّنات بشرية حيّة لتجارب تطوير أسلحة جرثومية وكيمياوية، بينما تم استخدام البعض الآخر لفتح طرق الألغام أثناء تحرير شبه جزيرة الفاو في الحرب العراقية الإيرانية.

كما تم تسفير المئات من التجار العراقيين وبعضهم من أصول إيرانية، قبل الحرب العراقية الإيرانية بأشهر بعد مصادرة أموالهم وممتلكاتهم ووثائق المواطنة العراقية التي حصلوا عليها بشكل قانوني، وتم إرغامهم على تطليق زوجاتهم، وهكذا تسبّبت تلك الإجراءات البعثية الجائرة بتشتّت المئات من العوائل العراقية دون أي جرم.

بالطبع طرحت السلطة عدة تفسيرات وأصدرت العديد من القوانين والمقررات الرسمية التي تسعى لتبرير وشرعنة ارتكاب مثل تلك الجرائم اللاإنسانية والتي لا مثيل لها في دول العالم في محاولة لإقناع الرأي العام المحلي والعالمي بسلامة إجراءاتها، إلاّ أن الدافع السياسي كان واضحاً في الكثير من حالات التسفير، خاصة إذا لاحظنا توقيتات حملات التسفير الكبرى. فضلا عن سياسة الاضطهاد الطائفي والعنصري المنظم الذي كانت السلطة البعثية، تمارسه (وأيضاً لأسباب سياسية) بحق الأغلبية الشيعية وتجاه أبناء القومية الثانية في العراق أي الأخوة الكرد.

الملف الرابع: ملف الأنفال وكردستان العراق

ما سمّاه النظام البعثي البائد بعمليات الأنفال، هي جريمة، أخرى من جرائم النظام البعثي البائد التي استهدفت، كرد العراق ومناطق، كردستان العراق في الفترة الواقعة أواخر الحرب العراقية الإيرانية (بين أواخر ١٩٨٧ وأواخر ١٩٨٨)، مستفيدا من الدعم الإقليمي والدولي الذي حظيت به الحكومة العراقية آنذاك لحربها ضد الجمهورية الإسلامية الإيرانية، فالموقف الدولي عموما والغربي خصوصا والموقف العربي (الخليجي والمصري والأردني خاصة) المؤيد للحرب على إيران والداعم للنظام البعثي سياسياً وأمنياً واقتصادياً وإعلامياً وحتى عسكرياً خلال سنوات الحرب الثمانية، شكّل غطاءاً مناسباً للنظام الحاكم آنذاك لتصفية القاعدة الشعبية الواسعة للحركة الوطنية العراقية عموما والحركة الكردية في كردستان العراق خصوصا، ففي ظل انشغال العالم بتطورات الحرب وجبهات القتال نفّذت الحكومة حملات قتل وتدمير واسعة أدّت إلى قتل مئات الآلاف من المواطنين وتدمير الآلاف من القرى العراقية خاصة على الشريط الحدودي بين العراق وإيران، وازدادت تلك الحملات ضراوة ووحشية بعد وقف إطلاق النار في ١٩٨٨/٨/٨ والتي، يمكن اعتبارها جرائم إبادة بموجب القوانين الدولية.

بالطبع لم يعجز النظام البعثي البائد عن تهيئة الاتهامات والتشريعات اللازمة لمثل تلك الجرائم، مستفيدا من الفرص التي تتيحها الحرب مع دول أخرى لاتهام المعارضين وقواعدهم الشعبية بالخيانة والعمالة للعدو الخارجي.

كان من الواضح إن النظام البعثي يهيأ البلاد لفترة ما بعد الحرب بعد أن بدأت نتيجة لا غالب ولا مغلوب تلوح في الأفق، سواء في جبهات القتال أوفي كواليس التحركات الدولية والإقليمية لترتيب وقف إطلاق النار بعد فشل النظام العراقي في تحقيق أبرز أهداف الحرب التي تم شنّها في أيلول ١٩٨٠ باستثناء إشغال الثورة الإسلامية وإنهاك النظام الإيراني الإسلامي الجديد، وبعد بروز مخاطر جدّية في دخول القوات الإيرانية إلى مناطق حيوية في العراق، وكذلك بعد اتضاح عجز الجمهورية الإسلامية عن إسقاط النظام البعثي في بغداد وعجزها عن البقاء في المناطق التي دخلتها في العراق، مثل بعض مناطق، كردستان العراق وأهوار العمارة (حيث تقع حقول نفط استراتيجية مثل حقل مجنون) ومنطقة شرق البصرة والفاو بسبب الدعم (الغربي الإقليمي) العسكري والمعلوماتي غير المحدود للقوات العراقية وغض النظر

عن استخدامه الواسع للأسلحة الكيمياوية خاصة في الأشهر الأخيرة من الحرب، وكانت جريمة (الأنفال) إحدى أكبر وأبشع خطط النظام البعثي للتخلص من أرضية المعارضة الداخلية قبل توقف الحرب.

جاء في أحد المصادر: أصدرعلي حسن المجيد مسؤول تنظيم الشمال لحزب البعث الحاكم وابن عم صدام والمخول بالملف الكردي , أصدر كتابين لكيفية تعامل الدولة مع القرى المحذورة أمنيا وكانا الأساس الذي أعتمد لتنفيذ مهمة حسم نشاط المخربين، صدر الأول بعد أن تمت المرحلة الأولى من مهمة تجميع القرى وصدر الثاني وهو الأهم مباشرة بعد أن تمت المرحلة الثانية من تلك المهمة. نص الكتاب الأول لقيادة مكتب تنظيم الشمال المرقم ٣٦٥٠/٢٨ في ١٩٨٧/٦/٣على:

١- يمنع منعاً باتاً وصول أية مادة غذائية أو بشرية أو آلية إلى القرى المحذورة أمنيا المشمولة بالمرحلة الثانية من تجميع القرى ويسمح للعودة إلى الصف الوطني من يرغب منهم ولا يسمح الاتصال بهم من أقربائهم نهائيا ألا بعلم الأجهزة الأمنية.

٢- يمنع التواجد منعاً باتاً بالمناطق المرحلة من القرى المحذورة أمنياً والمشمولة بالمرحلة الأولى ولغاية ١٩٨٧/٦/٢١ للمنطقة المشمولة بالمرحلة الثانية.

٣- بعد اكمال الموسم الشتوي والذي يجب أن ينتهي قبل يوم ١٥ تموز بالنسبة إلى الحصاد ولا يجوز استمرار الزراعة فيه للموسمين الشتوي والصيفي لهذا الموسم أيضاً.

٤- يحرم كذلك رعي المواشي ضمن هذه المناطق.

٥- على القوة العسكرية كل ضمن قاطعه قتل أي انسان أو حيوان يتواجد ضمن هذه المناطق وتعتبر محرمة تحريماً كاملاً.

٦- يبلغ المشمولين بترحيلهم إلى المجمعات بهذا القرار ويتحملون مسؤولية مخالفتهم له.

أما الكتاب الثاني لقيادة مكتب تنظيم الشمال فهو الكتاب المرقم ٤٠٠٨ في ٦/٢٠/ ١٩٨٧ فقد نص على: «بالنظر لانتهاء الفترة المعلنة رسمياً لتجميع هذه القرى والتي سينتهي موعدها يوم ٢٠ حزيران ١٩٨٧ قررنا العمل ابتداء من يوم ٢٢ حزيران ١٩٨٧ صعودا» بما يلي:

١- تعتبر جميع القرى المحذورة امنيا والتي لم تزل لحد الان اماكن لتواجد المخربين عملاء إيران وسليلي الخيانة وامثالهم من خونة العراق.

٢- يحرم التواجد البشري والحيواني فيها نهائياً وتعتبر منطقة عمليات محرمة ويكون الرمي فيها حراً غير مقيداً بأية تعليمات مالم تصدر من مقرنا.

٣- يحرم السفر منها واليها او لزراعة والاستثمار الزراعي او الصناعي او الحيواني وعلى جميع الاجهزة المختصة متابعة هذا الموضوع بجدية كل ضمن اختصاصه.

٤- تعد قيادات الفيالق ضربات خاصة بين فترة واخرى بالمدفعية والسمتيات والطائرات لقتل أكبر عدد ممكن يتواجد ضمن هذا المحرمات وخلال جميع الاوقات ليلاً ونهاراً واعلامنا.

٥- يحجز جميع من يلقى عليه القبض لتواجده ضمن قرى هذه المنطقة وتحقق معه الاجهزة الامنية وينفذ حكم الاعدام بمن يتجاوز عمره (١٥) سنة داخل صعوداً إلى عمر (٧٠) سنة داخل بعد الاستفادة من معلوماته واعلامنا.

٦- تقوم الاجهزة المختصة بالتحقيق مع من يسلم نفسه إلى الاجهزة الحكومية او الحزبية لمدة اقصاها ثلاثة ايام وإذا ستوجب التحقيق أكثر من هذه المدة عليهم اخذ موافقتنا هاتفيا او برقيا وعن طريق الرفيق طاهر العاني.

٧- يعتبر كل ما يحصل عليه مستشارو أفواج الدفاع الوطني او مقاتلوهم يؤول إليهم مجانا، ماعدا الاسلحة الثقيلة والساندة والمتوسطة اما الاسلحة الخفيفة فتبقى لديهم ويتم اعلامنا بأعداد هذه الاسلحة فقط وعلى قيادة الجحافل ان تنشط لتبليغ جميع المستشارين وامراء السرايا والمفارز واعلامنا بالتفصيل عن نشاطاتهم ضمن افواج الدفاع الوطني[٣٣].

الملف الخامس: المقابر الجماعية

واحدة من أبشع ملفات قتل العراقيين خلال فترة سلطة النظام البعثي البائد، هو ملف المقابر الجماعية التي لم يتعرّف عليها الرأي العام العالمي الاّ بعد سقوط البعث عام ٢٠٠٣، وإذا كان البعض يقول سابقا في مجال التعريف بالعراق: «أينما تحفر في العراق فأنك سوف تجد آثاراً أو نفطاً»، فنحن نعدّل العبارة لتصبح: «أينما تحفر في العراق فأنك سوف تجد آثاراً أو نفطاً أو مقابر جماعية»! ولا توجد أية مبالغة في العبارة لأعداد ومناطق أنتشار تلك المقابر التي لم يتم التعرّف على جميعها لحد الآن سوف نستعرض بعض التقارير الخبرية الموثّقة للتعرّف على بعض ملامح هذا الملف المأساوي، كما نشرنا في الملاحق المرفقة بالدراسة، ملحق برقم ٣٢ يتضمّن نصوص شهادتين لمشاركين فعليين في هذه الجرائم الوحشية.

لقد جاء في أحد التقارير: «أعلنت وزارة حقوق الانسان ارتفاع عدد المقابر الجماعية المكتشفة في العراق إلى ١٥٧ مقبرة جماعية، مشيرة إلى فتح ١٨ مقبرة خلال هذا العام وحده. وقال وزير حقوق الانسان خلال افتتاحه «مؤتمر احياء ذكرى ضحايا المقابر الجماعية» الذي عقدته الوزارة: «ان المؤتمرات التعريفية بجرائم النظام السابق التي عقدت في بريطانيا والولايات المتحدة اضافة إلى مقر الامم المتحدة في جنيف اثمرت عن الحصول على إقرار دولي بأن المقابر الجماعية تعتبر جريمة إبادة جماعية بحق العراقيين»[٣٤].

وجاء في تقرير آخر: «دخلت عبارة «المقابر الجماعية» قاموس العراقيين عقب عام ٢٠٠٣ إثر الكشف عن عشرات المقابر التي حوت رفات الآلاف العراقيين الذين إما دفنوا أحياءً أو نفّذ فيه حكم إعدام جماعي ليواروا حفرا أعدت لدفنهم في مناطق متفرقة من العراق. بعض تلك المقابر ارتبط بمناسبات وتوقيتات أنتجت قتلا جماعيا لمجاميع سياسية او قومية او طائفية. وبقيت مشاهدُ بثتها قنوات تلفزيونية عقب إسقاط نظام حكم صدام لعراقيين رجالاً ونساء مائلة في الذاكرة، وهم ينبشون مقابر جماعية بحثاً عن ما يدلهم على رفات أبنائهم وضحاياهم. وبعد ثمان سنوات من تلك المشاهد والصور، مازالت الأخبار تتوالى عن كشف المزيد من المقابر الجماعية»[٣٥].

وفي تقرير آخر جاء: «أمهات وأباء وأشقاء وزوجات وأخوات وأبناء، جميعهم يبحثون في أرض قاحلة لا زرع فيها ولا ماء، سوى بقايا لجثث بشرية غيّر معالمها الموت القسري لنظام صدام الإجرامي، منهم من يبحث في بقايا الملابس المتهرئة وآخر يتفحص الجماجم والعظام لعله يستدل على من فقده قبل

---

(٣٣) مجيد، د. مُحَمَّد: القسوة لدى صدام حسين، مدوّنة على الانترنت.

(٣٤) عفيف، براء: اكتشاف ١٥٧ مقبرة جماعية في العراق، إذاعة العراق الحر، ٢٠١٣.

(٣٥) الحيدري، نبيل: المقابر الجماعية في العراق.. قصص عذاب وهويات ضحاياها، إذاعة العراق الحر، ٢٠١١/٨/٥.

عشرين عاما، الحفر الكبيرة اختلطت فيها رفات الشهداء مع بعضها فنظام المباد صدام لم يراعِ حتى حرمة دفن الموتى، مما صعب مهمّة التعرّف على هوية الشهداء وارجاع رفاتهم إلى ذويهم. وقد تم تحديد ١٧٧ مقبرة، منها ١٣٠ مقبرة تم فتحها وبعض منها في طور العمل، في حين وصل عدد الشهداء حتى الان اربعة آلاف شهيد، ألفا شهيد منهم تم العثور عليهم في أكبر مقبرة أكشفت في السادس عشر من ايار العام ٢٠٠٣ وهي مقبرة المحاويل»[٣٦].

وورد في تقرير آخر: «عادت الأضواء لتسلط من جديد على ملف المقابر الجماعية في العراق، وسط تجدد الدعوات للحكومة والبرلمان المقبلين للتعامل الجدي مع هذا الملف وإصدار تشريعات قانونية للاهتمام بذوي الضحايا وضمان حقوقهم الشرعية والوطنية. العديد من المؤتمرات الدولية عقدت مؤخرا حول المقابر الجماعية التي وصل عددها إلى قرابة ٣٠٠ مقبرة جماعية في مناطق مختلفة من العراق، وقد عقد «مركز العراق الجديد للإعلام والدراسات في بريطانيا» ندوة موسعة في العاصمة البريطانية لندن في ١٣ حزيران ٢٠١٠، وجهت فيه الانتقادات للحكومة العراقية وطريقة تعاملها مع ملف المفقودين. ومن أبرز التوصيات التي رفعها المشاركون في الندوة، دعوة الحكومة الجديدة إلى التعامل الجدي مع ملف المقابر الجماعية وجرائم النظام السابق بصورة عامة، ومخاطبة البرلمان العراقي الجديد للاعتراف بجرائم المقابر الجماعية واعتبارها تطهير عرقي وإبادة للجنس البشري»[٣٧].

ويشير تقرير آخر أظهرت المقابر الجماعية التي تم اكتشاف المئات منها بعد سقوط نظام حكم البعث في نيسان عام ٢٠٠٣ حجم وهول الجرائم التي ارتكبتها سلطات ذلك النظام بحق ابناء الشعب العراقي بقتل وتغييب مئات الالاف من العراقيين الابرياء. وتؤكد المعلومات ان عدد المقابر الجماعية التي تم اكتشافها في مختلف محافظات العراق منذ العام ٢٠٠٣ وحتى اليوم بلغت نحو ٣٤٦ مقبرة منها ٨١ مقبرة تضم رفات المئات من ضحايا عمليات الأنفال من الكرد، أما البقية فتعود إلى ضحايا انتفاضة ١٩٩١ المعروفة بالانتفاضة الشعبانية التي انطلقت عقب حرب الكويت. ويؤكد المتحدث الرسمي باسم وزارة حقوق الانسان "ان هناك مقابر تم اكتشافها بعد نيسان ٢٠٠٣ تعود إلى حقبة السبعينيات والثمانينيات وتضم رفات معارضي النظام السابق الذين تم تصفيتهم واعدامهم ودفنهم في مقابر جماعية.

وواجه ملف المقابر الجماعية مشاكل عديدة، لعل أبرزها النبش العشوائي من قبل ذووي الضحايا. وعلى الرغم من مرور اكثر من تسع سنوات على اكتشاف اول مقبرة جماعية في محافظة بابل قبل ان يتوالى اكتشاف المئات منها في مناطق مختلفة من العراق لاسيما في وسط العراق وجنوبه، الا ان هذا الملف بنظر العديدين ما زال في بدايته، إذ ان المشكلة الاكبر تكمن في وجود عشرات الالاف من ضحايا المقابر الجماعية الذين لم يتم التعرف عليهم بسبب ضعف اجراءات وزارة حقوق الانسان في تسوية هذا الملف، لكن الوزارة أطلقت في اذار الماضي حملة وطنية لجمع العينات من ذوي ضحايا المقابر الجماعية عن طريق اجهزة حديثة، ومن قبل خبراء أجانب»[٣٨].

وعن موقف منظمات حقوق الإنسان من المقابر الجماعية، تذكر إحدى التقارير: «منذ اكتشاف أول مقبرة جماعية في العراق، تنهمك مجموعات مختلفة من الهيئات القانونية ومنظمات حقوق الإنسان في عواصم العالم في استكمال الملفات القانونية المتضمنة للتهم الموجهة لقادة نظام صدام المخلوع عن ارتكاب

---

(٣٦) صحيفة الصباح، في ذكرى المقابر الجماعية نصف مليون عراقي غيّبتهم جرائم النظام الدكتاتوري، ٢٠١٣/٥/١٦.

(٣٧) مندي، سميرة علي: أضواء جديدة على ملف المقابر الجماعية في العراق، إذاعة العراق الحر، ٢٠١٠/٦/٢١.

(٣٨) أحمد، ليلى: حملة وطنية للتعرّف على ضحايا المقابر الجماعية عن طريق أجهزة حديثة وبمساعدة خبراء أجانب، إذاعة العراق الحر، ٢٠١٢/٧/٣٠.

مجازر جماعية وانتهاك فاضح لحقوق الإنسان. من ناحية أخرى، تقول رئيس منظمة (إندايت) النائبة العمالية آن كلايد: إن لدى منظمتها ملفات مفتوحة أيضاً منذ أكثر من عشر سنوات حول المفقودين من العراقيين والمصريين والكويتيين في آن، وتضيف: إن العثور على المقابر الجماعية أخيراً سيساعدنا في عملية استكمال المعلومات والشهادات من أقرباء الضحايا، تمهيداً لإعداد الملفات القانونية لتقديمها لمحاكم جرائم الحرب ضد مجرمي نظام صدام».

وفي موقع شركة ناقلات النفط القريبة من جامعة البصرة، تمكن أعضاء من المنظمة من تسجيل روايات شهود عيان قالوا إنهم شاهدوا عملية تصفية جسدية بحق ٢٥ رجلاً وعشر نساء في الساحة الخلفية للشركة، وتم دفن الجثامين في حقل قريب وقد اكتشفت جثثهم أخيراً.

من الملفات الأخرى (ملف قصي) الابن الأصغر لصدام، وهو الأكثر ترويعاً وذعراً، والمعلومات الواردة فيه مستقاة من شهود عيان وقعوا على وثائق تؤكد استعدادهم للإدلاء بشهادات حول الأمر أمام المحاكم. وتكشف المعلومات كيف أن قصي كان يعطي الأوامر بقتل العشرات من السجناء أثناء زيارته المفاجئة للسجون. فتقول إحدى الروايات مثلاً: إن قصي كان يلقي من فوهة الزنزانات الفردية الضيقة بقارورة من غاز الخردل بعد سؤاله الحرس عن من في داخلها. كما كان يقوم باستخدام آلات فرم المواد البلاستيكية الكبيرة لفرم الموقوفين.

وتقول إحدى هذه الروايات ما يلي: «كان هناك (في السجون) آلة كبيرة مخصصة لفرم البلاستيك، وكان يتم حمل السجين ورميه في داخلها أمام أعين بقية السجناء. أحياناً كان يوضع السجين من رأسه أولاً ويموت على الفور، وفي أحيان أخرى كان يوضع من ساقيه كي يصرخ ويتألم أثناء عملية الفرم التي يشاهدها قصي»[٣٩].

الحقيقة المرعبة التي يصعب تصديقها لحد الآن من قبل الكثير من العراقيين، هي إن المفقودين نتيجة قمع النظام البعثي البائد قد تصل أعدادهم إلى الملايين، فتقديرات المختصين بالإحصاءات السكانية إن عدد سكّان العراق في هذا الوقت وبالمقارنة بمعدلات النمو السكّاني للدول المجاورة، يجب أن يكون أكثر بكثير من العدد الحالي.

الملف السادس: تصفية النخب العلمية

تصاعدت ظاهرة هجرة الكفاءات بعد وصول حزب البعث للسلطة، بسبب القمع السياسي والفكري والتمييز القومي والديني والطائفي والتبعيث القسري، ويعد العامل السياسي الدافع الرئيسي للهجرة في هذا العقد، «وبحسب دراسة أجرتها (اليونسكو) تبين أن العراق من ضمن سبعة بلدان عربية يهاجر منها كل عام (١٠٠٠٠) من المتخصصين»[٤٠].

واضافة لذلك فقد هاجرت أعداد كبيرة من الكفاءات في شتى التخصصات عام ١٩٧٨ وما تلاه، نتيجة اشتداد المضايقات السياسية والتصفيات الجسدية والسجن والتعذيب وبالأخص وسط أعضاء ومؤيدي الحزب الشيوعي العراقي والأحزاب والقوى الدينية.

---

(٣٩) تقرير خبري. Ebaa net . منظمات حقوق الأنسان تتابع المقابر الجماعية.

(٤٠) الفيل، د. مُحَمَّد رشيد: الهجرة وهجرة الكفاءات العلمية العربية، مراجعة هبة الله الغلاييني، مجلة النهج، ٢٠٠١، العدد ٦٢/ ص ٢٩٣.

الدليل الذي يؤكد كثرة الكوادر والكفاءات التي كانت تقيم في الخارج، هو الحملة الواسعة التي قامت بها الحكومة العراقية أوائل السبعينات بإرسال وفود رسمية عالية المستوى لإقناع هؤلاء بالعودة إلى العراق وذلك بتقديم الامتيازات وتحديدها بإصدار القوانين والقرارات ولكن رغم ذلك عاد القليل منهم. وحتى الذين عادوا هاجر معظمهم مرة ثانية، بسبب عدم وجود مقاييس موضوعية لتقييم الكفاءات على المستوى الرسمي، والمضايقات التي تعرضوا لها ومن أبرزها سياسة التبعيث القسري.

نقرأ في أحد المصادر: «بسبب استمرار هجرة العقول العراقية في السبعينات، وعدم نجاح قانون ١٥٤ لعام ١٩٧٥ حاول النظام جذب الكفاءات العربية، وهذا ينطبق بقدر معين، على مدرسي التعليم الثانوي مما ولد بديلاً جزئياً ومؤقتاً ومكلفاً من الناحية المادية لخزينة الدولة»[٤١]، ولمزيد من المعلومات عن هذا الملف الخطير يمكن مراجعة مصادر أخرى[٤٢].

ملفات أخرى : وإضافة للملفات الستة السابقة الذكر، توجد ملفات، أخرى لجرائم أرتكبها النظام البعثي أضرّت بعشرات بل بمئات الآلاف من العراقيين قتلا أو تشريدا، مثل:

جريمة تجفيف أقدم وأكبر مسطّح مائي في المنطقة (أهوار جنوب العراق): وقتل وتشريد سكانها وهي جريمة بيئية خطيرة فضلا عن كونها جريمة بحق سكان المنطقة الذين، يعتبرون امتدادا لحضارات سومر القديمة.

ومع إن أهوار الجنوب شهدت في أواسط ستينيات القرن الماضي نشاطاً، مسلّحاً لإحدى المجموعات اليسارية المنشقة عن الحزب الشيوعي العراقي إلا أن الفترة التي تلت فشل الانتفاضة الشعبية في آذار ١٩٩١، بعد هزيمة النظام البعثي في الكويت كانت هي الأكثر ترويعا لسكان المنطقة والأكثر دموية وتدميراً.

#أهوار جنوب العراق هي مجموعة المسطحات المائية التي تغطي الأراضي المنخفضة الواقعة في جنوبي السهل الرسوبي العراقي، وتكون على شكل مثلث تقع مدن العمارة والناصرية والبصرة و ذي قار و ميسان يعلى رؤوسه. وتتسع مساحة الأراضي المغطاة بالمياه وقت الفيضان في أواخر الشتاء وخلال الربيع وتتقلص أيام الصيهود. وتتراوح مساحتها ١٦-٤٠ ألف كيلو متر مربع , حسب كميات الماء الواردة.

أهوار الناصرية (في قضاء الجبايش – محافظة ذي قار) هي من أقدم المسطحات المائية في منطقة الشرق الأوسط , ويضاف لها أهوار العمارة (محافظة ميسان) المشتركة مع ايران.

#الأهوار أضافة لكونها قابلة أن تكون مكونا مهما للأمن الغذائي في العراق , فهي عامل فاعل ومهم في المنظومة البيئية والمناخية لمنطقة جنوب العراق ومنطقة الخليج .

فهي أكبر نظام بيئي من نوعه في الشرق الأوسط وغربي آسيا. وهي جزء لا يتجزأ من طرق عبور الطيور المهاجرة ما بين القارات، ودعم أنواع الحيوانات المهددة بالانقراض، واستمرارية مناطق صيد أسماك المياه

---

(٤١) الطائي، صادق: قراءة نقدية لكتاب التطهير الثقافي او التدمير المتعمد للعراق، موقع الحوار المتمدّن، العدد ٢٩٦٨، ٢٠١٠/٤/٧.

(٤٢) أحمد، د. نادر عبد الغفور: العقول العراقية المهاجرة بين الاستنزاف والاستثمار، مؤسسة الرافد، ط١، لندن، ٢٠٠٣. ص ٢٣.

النعمة، د. هاشم: العراق دراسات في الهجرة السكانية الخارجية، دار الرواد، بغداد، ٢٠٠٦، ص ٦.

العذبة، وكذلك النظام البيئي البحري في الخليج العربي. وإضافة إلى أهميتها البيئية، تعتبر مناطق الأهوار تراثاً إنسانياً لا نظير له، وقد كانت موطناً للسكان الأصليين منذ آلاف السنين. وقد قدّر الباحث (غافن يونغ) عُمْرَ هذا المجتمع بخمسة آلاف سنة. وكانت منطقة الأهوار حاضنة للكثير من المعارضين للأنظمة السياسية على امتداد تاريخ البلاد، وذلك لوجود متاهات عديدة تخفي مئات الأفراد.

#تجفيف أهوار جنوب العراق كان أكبر جريمة بيئية أرتكبها النظام السابق في العراق لأسباب سياسية,إن تجفيف هذه المنطقة الواسعة من جنوب العراق أدى إلى:

.١ارتفاع درجات الحرارة وانخفاض نسبة الرطوبة.

.٢زيادة الاحتياج المائي للمحاصيل الزراعية نتيجة لما يفقده النبات من خلال التبخر.

.٣احتياج الثروة الحيوانية إلى الماء بكمية أكبر وتعرضها إلى خطر الجفاف.

.٤رحيل الطيور النادرة عن المنطقة.

.٥انتشار الأملاح في التربة وخراب مواصفاتها.

.٦تفكك جزيئات التربة ما يسهل على الريح رفع الذرات المهمة للإنتاج الزراعي.

.٧انقراض أنواع لاحصر لها من الطيور والنباتات والحيوانات.

نقرأ في تقرير: «كانت قوات التحالف في تلك الفترة قد اعطت الضوء الاخضر لصدام في مفاوضات خيمة صفوان باستخدام المروحيات وكانت نتيجة عمليات التطهير التي حدثت في الاهوار هي حرق ما يزيد على ٢٥٠ قرية بأكملها حتى انه لم يبق منها إلا الرماد إذ كانت قوات الحرس الجمهوري تقصفها بمختلف الأسلحة طوال الليل، ثم يشنون هجوما واسعا عليها مع ساعات الصباح الأولى»[٤٣].

الملف السابع: ملف تدمير المؤسسات والوزارات والدوائر الحكومية

بعد هزيمة النظام في نيسان ٢٠٠٣، توضّح إن تدمير وإحراق وتفجير المؤسسات والوزارات والدوائر الحكومية كان أيضاً حلقة من حلقات تدمير العراق وتشير الكثير من الدلائل على احترافية عالية لمن قام بهذا العمل لأن اختيار الاماكن لم يكن التي دمرت لم يكن عشوائيا بالإضافة إلى استخدام معجلات الاحتراق لتحدث اكبر اثر من التدمير، وقد وجهت اصابع الاتهام إلى الكثير من الاطراف العراقية والاقليمية والدولية وكل كان يوجه الاتهام حسب قراءته للحدث، وتشير إحدى المصادر إلى: " الوثيقة التي تم العثور عليها في احدى دوائر المخابرات العراقية بعد تعرضها للنهب والحريق ابان سقوط النظام فهي تنص على:
سري للغاية العدد: ٤٠٤٩ / التاريخ: ٢٠٠٣/١/٢٣

---

(٤٣) الطائي، صادق: قراءة نقدية لكتاب التطهير الثقافي او التدمير المتعمد للعراق، موقع الحوار المتمدّن، العدد ٢٩٦٨، ٢٠١٠/٤/٧.

الى/ كافة دوائر الدولة المدرجة ادناه
م/ خطة طوارئ سرية
- الامن
- الاستخبارات
- المخابرات

الحاقا بكتابنا السري المرقم (٣٨٧٠) في ٢٠٠٣/١/١١ يرجى العلم بعد سقوط القيادة العراقية من قبل قوات التحالف الامريكية والبريطانية الصهيونية لا سامح الله على كافة منتسبي دوائركم الخاصة بالمديريات المذكورة اعلاه العمل حسب التعليمات المذكورة ادناه:

١- نهب وحرق كافة دوائركم الخاصة بمديرياتنا وغيرها.
٢- تغيير سكناكم بين حين وآخر
٣- تخريب محطات توليد الطاقة الكهربائية
٤- تخريب محطات المياه
٥- تجنيد عناصر ومصادر معتمد عليها وادخالها إلى الجوامع والمساجد
٦- الانتماء إلى الحوزة العلمية في النجف
٧- الانتماء إلى الاحزاب والتجمعات الوطنية والإسلامية
٨- قطع الاتصالات الداخلية والخارجية
٩- شراء الاسلحة المسروقة من المواطنين
١٠- التقرب من العائدين من خارج القطر
١١- اغتيال ائمة وخطباء الجوامع والمساجد

نسخة منه الى
- دائرة مخابرات بغداد
- دائرة مخابرات نينوى
- دائرة مخابرات البصرة

الرفيق مدير المخابرات العامة ٢٠٠٣/١/٢٢[٤٤].

(٤٤) **الطائي، صادق: قراءة نقدية لكتاب التطهير الثقافي او التدمير المتعمد للعراق، موقع الحوار المتمدّن، العدد ٢٩٦٨، ٢٠١٠/٤/٧.**

السياسة الأمريكية تجـاه البعث

يفترض البعض إن مبررات تلك السياسة ما يلي:

(١) كانت الادارة الامريكية في الفترة الأولى من احتلالها للعراق ٢٠٠٣ تسعى للتفاهم مع المجموعات التي، تقاتلها بالسلاح للتوصل إلى اتفاق أو هدنة معها يقلل من حجم خسائرها وبالطبع كانت بعض تلك المجموعات من بقايا الأجهزة الأمنية والحزبية للنظام البعثي البائد .

(٢) وسعت الإدارة الأمريكية إلى تحييد شرائح واسعة من قيادات وقواعد النظام السابق في صراعها المركزي مع من تسميهم (بالقاعدة) او الإرهاب الدولي وترى إن استيعاب شريحة واسعة من البعثيين العراقيين في أجهزة الدولة وفي العملية السياسية يؤدي إلى إبعادها عن البؤر الإرهابية وحرمان تلك البؤر من حاضنتها الاولى داخل العراق، ويضرب البعض مثلاً يعتبره ناجحاً لهذه السياسة وهو مشروع الصحوات لمواجهة المجموعات التكفيرية والقاعدة القادمة من وراء الحدود.

(٣) كما وترى بعض الدوائر الامريكية ان إعطاء امتيازات واسعة للبعثيين قد يؤدي إلى تقليل مشاعر بعض أوساط السنّة في العراق بكونهم مهمّشين او انهم ليسوا شركاء حقيقيين في القرار، لأن أغلب القيادات البعثية والعسكرية والأمنية في عهد صدام (خاصة بعد تسلّم صدام الموقع الاول في الحزب والدولة والجيش في تموز١٩٧٩) هم من السنّة ومن بعض مناطق ومدن المنطقة الغربية في العراق.

(٤) كما وينظر بعض المسؤولين ومخططي السياسة الأمريكية إلى حزب البعث (بوصفه حزباً علمانياً) قادراً على الحد من نفوذ الإسلاميين العراقيين الذين لا ترغب الادارة الامريكية بهيمنتهم على القرار السياسي العراقي، ويبدو ان اولئك المسؤولين الامريكان لا يهتمون ولا يكترثون بالثمن الباهظ الذي يدفعه الشعب العراقي جرّاء قيام حزب البعث بذلك الدور، وربما يتذكر بعض المتابعين، ان بعض هذه المخاوف الامريكية تعود لأكثر من عقد من الزمان قبل سقوط صدام، مثلاً في عام ١٩٩٠ كتب (غراهام فولر) الباحث السابق في وكالة المخابرات المركزية، كتب دراسة لصالح مؤسسة (راند) للأبحاث والمرتبطة بوزارة الدفاع الامريكية (البنتاغون) حيث استعرض سيناريوهات التغيير في العراق، وحذر من أن سقوط حزب البعث في العراق، يفتح الباب على مصراعيه لاكتساح الساحة العراقية من قبل التيار الإسلامي[٤٥].

(٥) وينظر مسؤولون أمريكان آخرين إلى أهمية وجود مؤسسات أمنية عراقية قادرة على مواجهة النفوذ الإيراني والتدخل السوري في العراق وقادرة على قمع القوى الوطنية العراقية الرافضة للسياسات الأمريكية او التي، تهدّد المصالح الأمريكية في العراق والمنطقة، وهذا لا يتحقق بنظرهم الا بإعادة بناء أجهزة الأمن العراقية بالعناصر البعثية السابقة المتمرّسة ولعقود من الزمن حيث إن القوى الوطنية العراقية التي تشكل عناصرها جسم وقيادة الحكومة العراقية الحالية غير مستعدة لترتيب أولوياتها الداخلية كما تريد بعض الدوائر الخارجية وغير مستعدة لتكرار نفس النهج الصدامي في مجال السياسة الخارجية الذي كلّف الشعب العراقي مئات الالاف من الضحايا والمليارات من الدولارات، وتعتقد بأنه يمكن مواجهة التدخلات الخارجية وخاصة من الجيران برص الصف الوطني وتحقيق مشاركة حقيقية بين القوى العراقية الفاعلة في صناعة القرار واعتماد القواعد الدولية المتعارف عليها في حل النزاعات.

هذا ما يراه البعض من مبررات لتلك الضغوط والمطاليب الأمريكية في ملف (اجتثاث البعث) أما البعض الآخر من السياسيين العراقيين ممن لا ينظر بحسن الظن والثقة بالسياسات الأمريكية بسبب التجارب

---

(٤٥) **فولر، غراهام: هل يبقى العراق موحّدا عام ٢٠٠٢ ؟ مؤسّسة راند، ١٩٩٣.**

السابقة المماثلة في العالم، وممن يعتقد وبقاطعية أن الذي يحدد السياسات الامريكية في المقام الاول والأساس هو المصالح الامريكية (المشروعة وغير المشروعة) وليست مصالح الشعوب والدول المحتلة، هذا البعض يوجز أسباب تلك الضغوط الامريكية المتواصلة على الحكومة العراقية وعلى مجلس النواب العراقي، لإعطاء امتيازات للبعثيين ولإعادتهم إلى مفاصل الدولة وأجهزة الأمن العراقية، نوجزها بالنقاط التالية:

أولاً: منذ البداية أي في الاشهر القليلة التي سبقت يوم ٢٠٠٣/٤/٩ أو التي تلتها كان هناك موقفين تجاه البعث والبعثيين في أوساط القرار في الإدارة الامريكية، أحدهما يؤمن بضرورة التعامل مع (البعث) كما تعاملت أوروبا وحلفائها مع (الحزب النازي) بعد الحرب العالمية الثانية، لكونه حزباً فاشياً في أفكاره وسياساته ورجالاته، فحذف (الحزب النازي) من الواقع الألماني هو الذي مكّن المانيا وأوروبا والعالم من عيش حقبة سلام امتدت لأكثر من سبعين سنة ولا تزال (منذ ١٩٤٥ ولحد الآن) وبعض قرارات الحاكم المدني (بريمر) تعبّر عن هذا الموقف، بينما يؤمن الموقف الآخر بضرورة استمرار دور حزب البعث بشكل ما في العراق لضرورات المصالح الامريكية المتوسطة والبعيدة المدى، كما خدم البعث المصالح الامريكية في السابق خاصة بين (١٩٧٥ – ١٩٩١). ولذا فأن عودة المسؤولين الامريكيين إلى الضغط ثانية لإعطاء امتيازات للبعثيين، قد يشير إلى غلبة الفريق الثاني بسبب إخفاقات السياسة الامريكية في السنوات الأربعة السابقة في تحقيق المصالح الامريكية العليا في العراق، والعودة إلى محاولة توظيف حزب البعث في العراق، بعد عجز الاجهزة الامريكية عن توظيف وترويض القوى الوطنية العراقية التي تشكّل المعادلة السياسية القائمة والحاكمة في العراق وبعد تصاعد مظاهر سخط شعبي على السياسة الامريكية في العراق.

ثانياً - يعتقد أيضاً بعض السياسيين العراقيين بأن الضغوط الامريكية بهدف إعطاء امتيازات للبعث والبعثيين (وبغض النظر عن حملة التسويق الاعلامي والسياسي لها)، ليس لها أية علاقة بمشروع المصالحة الوطنية ولا بما يسمّوه بالصراعات الطائفية السنيّة الشيعية، ولا بتلبية مطاليب بعض المجموعات المقاومة للعملية السياسية وللوجود الامريكي في العراق لكسبها إلى العملية السياسية، وانما ترتبط بجوهر السياسة الغربية الثابتة والمعروفة والمتكررة في أغلب مناطق النفوذ، وخلاصة تلك السياسة، هي أن أغلب القوى الكبرى التي تحرص على استمرار نفوذها في بلدان العالم، تعتمد عادة على ثلاث سياسات أساسية عامة هي:

أ- منع استلام القوى الوطنية ذات القاعدة الشعبية الحقيقية والواسعة للقرار السياسي ولمفاصل السلطة في البلد، لأن تحكّم تلك القوى الوطنية المستقلة بالقرار وآليات العمل السياسي، يعني بداية النهاية لأي نفوذ خارجي ويعني بناء دولة وطنية حرة مستقلة قد تشكل عبئاً إضافياً على سياسات ومصالح القوى الكبرى في المنطقة.

ب- بناء مؤسسة عسكرية يُمكن توظيفها عند الحاجة لموازنة قوى الحركة الوطنية والشعبية، وهي الوسيلة المفضّلة لدى الولايات المتحدة وغالبية القوى الكبرى (كما هو معروف في العالم الثالث منذ خمسينات القرن الماضي والى سنوات قريبة مضت) أي القيام بانقلاب عسكري لإجهاض اي تغيير وتطور داخلي لا ينسجم والمصالح الدولية.

ج- بناء مؤسسة أمنية قمعية شرسة (تضم عناصر لا تتورع عن ارتكاب أبشع وأوسع الجرائم تجاه أبناء الشعب وكوادر الحركة الوطنية) لضرب نفوذ وفاعلية الحركة الوطنية، وتطويع الحركة الشعبية بالاتجاهات التي تتطلبها السياسات والمصالح الدولية غير المشروعة.

وفي تقدير بعض دوائر القرار، فأن البعثيين هم الأكثر أهلية واستعدادا لِلَعِبَ هذا الدور في العراق وتجربتي (انقلاب شباط ١٩٦٣ وما أعقبها من مجازر) و(انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨ وما أعقبتها من تصفيات واسعة لقيادات وكوادر كل القوى الوطنية العراقية وكذلك انتهاكات وحشية لحقوق الانسان العراقي وبشكل لم يشهد تاريخ العراق المعاصر مثيلاً لها) تؤكد ذلك. لذا يعتقد البعض ممن لا يثقون كثيراً بالسياسات الدولية بان البعض يُريد بناء تلك المؤسسة العسكرية وتلك الأجهزة القمعية بعناصر البعث، لمعالجة الآثار السلبية لانسحاب القوات الأمريكية وضمان استمرار النفوذ السياسي والأمني والاقتصادي وحتى الثقافي للولايات المتحدة الأمريكية وقوى غربية، أخرى في العراق.

ثالثاً- كما أن الضغوط الأمريكية المتصاعدة على الحكومة العراقية لإعطاء البعثيين امتيازات من خلال الالحاح على تغيير قانون اجتثاث البعث، في نظر البعض قد يعبّر عن استمرار السياسة الأمريكية السابقة في إعطاء دور للنظام الرسمي العربي (خاصة لبعض الدوائر الخليجية التي تتمتع بعلاقات قوية مع بعض مراكز القرار في واشنطن)، فالسعودية خاصة وأغلب الحكومات العربية عامة (وبالرغم من الجرائم التي ارتكبها صدام بحق شعوبهم ودولهم) لا تنظر بعين الارتياح للتغيرات السياسية والاجتماعية والثقافية التي تجري في العراق بعد سقوط نظام صدام، وتقف مجموعة متشابكة من الاسباب والعوامل التاريخية والطائفية والاقتصادية والسياسية والامنية خلف ذلك الموقف الغريب لأغلب الحكومات العربية، وهو ما يفسّر مواقف فضائياتهم الإعلامية الشامت والمحرّض، وكذلك ما يفسّر تواطؤهم مع خطط تعبئة ودعم وتهريب الإرهابيين العرب إلى العراق.

نلفت نظركم الى **(توصيات المجموعة الأميركية للدراسات حول العراق/ بيكر- هاملتون)** وهوملخص تقرير لجنة (بيكر- هاملتون) - واشنطن ٦ / ١١ / ٢٠٠٦ , أوصت وبالنص بمايلي :

توصية رقم ٢٧ : (تتطلب المصالحة الوطنية إعادة البعثيين والقوميين العرب إلى الحياة الوطنية، مع رموز نظام صدام حسين).

أما الجنرال (مليت)وهو مسؤول ملف المصالحة الوطنية في السفارة الأمريكية في بغداد, فقد صدر عنه تصريح غريب في عام ٢٠٠٦ وهو : لكي تقضي الحكومة العراقية على العمل المسلح ضدها , عليها وضع قادة المجموعات المسلحة المعارضة للحكومة, وضعها في موقع قيادة الأجهزة الأمنية الحكومية ..

تقييم عام لحزب البعث في العراق

النتيجة الطبيعية لأي حزب سياسي يصل إلى السلطة ويبقى فيها اعتمادا على الانقلابات والمؤامرات وعلى الدعم الأجنبي وليس على القاعدة الانتخابية الشعبية، هو الاستخدام المبالغ فيه للقمع والقتل وكل أساليب انتهاك حقوق المواطن العراقي وحقوق الجماعات السياسية المعارضة، للتخلّص من المخاطر التي ربما تهدد السلطة يوما ما.

عدم الحوار والاتفاق مع القوى المعارضة والقيادات الاجتماعية والدينية، إلاّ لأغراض تكتيكية ومؤقتة، لا تتيح الفرصة مطلقا لنمو مؤسسات دستورية وآليات ديمقراطية تتيح للشعب ممارسة دوره ونيل حريته وكسب حقوقه السياسية، وأدّى ذلك في العراق إلى بناء عشرات الأجهزة القمعية المرعبة والعديد من التشكيلات المسلّحة الرسمية وشبه الرسمية، والمئات من القوانين المجحفة التي تتحكّم بكل صغيرة وكبيرة بما فيها المسائل الشخصية من حياة المواطن العراقي.

وأيضاً من مقتضيات تلك السياسة، السعي لتدمير القيم والمنظومات الفكرية والأخلاقية والعقائدية والتراثية للمجتمع العراقي (وحتى أنماط العمران للمحلات ومناطق المدن العريقة) لقطع الارتباط بالتاريخ الحضاري، ومحاولة إعادة تشكيل المجتمع العراقي لتحويله إلى مجتمع مسخ فاقد لأية هوية حضارية ومجتمع خانع وذليل ومُستعبد ومهيأ لخدمة سياسات وخطط يحددها النظام الحاكم لأهداف محلية أو خارجية والتركيز على الحرب النفسية ونشر الرعب والفقر وفرض الحصار الكامل على المواطن لتحقيق ذلك.

وأكثر من ذلك السعي لتغيير التركيبة السكانية للشعب العراقي باستقدام الملايين من مواطني دول أخرى، وكذلك السعي لتغيير البيئة الجغرافية والطبيعية لمجموعات سكانية كاملة، خدمة لنفس الهدف (كما في مثال تجفيف أهوار الجنوب).

اعتمد النظام البعثي البائد سياسات القصاص الجماعي والمحاسبة على النوايا، وتفتيت الحركات من الداخل وإثارة الصراعات العنصرية والطائفية والمناطقية في المجتمع، ووضع المواطن أمام خيارين لا ثالث لهما:

اما الانتماء إلى حزب السلطة وخدمة سياساته وخططه وحتى الاشتراك في تنفيذ جرائمه، أو اعتباره عدوا للنظام يستحق أقصى درجات العقاب بما فيها الاعدام فيما لو أنتمى إلى حزب أو مارس نشاط لا يرتضيه النظام البعثي الحاكم.

النظام البعثي كباقي النظم الدكتاتورية الشمولية أغلق على نفسه كل أبواب الاصلاح والتطور الذاتي في النظام السياسي ومنع سنن التغيير في المجتمع من ان تأخذ دورها الطبيعي في الحفاظ على استقرار الدولة ونمو وسلامة المجتمع، وبذلك فتح الباب واسعا أمام التدخّلات الخارجية حتى وصلت الأمور إلى الاجتياح العسكري الاجنبي، وربما تنحصر عملية إسقاط هكذا نظام بتدخّل العامل الخارجي بغض النظر عن نوايا وأهداف القوى الخارجية المساهمة فيه.

كما أعتمد النظام البعثي للبقاء والتفرّد بالحكم: تأجيج الانقسامات (القومية والدينية والمذهبية والحزبية والمناطقيه وغيرها) والتحالفات المرحلية لتحييد فئه او اكثر وضرب الفئات الأخرى وهكذا حتى تتم تصفية كل القوى التي تهدّد النظام، وتوظيف ما باليد من عناصر قوة، لبناء مركز قوة اكبر (مثلا توظيف علاقات رأس النظام العائلية والعشائرية والمناطقية لبناء مركز قوة له داخل حزب السلطة (حزب البعث)، وتم توظيف مركز القوة في الحزب لبناء مركز قوة في الدولة وما يهمنا في هذا المنهج تأثيره

السلبي في بناء الهوية الوطنية والمواطنة، أضافة إلى توظيف الشعارات الفكرية والأيدولوجية العامة لصالح نظام الحكم القمعي العائلي.

فمن شعارات الامة العربية الواحدة ذات الرسالة الخالدة إلى حملة الايمان الكبرى إلى الدعوة للجهاد ضد الصليبية العالمية، وضد حكام العرب عملاء القوى الشريرة (والغريب أنهم نفس الحكام الذين دعموه في الحرب ضد إيران بل وأقام أتحادا مع بعضهم مثل، حكّام مصر والأردن) إلى الدعوة لتوزيع الثروة العربية على الفقراء..!! توظيف الشعار الفكري او الأيدولوجيا الصحيح لخدمة مصالح سياسية ضيّقة لنظام الحكم يتحول بالطبع إلى عامل مضاف لضرب مقومات او عناصر الوحدة والانسجام في المجتمع، لأنه يتسبّب بفقدان تلك الشعارات لمصداقيتها، وبالتالي خلط الأوراق لدى الشعب.

أما بعد اندلاع الانتفاضة الشعبية في آذار ١٩٩١، قام النظام البعثي وبهدف توظيف العصبيات الطائفية والمناطقيه والعنصرية في ترميم ركائز النظام التي بدأت بالانهيار السريع، برفع شعارات انقسامية صريحة مثل: المحافظات البيضاء وكان يقصد بها المحافظات الغربية والمحافظات السوداء ويعني بها محافظات كردستان العراق والفرات الاوسط والجنوب، وشعار «لا شيعة بعد اليوم» .. و" الكرد المرتدّين" .. وغيرها.

وحتى الشريحة والمنطقة التي حاول النظام الظهور بمظهر المدافع عنها والممثّل او المعبّر عن مصالحها، كشفت زيف سياسات النظام وشعاراته (كما رأينا في انتفاضة مدينة الرمادي ١٩٩٥ بعد تسليم جثمان المرحوم الطيّار مظلوم الدليمي وزملائه من ضباط القوة الجوية والجيش العراقي الذين تم اعدامهم والتمثيل بأجسادهم بعد أتّهامهم بالأعداد لانقلاب عسكري.

وكما رأينا أيضاً في التصفيات التي تمت بعد فرار ثم عودة صهر رأس النظام حسين كامل) خلال فترة حكم النظام البعثي الثانية (١٩٦٨ – ٢٠٠٣)، بلغت سعة وعمق الانقسامات والصراعات الجانبية داخل المجتمع العراقي وداخل الكيان العراقي، الحد الأقصى بالمقارنة مع الحقب السياسية السابقة لانقلاب ١٩٦٨/٧/١٧، بسبب سياسات التمييز المنهجي والمنظّم التي تمارسها السلطة تجاه شرائح متعددة من ابناء العراق، وهي الخدمة الكبرى التي قدّمها النظام البعثي للقوى الاجنبية المتربِصة بالوطن والتي تم توظيفها جيدا في خطط الاجتياح العسكري عام ٢٠٠٣، بل وتم توظيفها أيضاً في خطط الولايات المتحدة بعد احتلالها للعراق لبناء معادلة سياسية واجتماعية زاخرة بالتناقضات تتمكّن من توظيفها لصالح نفوذها ومصالحها في العراق.

لقد تناولنا في هذا الفصل الخاص بحزب البعث، نشأة الحزب ومنطلقاته الفكرية والسياسية والبيئة الاجتماعية التي جاء منها أغلب قادته ورموزه للتعرّف على خصائص النخبة الحزبية التي حكمت العراق لفترة تزيد على ثلاثة عقود ونصف.

وقد تطرّقنا إلى الارتباطات المشبوهة لبعض قادة ورموز الحزب وكيفية وصولهم إلى السلطة لمرتين، والتصفيات الداخلية الواسعة التي قام بها صدام وشلّته داخل الحزب والنظام وأجهزته العسكرية والأمنية، للتعرّف على الآليات والأساليب التي أعتمدها النظام البعثي للوصول إلى الحكم وللبقاء فيه.

وتناولنا أيضاً بعض أهم جرائمه تجاه الشعب العراقي وقواه الوطنية، لمعرفة المضاعفات والتداعيات العميقة والواسعة التي خلّفتها تلك الجرائم في الواقع الاجتماعي والسياسي للشعب العراقي، وهو ما يعني أن ملف الوفاق او المصالحة الوطنية سيكون واحدة من أعقد الملفات وأصعبها وأكثرها حاجة للوقت والعمل المدروس المستمر بسبب تلك المضاعفات.

سمات عامة لحزب البعث في العراق

١- لم يُعرَف حزب البعث في العراق وهو خارج السلطة بكونه حزبا ذو قاعدة شعبية واسعة، وإنما كان يضم اعدادا محدودة موزعة في مناطق ذات توجهات قومية وعشائرية خاصة، ويقال بان عدد اعضائه عند قيامه بانقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨ كان قليلا لذا لجأ إلى التحالف مع مسؤول الاستخبارات العسكرية في عهد عارف عبد الرزاق النايف وقائد قوات الحرس الجمهوري عبد الرحمن الداود.

٢- ولكن عندما يكون في السلطة يستخدم الحزب إمكانات الدولة وأجهزتها للضغط على المواطنين للانتماء بالترهيب والترغيب إلى صفوف الحزب، حتى وصلت الحالة في الثمانينات في العراق، هو إن حصول العراقي على حقوق المواطنة يمر من خلال الانتماء إلى حزب السلطة الذي هو حزب البعث. ويتم إرغام الموظفين في دوائر الدولة على شراء، كتب الحزب من خلال استقطاع قيمتها من رواتبهم الشهرية.

٣- من يدرس تاريخ البعث في العراق، يكتشف ان اهم الوسائل التي اعتمدها حزب البعث للوصول إلى السلطة، ليست هي صناديق الانتخاب أو الحركة الشعبية الواسعة أو السبل الدستورية المعروفة وإنما أهم وسائله هي الانقلابات العسكرية والاغتيالات السياسية.

٤- الأمر الغريب الاخر هو ان المتابع لفترة حكم البعث الاخيرة (١٩٦٨ - ٢٠٠٣) سوف يكتشف ان أغلب زعامات الحزب المدنية والعسكرية تم تصفيتها مباشرة او بطرق غير مباشرة من قبل صدام والمقربين اليه وأكبر مجزرة نفذها صدام بحق رفاقه كانت مجزرة حدائق القصر الجمهوري في تموز ١٩٧٩ عندما أراد احتلال الموقع الاول في الحزب والدولة والجيش بدلاً من احمد حسن البكر حيث قام بقتل حوالي ثلثي القيادة القطرية وعدد كبير من الوزراء البعثيين وعدد من القيادات العسكرية البعثية وعدد من اعضاء قيادة فرع بغداد وغيرهم بذريعة التآمر..!

٥- تميزت فترة حكم حزب البعث بقيادة صدام بما يلي:

- حملة واسعة لتصفية زعامات وكوادر وقواعد القوى الوطنية العراقية بمختلف توجهاتها الفكرية، وهو الأمر الذي لم تشهد العهود السياسية السابقة (١٩٢٠ – ١٩٦٨) له مثيلاً.
- انتهاكات صارخة وواسعة لحقوق الانسان العراقي حتى بلغت عدد السجون المئات وأعداد المعدومين رسميا مئات الالاف واعداد المفقودين مئات الالاف واعداد العراقيين المهجرين والهاربين بالملايين.
- شن حروب خارجية على الدول المجاورة للعراق (كشن الحرب على الجمهورية الإسلامية الإيرانية وغزو دولة الكويت وضرب الرياض بصواريخ أرض، أرض وغيرها).
- تأجيج الصراعات العنصرية والطائفية والاجتماعية والسياسية بين ابناء المجتمع العراقي العريق، وهو ما نشاهد نتائجه ومضاعفاته الخطيرة هذه الايام.
- تدمير القدرة الاقتصادية للبلد من خلال الحروب وفتح الابواب واسعة امام التدخلات الخارجية التي وصلت ذروتها في لجان التفتيش الدولية التي أستباحت كل المنشآت والدوائر الرسمية وحتى بيوت المسؤولين، وأخيرا الاجتياح العسكري الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣.

- تخصيص ٥٪ من عائدات النفط (كانت تسمّى بحصة كولبنكيان) لحساب امين الحزب آنذاك (صدام) وهو ما ادى إلى هدر المليارات من اموال الشعب العراقي.

بالطبع هناك بعثيون اعتنقوا فكر حزب البعث وناضلوا في صفوفه في الحقب السياسية المنصرمة وناضلوا أيضاً ضد دكتاتورية صدام (غالبيتهم كانوا مرتبطين بالقيادة القومية المرتبطة بالنظام السوري)، ودفعوا ثمناً باهضاً بسبب نضالهم ذاك وعملوا من اجل خدمة المبادئ والشعارات القومية التي رفعها الحزب للنهوض بواقع الامة العربية.

أولئك البعثيون لا يعتبرون جناح صدام هو الممثل والوريث الحقيقي لحزب البعث الذي يعتبروه حزباً وطنياً وقومياً ساهم في صياغة نضالات الشعب العراقي والأمة العربية لعقود من الزمن، ويرون كذلك ضرورة إعطاء فرصة عادلة لهم ليبرزوا الوجه الاخر لحزب البعث .. ذلك الوجه الذي لا تعتقد غالبية القوى الوطنية العراقية بوجوده اصلاً لأن ممارسات صدام وأعوانه هي في الواقع نتاج الفكر البعثي الذي يصفه مناوؤه بالعنصرية والفاشية والتخلّف.

التصفيات الداخلية في حزب السلطة (البعث)و داخل النظام الحاكم والتي كان وراءها المجرم صدام

{وزير التعليم العالي **غانم عبد الجليل** 'أعدم في عام ١٩٧٩ مواليد ١٩٣٨ في بغداد خريج كلية الحقوق. انتمى لصفوف حزب البعث عام ١٩٥٤ .تعرض للاعتقال عدة مرات وسجن في قضية محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم مدة أربع سنوات، رغم أنه لم يكن من المشاركين في تلك المحاولة. تولى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي اضافة الى كونه عضو في مجلس قيادة الثورة, شغل لفترة منصب مدير المكتب الخاص لصدام عندما كان نائباً.

وزير التخطيط **عدنان الحمداني** أعدم في عام ١٩٧٩ خريج كلية الحقوق " انتمى الى حزب البعث في الخمسينات ، كان عدنان الحمداني أهم عضو في مجلس قيادة الثورة بعد صدام حسين ..
وصف ما دار بعد أحضار عدنان الحمداني الى الأجتماع تايه عبد الكريم حيث قال "احضر عدنان الحمداني واحد اعضاء القيادة الآخرين واستدعاهم صدام حسين، وقال يا رجال ستشوفون المتآمرين، وقال صيح للمتآمرين، وقال هؤلاء المتآمرين والله سأجعل من رؤوسكم نفاضات للسجائر، ولم يتحدثوا أو يردون عليه، وما بقى إلا دقائق، فصاحوهم، وكان عليهم علامات الإرهاق والتعب، وقد يكون مارس عليهم بعض أنواع التعذيب النفسي او الجسدي."
نفذ فيه الأعدام رمياً بالرصاص بعد أن **كسروا عموده الفقري** . 'سلّمت **جثته بلا عيون**

وزير التربية **محمد محجوب** أعدم في عام ١٩٧٩.. مواليد الدور خريج معهد المعلمين ببغداد عام ١٩٥٨..بعد انقلاب عام ١٩٦٨ عين محافظا للكوت ,انتخب عضوا في القيادة القطرية لحزب البعث في عام ١٩٧٣ .

وزير الصناعة **محمد عايش**: من الدليم / الأنبار في أعقاب انقلاب ١٩٦٨ عين رئيسا لاتحاد نقابة العمال ثم عين وزيرا للصناعة. قبل ثلاث سنوات من اعدام محمد عايش كان الرئيس جالساً معه في نقابة العمال ويمتدح الرجل الذي أعدمه فيما بعد في حديث طبع بكراس في منتصف السبعينات.
وزير التصنيع العسكري وزير الدفاع في فترة سابقة **حسين كامل** 'قتل عام ١٩٩٦ .

وزير المالية **أمين عبد الكريم** 'قتل في عام ١٩٧٠ .

وزير الصحة **رياض ابراهيم** أعدم في عام ١٩٨٢ هناك قصة متداولة لسبب اعدامه أنه اقترح على صدام التنحي لصالح البكر ثم يعود الى القيادة بعد توقف الحرب ,قالت ابنته ريا ان عمها عندما تسلم جثة والدها وجد رأسه مهشما وملفوفا بالضمادات وكانت هناك كسور في غالبية انحاء جسده وآثار رصاصات، وتم اصدار شهادة وفاة صادرة عن مستشفى الرشيد العسكري باعتبار اسباب الوفاة الاعدام رميا بالرصاص.

أمين سر مجلس قيادة الثورة **محي عبد الحسين مشهدي الشمري** أعدم في عام ١٩٧٩. ولد في بغداد / الكرخ محلة الجعيفر عام ١٩٣٥. المناصب التي تقلدها عضو في مكتب العمال المركزي في حزب البعث

العربي الاشتراكي, وزير دولة بلا وزارة في عام ١٩٧٤. انتخب عضواً في القيادة القطرية عام ١٩٧٧ .كان عضواً بمجلس قيادة الثورة وسكرتيرا للرئيس البكر قبل القاء القبض عليه بتهمة التآمر.

طارق حمد العبدالله - حسب البيان الحكومي مات منتحراً عام ١٩٨٦ لكونه يعاني من مرض الكآبة..
عسكري ينتمي الى عشيرة المحامدة من أهل الفلوجة. ولد في بداية الثلاثينات وانخرط في الكلية العسكرية رشحه حماد شهاب من ضمن ثلاثة اخرين كمرافق للبكر الذي عينه في هذا المنصب.
وعن حادث أنتحاره يتحدث مزهر الدليمي: "فور صدور البيان الرسمي الزاعم أنتحار العبدالله توجه علي حسن المجيد مدير الأمن العام في حينه الى دار الضحية ، وفور دخول البيت نادى زوجة القتيل قائلاً: اسمعي يا سيدتي ... زوجك انتحر لأسباب نفسية تخصه ، وأي حديث أخر سيكون شائعة مغرضة تستحق أقصى العقاب.
قال هذا وخرج .. في مساء اليوم نفسه ، زرنا عائلة المرحوم العبدالله- ولم تستطع زوجته أن تتستر على الجريمة.. زرنا الغرفة التي قيل أنها شهدت عملية الأنتحار، فاذا بي أرى زجاج شباكها مهدما. قلت لزوجة الفقيد ما هذا؟
قالت : مكان اطلاقة. أنظر الى الدماء التي لطخت الحائط المقابل. لقد ضربه قناص من الدار المقابلة لنا ، ونظراً لقوة الضربة، فلقد اخترقت رأسه من الخلف وخرجت من جبينه..
رجوتها أن تسمح لي بمحاولة العثور على الرصاصة ، واستطعت فعلاً اخراجها ، وتأكد لي أنها أطلاق قناص محترف.. كانت زوجة الفقيد في غاية الغضب والارتباك فرجوتها أغلاق دارها والأكتفاء بمراسم الفاتحة الرسمية, ومن خلال تتبعي للقضية تبين لي أن أمر التنفيذ صدر من علي حسن المجيد مدير الأمن العام - والذي كان في حينه مسوولاً عن التصفيات الجسدية.

أمين سر مجلس قيادة الثورة **شفيق الدراجي**.
كان مديراً للاستخبارات العسكرية في عهد الرئيس عارف . شغل منصب أمين سر مجلس قيادة الثورة بعد انقلاب عام ١٩٦٨ استبعد من المجلس في عام ١٩٧٨ وعين سفيراً في السعودية واستدعي للتحقيق في بغداد في عام ١٩٨٢ وخضع للتحقيق والاعتقال بعد توجيه تهمة التخابر مع دول أجنبية وتسريب معلومات عسكرية عن الجيش العراقي . تعرض الى تعذيب وتنكيل وهو كان يعاني أصلاً من ارتفاع السكر وهبوط في القلب وقد أطلق سراحه وهو نصف مشلول وغير قادر على الكلام وتوفي بعد ذلك.

أمين العاصمة **عبد الوهاب المفتي** :أعدم في عام ١٩٨٦

ناظم كزار مدير الأمن العام أعدم عام ١٩٧٣.
في أحدى المرات استدعى ناظم كزار من يعتقد انه كان اصلب معتقل سياسي بين رفاقه ولف الحبل حول رجليه ويديه وجسده وادخله في التابوت ثم اغلق الغطاء بالمسامير وقطعه من وسطه بالمنشار على مرأى من الموقوفين جميعاً.

تجربة ناظم كزار هذه في معايير المنظمة السرية تمنحه اختصاصاً نادراً دفع صدام حسين لأن يختاره مديراً للامن العام ويمنحه رتبة لواء عسكري تنحني له قامات العمداء والعقداء في الجيش والشرطة. هذا هو اول جنرال من جنرالات المنظمة يمنح الرتبة قبل ان يحملها صدام بأربع سنوات."

جمع ناظم كزار حوله مجموعة من الأشخاص ميزتهم القسوة ويصفهم الكثيرون بالانحراف كانوا زملاء له في سجن بعقوبة ...أعدم بسرعة ومن دون تحقيق عام ١٩٧٣ في محاولة أنقلابية مزعومة .

طاهر أحمد أمين أحد أعضاء مكتب العلاقات العامة الذي تحول فيما بعد الى دائرة المخابرات حيث تولى منصب معاون مدير المخابرات. صرخ الرئيس فيه أطلع أطلع ! في الأجتماع الأستثنائي ليقوده عنصر من عناصر المخابرات ليعدم في ١٩٧٩/٨/٨.
مدير الأمن العام **فاضل البراك** أعدم في عام ١٩٩٣ :ينحدر من عشيرة (البيجات) ، حصل على شهادة الدكتوراة من الأتحاد السوفيتي وكانت اطروحته عن الجيش العراقي ودوره في حركة رشيد عالي الكيلاني ضد الإنجليز عام ١٩٤١ حين كان ملحقا عسكريا هناك. عين مديرا للامن العام في أواسط السبعينات ولعب دورا رئيسيا في تصفية عناصر الحزب الشيوعي وعناصر حزب الدعوة وبقسوة شديدة. عين في منصب رئيس المخابرات بعد تولي هشام الفخري ذلك المنصب لفترة قصيرة بعد أبعاد برزان شقيق الرئيس من ذلك المنصب. أبعد عن ذلك المنصب عام ١٩٨٩ وأعتقل عام ١٩٩١ بتهمة التجسس لصالح ألمانيا الشرقية ويقال أنه عذب من قبل شخصا كان خادما له حين كان مديرا للمخابرات.
محمد فاضل عضو قيادة قطرية ومدير مكتب العلاقات العامة "المخابرات "أعدم مع ناظم كزار عام ١٩٧٣ .
وزير الأوقاف والشؤون الدينية **عبدالله فاضل** قتل عام ١٩٩٦اغتيالاً في أحد شوارع بغداد.

وكيل وزارة النفط **عبد المنعم السامرائي** أعدم عام ١٩٨٦.

وزير الدفاع -**عدنان خير الله** :لقي مصرعه في حادث تحطم طائرته الهليكوبتر في عام ١٩٨٩.
وهاب كريم عضو قيادة قطرية مساهم في ٨ شباط قتل بحادث مدبر بعد أن كلف هو بقتل أشخاص كثيرين على رأسهم أول وزير خارجية بعد ١٩٦٨ الدكتور ناصر الحاني.
جبار كردي وعدد من اشقائه قتل بعد تكليفه باغتيال عدد من مناضلي الحركة الوطنية . كان صديقاً مقرباً من صدام حسين.

منيف الرزاز من مواليد دمشق ، خريج كلية طب القاهرة، أنتمى لحزب البعث في الأربعينات وانتخب أمينا عاما للحزب خلفا لعفلق عام ١٩٦٥ فانتقل الى دمشق ثم عاد الى الأردن عام ١٩٦٧. في عام ١٩٧٧ عين أمينا عاما مساعدا للحزب فانتقل الى بغداد من عمان .
في أب عام ١٩٧٩ نحي من ذلك المنصب "أثر استيلاء صدام حسين على رئاسة الدولة والحزب في العراق.التنحية جاءت أثر اعتراضه على المسرحية التي افتعلها صدام والتي أدت الى مجزرة أب التي صفي فيها عدنان حسين ومحمد محجوب ، ومحمد عايش وعبد الخالق السامرائي وغيرهم.. طالب الرزاز بالعودة الى دستور الحزب ، وعقد موتمر قومي استثنائي وفور مواجهته صدام بهذا المطالب أعتقل ، وتنازل صدام فأبقى على حياة الرزاز مكتفياً بفرض الأقامة الجبرية عليه في منزله ببغداد كانت أقصى حرية يتمتع بها مفكر الحزب ."توفي عام ١٩٨٤ وقيل أنه مات مسموما بالثاليوم.
عمر الهزاع ,ضابط تكريتي شارك في انقلاب عام ١٩٦٣ وكان ولائه محسوبا على البكر فاحيل على التقاعد بعد ازاحة البكر. وضع تحت المراقبة وقيل وقتها أن امراة سجلت له انتقاده للرئيس وقوله أن صدام مجهول الأب.. أعدم مع ولديه بعد قطع لسانه. وهدمت داره في حي اليرموك بالبلدوزرات .

شفيق الكمالي عضو القيادة القطرية والقومية وشاعر كلمات شعره كانت النشيد الوطني السابق. ولد في عام ١٩٢٩ في مدينة البو كمال السورية ، أنتمى الى حزب البعث في اواخر الاربعينات ،وتخرج من كلية الأداب قسم اللغة العربية عام ١٩٥٥ ، عندما تسلل صدام الى رئاسة الجمهورية عام ١٩٧٩ كان الكمالي ضمن لائحة التصفية ، ونجا بأعجوبة من أكبر مجزرة علنية شهدها العراق الحديث، وراح ضحيتها خيرة القادة الحقيقيين للحزب الحاكم.

كان شفيق يعلم "أن صدام لا ينظر الى الرفاق الذين سبقوه انتماءاً الى الحزب ويحضون بمكانة أجتماعية بعين الرضا، فاستخدم شعره ، في اطراء صدام والنظام لكن هذا لم يجده في شيء فدفع الثمن الباهض الذي دفعه غالياً السابقون والذين لحقوا به".

بعد ظهر أول أيام شهر أب ١٩٨٣ توجهت أجهزة المخابرات الى دار شفيق بهدف القاء القبض عليه. وحين لم يجدوه اقتادوا زوجته وجميع من كان في المنزل أنذاك الى أحدى السيارات الأربع أمام الدار. تعرض بعد أطلاق سراحه الى تغيرات صحية حيث اكتشف الأطباء اصابته بسرطان الدم مؤكدين أنه لن يحيا ألا فترة وجيزة , أسرّ الى زوجته تلقيه حقنة أثناء وجوده في المخابرات على أساس مساعدتها في خفض ضغط الدم الذي كان يعاني منه وظلت هذه الحقنة محل تساؤل الجميع بعد مغادرته المعتقل ثم وفاته بعد فترة قصيرة.

وليد محمد صالح الجنابي

عنه كتب حسن العلوي في كتابه " العراق دولة المنظمة السرية"

"كان وليد الجنابي معلماً في أحد المدارس الأبتدائية حين استدعي في عام ١٩٦٨ عضواً في لجنة لدعم منظمة فتح الفلسطينية مرتبطة بنقابة المعلمين العراقيين التقنية هناك حيث كنت المسوول الأعلامي عن اللجنة. بعد ذلك كان أحد أعضاء لجنة التحقيق مع المعتقلين في قصر النهاية وقيل أنه شارك في تعذيب عبد الرحمن البزاز.

روى لحسن العلوي ما يلي " اشرفت على عمليات ألتعذيب ضد شخصيات معروفة من بينهم عبد الرحمن البزاز ,كان وليد الجنابي أحد الأشخاص الذين قرأ الرئيس اسمهم في قاعة الخلد عام ١٩٧٩ كمتهم ومتامر ضد الرئيس ليعدم بالرصاص في أب من تلك ألسنة.

أحمد العزاوي قتل في عام ١٩٧٥ بعد عدة محاولات فاشلة لاغتياله من قبل أجهزة الأمن ، أهمها كانت عام ١٩٧٤ عندما فجرت سيارته. كان عضواً في قيادة فرع بغداد والقيادة العامة للحرس القومي عام ١٩٦٣ ، ثم عضو القيادتين القومية والقطرية ومسؤولاً للمكتب العسكري لحزب البعث ، لعب دوراً كبيراً في التحضير وتنفيذ معركة ٨ شباط ١٩٦٣ في بغداد.

بدن فاضل مساهم في ٨ شباط رئيس اتحاد نقابات العمال في العراق نفذ فيه حكم الأعدام في ١٩٧٩/٨/٨ .

اللواء **بشير الطالب** أعدم مع ابنه وكان آمراً للحرس الجمهوري في عهد عارف وساهم في ٨ شباط بعد اعلانها .

كردي سعيد عبد الباقي الحديثي قيادي في حزب البعث قتل في سجن أبو غريب عام ١٩٨٢ أخوه مرتضى الحديثي وزير خارجية .

جعفر محمد رضا الذهب مدير مصرف ومحافظ ’قتل في السجن.

جعفر العيد عضو قيادة قطرية احتياط وسفير في موريتانيا قتل مسموماً بالثاليوم مباشرة بعد اعلان الحرب العراقية- الأيرانية..

محسن الشعلان كان رئيساً للجمعيات الفلاحية ، 'أعدم . كان رفيقاً للرئيس في مكتب الفلاحين عند عودة الرئيس من القاهرة بعد انقلاب عام ١٩٦٣ .
محمد رضا الجيلاوي بعثي أعتقل في قصر النهاية ومورس التعذيب ضده أربعة سنوات متواصلة واطلق سراحه ناسياً أسمه يدور في الشوارع ، وذلك بسبب اتهامه لصدام وجهاً لوجه بأنه هرب من السجن المركزي باتفاق مدبر مع مدير الأمن العام رشيد محسن .
محمد صبري الحديثي وكيل وزارة الخارجية أعدم عام ١٩٧٩ .
وليد ابراهيم الأعظمي بعثي تم اعدامه في ١٩٧٩ وكان في حينها مديراً عاماً لمعمل شهرزاد للبيرة.

العميد الركن **محمد رشدي الجنابي** ساهم في ٨ شباط بعد اعلانها 'أعدم في شباط ١٩٧٠.

غازي أيوب بعثي مساهم في ٨ شباط مدير معمل أسمنت السدة ومعاون وزير التنمية الصناعية 'أعدم عام ١٩٧٩
العميد **رياض القدو** منفذ أساس لحركة ٨ شباط من عائلة بغدادية بسيطة تعمل في تجارة المصارين والجلود دخل الكلية العسكرية ضمن وجبة شباب البعث عام ١٩٥٩ لتعزيز عدد البعثيين داخل القوات المسلحة ، واصبح قائد فرقة قتل في السجن مع مرتضى الحديثي ، تزوجت أخته من محمد محجوب الذي أعدم عام ١٩٧٩.

عبد الخالق السامرائي ولد في مدينة سامراء عام ١٩٣٥. كان مسؤول صدام الحزبي في الخمسينات .عضو القيادة القطرية لحزب البعث منذ عام ١٩٦٤ وعضو القيادة القومية للحزب منذ عام ١٩٦٥ . ساهم في ٨ شباط . أصبح عضواً في مجلس قيادة الثورة عام ١٩٦٩ .
عرف بين أوساط الحزبيين بالنزاهة فلم يستغل منصبه ولم يغير من بساطة معيشته فرفض أن يغير مسكنه كما فعل الباقين من هم بمنزلته من الحزبين ولم يبدل أثاثه البسيط الذي وصفه البعض بكونه مؤثث بكرويتات خشبية. كان عبد الخالق السامرائي محط اعجاب الكوادر الحزبية الدنيا لنزاهته فكان ذلك مثار عدم ارتياح البعض من الكوادر العليا ومنهم صدام , سنحت الفرصة الأولى للتخلص من عبد الخالق عام ١٩٧٣ عندما أتهم بالتأمر مع ناظم كزار فحكم بالاعدام فتدخلت بعض الأطراف انذاك فخفف الحكم الى المؤبد. ولاحت الفرصة ثانية عام ١٩٧٩ فحشر أسمه ضمن قائمة المتامرين .
في تلك اللحظة أكمل التحقيق وتمت المحاكمة وصدر حكم الأعدام بحق عبد الخالق السامرائي ولم يسأل أحداً ممن كان حاضراً عن كيف استطاع المتآمرون الأتصال به وهو كان مسجوناً بسجن انفرادي منذ سنوات وتحت مراقبة مشددة ,أخرج عبد الخالق من سجنه في يوم ١٩٧٩/٨/٨ واطلقت عليه رصاصات ممن كانوا رفاق له في حزب تنبأ هو بدفنه يوم ما في قصر النهاية .

فليح حسن الجاسم وزير للصناعة وعضو القيادة القطرية ، اعفي من مناصبه الحكومية والحزبية لرفضه التوقيع على أوامر الأعدام التي أمليت عليه كونه عضو للمحكمة الخاصة التي شكلت لمحاكمة الأشخاص المتهمين عقب أحداث خان النص عام ١٩٧٧(أنتفاضة الأربعين) حيث اعتبر الأحكام مغالية في قسوتها. لاحقته مجموعة تابعة للسلطة واطلقت عليه النار وأردته صريعاً قرب محطة تعبئة البنزين في مدينة المقدادية وبقيت جثته تصهرها الشمس يوما كاملا ، ولم يقترب منها أحد خشية لبطش السلطة.

مدلول ناجي المحنة عضو قيادة فرع بغداد ، أصبح سفيراً للعراق في عدة دول عربية، اخرها الأردن.أستدعي الى بغداد للتشاور مع الرئيس صدام، واختفى عن الوجود.

اللواء قوات خاصة الركن **عصمت صابر عمر** ,اللواء قوات خاصة **بارق الحاج حنطة** الفريق الركن **كامل ساجت الجنابي** مصير هولاء ورد في كتاب سعد البزاز " الجنرالات أخر من يعلم " حيث ذكر " عاد من الكويت ثلاثة ضباط كبار وهم الفريق الركن كامل ساجت قائد قوات الخليج العربي التي سيطرت على الكويت واللواء الركن عصمت صابر عمر مدير صنف القوات الخاصة ومعاون قائد قوات الخليج واللواء الركن بارق عبدالله الحاج حنطة رئيس أركان تلك القوات..

واستدعي الضابطان من شمال البلاد ليمكثا في مقر مديرية القوات الخاصة ثم جاء من يقول لهما انهما مدعوان على العشاء في القصر الجمهوري..دخل عليهما الرئيس مع عدد من حراسه، وكانا قد قيدا في أيديهما وانزلت أغطية الرأس العسكرية عنهما وبقيا بملابس القوات الخاصة..
وبادرهم بالقول: ها أيها الخونة..فقال بارق: لست خائناً ولا جباناً .. أنا بطل معركة أم الرصاص...فقاطعه عصمت: اسكت يا بارق ..لسنا نحن الخونة.. كان قرار اعدامهما قد اتخذ قبل أيام من هذه اللحظة.بأنتهاء اللقاء تناوب أفراد من الحرس على تفريغ جسدي الضابطين من احشائهما حتى خرا كتلتين من لحم غارق بالدم."
أما كامل ساجت الجنابي فقد ذكر أخيه في مقابلة مع جريدة الزمان في ٢٠٠٠/١١/٢٦ " شارك في ظهر السادس عشر من كانون الأول عام ١٩٩٨ في اجتماع لكبار الضباط المتقاعدين حضره الرئيس صدام ونجله قصي وابن عمه علي حسن المجيد جرى فيه أستذكار صور ومواقف حدثت في ماضي الأيام من دون أن تطرح فيه قضية ذات بال.
أخبرني احدهم بأن أخي قتل بعد دخوله مكتب قصي بخمسة دقائق على أثر نقاش حاد بين الأثنين، وان مدير الجهاز أطلق من مسدسه رصاصة اخترقت رقبة الفريق كامل فسقط أرضاً حيث أطلق عليه ضابطان من الحماية رصاصتين استقرتا في صدره ..

اللواء الركن **صلاح القاضي** من أهالي عانه في محافظة الأنبار، شغل منصب ضابط ركن في لواء الحرس الجمهوري قبل انقلاب عام ١٩٦٨ عرضت عليه المشاركة فيه لكنه رفض ذلك ألا أنه قطع عهداً أن لا يخبر أحد من المسوولين عن ما كان يدبر ضد أبن محافظته عبد الرحمن عارف .كان قائدا للفرقة الالية الخامسة بعد نشوب الحرب مباشرة عام ١٩٨٠ ثم قائدا للفيلق الثالث. اشتهر بعد أن زار صدام عانه وذهب لزيارة أهله حيث تحدث معهم بلطف وعرضت الزيارة في التلفزيون.أعدم بعد معركة المحمرة عام ١٩٨٢ .

الفريق الركن **ثابت سلطان التكريتي** من أهالي تكريت عمه حماد شهاب وزير الدفاع في عهد البكر ، كان متزوجاً من أبنة حردان التكريتي نائب رئيس الجمهورية بعد انقلاب عام ١٩٦٨ ، ترقى بسرعة لقرابته من العائلة الحاكمة من مرافق أقدم لعمه حماد شهاب الى أمر كتيبة دبابات الى أمر لواء ثم قائدا للفرقة المدرعة العاشرة ثم قائداً للفيلق الرابع حتى وصل الى منصب رئيس أركان الجيش عام ١٩٨٦، بعدها أعتقل لعام كامل ، وفي العام ١٩٩٣ اختطف هو وسيارته من أحد شوارع بغداد على يد عناصر الأمن الخاص،

واقتادوه الى جنوب بغداد في منطقة زراعية وهناك قتل برصاصتين واحدة في رأسه والاخرى في نحره ، ووضعت هوياته الشخصية على صدره. أما عمه الحاج أمين شهاب فلم يسلم هو الأخر من صديقه صدام، فقد حرضت المخابرات أحد الفلاحين السودانيين في مزرعته فقام بقتله وجرى قتل الفلاح السوداني في الوقت نفسه وطمست الجريمة ..

الفريق **راجي التكريتي،** طبيب عسكري تدرج في الوظائف العسكرية حتى أصبح مديراً للامور الطبية في الجيش العراقي عضو في المكتب السياسي لحزب الوحدة الأشتراكي ، وانتخب نقيباً للاطباء في العراق بعد احالته على التقاعد عام ١٩٨٨. ذكر سعد البزاز أن الدكتور راجي التكريتي ، وهو من أقارب نوري الويس سفير العراق في الأردن انذاك ، زار عمان لالقاء محاضرة في التراث في مؤسّسة شومان ، وبعد انتهاء فترة الضيافة الرسمية ، تنقل الدكتور راجي من مجلس لاخر ورحبت به شخصيات عراقية ثقافية وسياسية دون أن تنقطع صلته اليومية مع السفير الذي استدعاه في أحد الأيام على العشاء في منزله ، وابلغه أنه مرشح لشغل منصب وزير في التشكيلة الجديدة التي ستعلن ببغداد بعد أيام وعليه التوجه الى هناك بسيارة السفير الدبلوماسية ، وماكادت السيارة تعبر نقطة طريبيل الحدودية حتى تسلمت أجهزة الأمن راجي التكريتي من سيارة قريبه السفير ليواجه مصيره.

العميد الركن **حامد الدليمي** ضابط ساهم في ٨ شباط كان عضواً في المكتب العسكري بعد عام ١٩٦٣ ثم أصبح سفيراً في نيجيريا استدعي واعتقل في المطار بعد أن اعتدى عليه أمام المسافرين وحكم بتهمة التامر عام ١٩٧٩ حيث حكم بالسجن لمدة خمس سنوات لكنه قتل في السجن حيث ذكر وفيق السامرائي في كتابه حطام البوابة الشرقية " تم شده الى سلم معلق وجرى اشعال النار في خشب وضع تحت قدميه واخذ يصيح من شدة الألم والحروق حتى أصيب بالجنون وذهب الى مثواه الأخير بعد بضعة أيام.

العميد الركن **برهان خليل** آمر لواء مشاة ٣٨ ذكر وفيق السامرائي طلب الرئيس دفع لواء المشاة ٣٨ بقيادة العميد الركن برهان خليل ، والذي منح من قبل صدام رتبتين في معارك قصر شيرين قبل ٢٧ شهراً ، حيث رفع من رتبة مقدم ركن الى عميد ركن .

’ جلب العميد الركن برهان خليل للتحقيق من قبل اللواء الركن حسين رشيد التكريتي واللواء الركن ماهر عبد الرشيد والد زوجة قصي , نفذ حكم الأعدام به بعد ذلك .

جاسم أمين مخلص ولد عام ١٩٢١ في تكريت خريج الكلية العسكرية وخريج كلية الحقوق . تقلد عدة مناصب منها نائب في مجلس النواب خلال الخمسينات ، وهو مستقل وضمن تيار المعارضة في مجلس النواب. عمل سفيراً في فيينا وغانا خلال الستينات. طيار مدني وعضو جمعية الطيران المدني . في منتصف تموز ١٩٩٣ تمت مداهمة داره وتطويقه باكثر من أربعين شخصاً مسلحين من عناصر الأمن الخاص فالقوا القبض عليه وبعد أربعة أشهر من التحقيق والتعذيب تم الأتصال هاتفياً بدار جاسم مخلص واخبروهم أن لديهم مقابلة معه فذهبت ابنته وحفيده وهنالك بدلاً من مقابلة والدها حياً تم تسليمها جثته. كان الرجل في السبعين من عمره وقتل باطلاقه في رأسه.

وعسكر اخرون لا يتوفر لدي من الكثير من معلومات سوى أنهم اعدموا جميعاً وفي فترات ولأسباب مختلفة كالعميد الركن محمد حسن وتوت قائد فرقة، واللواء حسين خضير مدير الحركات الجوية، ، والفريق الركن سالم سلطان البصو، واللواء الطيار الركن حسن الحاج خضر، واللواء بشير الطالب ، والفريق الركن حميد

التكريتي ، والعميد الركن حامد أحمد الورد مدير مدفعية مقاومات الطائرات واللواء الركن عبد الزهرة شكارة المالكي،والعميد الركن عبد الرحيم عبد الغني ، والعميد الركن حسين خادم، والعميد الركن حسن جاسم خميس، والعميد بديوي حسن السامرائي، , وقائد الفرقة المدرعة الثالثة العميد الركن جواد أسعد شتينة والعميد نزار النقشبندي ,العميد الركن ابراهيم السياب قائد فرقة، والعميد الركن غازي جاسم الزبيدي قائد فرقة، العميد الركن كامل صالح الحمداني قائد فرقة..

طرق الموت كانت متعددة فقسم اغتيل وقسم أعدم أو سمم وواحد "انتحر" لكن هناك مجموعة أخرى سقطت صريعة لحوداث سيارات غامضة منهم

سعدون البريماني أحد المساهمين في محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم حيث قتل مع عائلته عام ١٩٧٢ في الطريق العام بين بغداد- ألكوت ، وعبد الوهاب كريم عضو القيادة القطرية قتل في حادث اصطدام سيارته في الطريق العام بغداد -الحلة ، نافذ جلال وزير زراعة أسبق في حادث أصطدام في طريق اربيل كركوك ، وغالب الراوي وكيل وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي في حادث اصطدام ١٩٧٣/١/١ وحبيب الجاسم وعامر الدجيلي عضوي قيادة فرع الفرات الأوسط في حادث اصطدام ، وجاسم هجول رئيس بلدية الحلة ومعاون محافظ التاميم الأسبق أيضاً في حادث اصطدام.

ومحمد أحمد حسن البكر مع زوجته وشقيقاتها في حادث أصطدام على الطريق العام بغداد - تكريت ، ومظهر المطلك زوج أبنة البكر بحادثة اصطدام وغرق سيارته في النهر.

عدا حوادث السيارات فمجموعة أخرى قتلت بحوادث سقوط الطائرات كمصرع العقيد الركن عدنان شريف التكريتي أبن شقيق الفريق حماد شهاب بتحطم طائرة هليكوبتر وتحطم الطائرة التي كانت تنقل وفد التهنئة بنجاح حركة الرائد هاشم العطا في تموز ١٩٧١ في السودان والذي كان يرأسه محمد سليمان عضو القيادة القومية وكان على متنها أيضاً صلاح صالح عضو المكتب العسكري واحد المساهمين في انقلاب ١٩٦٨.

وربما كان أشهر حوادث الطائرات تلك هي تحطم طائرة عدنان خيرالله وزير الدفاع وابن خال الرئيس.

دولاب الدم لم يكن مجرد حكاية صراع مجموعة أشخاص على السلطة بل هو عهد أبيحت فيه كميات من الدماء وقطعت أوصال ورقاب وخربت نفوس ودمر بلد , دموية ذلك العهد وعنفه لم يكن وليد الفراغ حتماً لكن هو نتاج الدكتاتورية والحزبية والعشائرية . لكن يبقى حاكم ذلك العهد متحملاً للقسط الأكبر من المسؤولية خصوصاً أن كان ذلك الحاكم صدام الذي اختار أن يكون مسؤولاً على كل التفاصيل حتى أتفه التفاصيل } .

حزب البعث في العراق أعتمد نفس وصفة السي آي أي في الحكم

بغض النظرعن شعارات البعث واعلامه الزائف , التحليل الدقيق لمنهج بعث العراق في الحكم طيلة ٣٥ عاما , يكتشف ان المباديء والسياسات العامة لذلك المنهج يتطابق مع المباديء والسياسات التي وضعتها الأجهزة السرية الأمريكية ,كدليل عمل للأنظمة الأنقلابية في العالم العربي والعالم الثالث .

ففي عام ١٩٥٣ كتب ضابط السي آي أي (جيمس أيخلبرغر) تقريرا مهما عنوانه (الأنظمة الثورية ومشاكل السلطة), وهو بمثابة دليل عمل أو خارطة طريق للأنظمة التي تصل للسلطة بالأنقلابات العسكرية والتي تفتقد عادة القاعدة الشعبية والشرعية الدستورية .
التقرير تم تقديمه آنذاك اي في عام ١٩٥٣ لعبد الناصر وزكريا محيي الدين ويمثل الأساس الذي تعمل وفقه مؤسسات العسكر ويبين دور كل منها وهي ما يسميها مايلز كوبلاند (ضابط المخابرات الأمريكي ومؤلف كتاب لعبة الأمم), القاعدة القمعية Repressive Base

سنحاول وبشكل نقاط مختصرة أستعراض أهم نقاط التقرير , والتي عمل وفقها نظام الحكم في الحقبة البعثية السوداء :

١ - ان جوهر الحكم هو القوة . فالحكم ليس مجرد اقتراح اجراءات عامة أو اصدار أحكام قضائيه ولكنه ((اضطلاع)) بهذه الاجراءات و ((تنفيذ)) لتلك الاحكام . ولهذا كانت المحافظة علي السلطة هدفا في حد ذاته لا يختلف في هذا نظام عن نظام مهما تعددت الاسماء وتبدلت الصور . وأما النجاح في تحقيق ذلك فيبقي رهينا بانتقاء أكثر الوسائل ملاءمة وأضمنها نتيجة.
فان من أولي المهام التي تواجهها أنظمة الحكم الثورية , هي انتقاء مسلك معتدل لا افراط فيه ولا تفريط . فاختيار أنسب المسالك وأضمن الوسائل مهمة غير يسيرة , وعلي اهداف الثورة وغايتها ان تحدد ذلك وتقرره.
٢ - أن كافة اجراءات الحكومة ومنجزاتها تؤثر – عاجلا ام اجلا – علي ((قاعدة حكمها)) . فسياسة الحكومة وأعمالها الادارية تقرر- مباشرة أو غير مباشرة – مدي حاجتها الي استعمال وسائل الشده والارهاب وتحدد كل زيادة فيها أو نقصان.
ان الاجراءات الحكومية التي لها تأثير مباشر علي ((قاعدة الحكم)) تهدف أساسا الي المحافظة علي السلطة وعلي ضمان استمرارها. وكمثال علي الاجراءات المباشرة التي تخضع لقاعدة القمع والارهاب فاننا نذكر تلك الاجراءات التي من هدفها زيادة فاعلية الجيش , ورفع درجة ولائه , وضمان اخلاص اجهزة المخابرات والامن العام , وغيرها من الاجهزة الحكومية التي لها صبغة عسكرية . وكذلك تلك الاجراءات التي تنص علي اعتبار بعض أصناف النشاط السياسي غير قانونية وبالتالي يتعرض العاملون فيها الي الاضطهاد والتعذيب . وكمثال علي الاجراءات التي تشجع علي ممارسة بعض أصناف النشاط السياسي , مثل تشكيل المنظمات الشعبية والاحزاب السياسية الموالية للحكومة , ويعتبر من هذا القبيل أيضا اصدار بعض التسهيلات الدستورية مثل قانون الانتخابات الذي يجب أن يمنح بعض الميزات والمنافع للفئات والطبقات الموالية لنظام الحكم القائم والمؤيدة لاهدافه.

٣ - ان كل ما يتخذه نظام الحكم القائم من تدابير ذات أهداف بعيدة – مثل تقوية الحالة الاقتصادية عامة –

له تأثير غير مباشر علي ((قاعدة حكمه)) . كما لا ينكر مدي تأثيرها علي الوضع السياسي العام في البلاد . فعندما تقوم الحكومة بوضع الصعاب في طريق احدي الفئات المتمتعة بوضع اقتصادي قوي بغية شلها أو تصفيتها , فان هذه الفئة تصبح بحكم الواقع منبوذة , بل وخارج ((قاعدة الحكم)) الموالية للنظام القائم . كما تصبح أيضا مرتعا خصبا لنمو الشعور المعادي له . وبالمقابل فان أي تحسن في الوضع الاقتصادي لاحدي الفئات أو الطبقات نتيجة تدابير حكومية (سواء تحقق ذلك انيا أو كان علي شكل وعود مأمولة الانجاز) فان تلك الفئه أو الطبقة تنتقل تلقائيا من صف المعارضة الي صف الموالين ((لقاعدة حكم)) النظام القائم حتي ولو كانت منبوذه سياسيا في العهد السابق ومعاديه له.

٤ - وعلي وجه التقريب , فان التدابير الادارية والاجراءات الحكومية تتمخض عن نتائج سياسية مهما كانت غايتها الاساسية . ولذا فان عبقرية زعماء الثورة وقادتها تنعكس دائما في الدقة المتوخاة عند محاولتهم تقرير سياسية الحكومه حسب حاجات الشعب الذي يبقي دائما وأبدا مصدر الدعم الرئيسي للثورة . ومع أن زعماء الثوة لا يميلون الي اتباع سياسة غير سياسة البناء والاصلاح . فانهم لا يتأخرون لحظة واحدة عن اللجوء الي اقصي وسائل البطش والارهاب حال احساسهم بضرورة ذلك.
فاذا استوعبنا ما سبق ذكره , وادركنا مقاصد معانيه ومراميها , وجدنا أن الاحتفاظ بالسلطة وضمان بقائها يتطلب الالتزام بقاعدتين أساسيتين هما:
علي حكومة الثورة أن لا تضع سياسة ما , أو تزمع علي اتخاذ اجراء ما , أن تحدد تأثير ذلك المباشر وغير المباشر علي ((قاعدة حكمها)).
وعلي حكومة الثورة أن تعطي الاولوية لانشاء قاعدة حكم متينة لدعم سلطتها , حتي لا تجد نفسها مضطرة , تحت ضغت الجماهير , لاتباع سياسة الانجراف والمساومات. ان نجاح الحكم الثوري في خطواته وامتلاكه ((قاعده الحكم)) متينة , يرتبط ارتباطا وثيقا بالوضع السائد في داخل البلاد , كما يعتمد علي بعد نظر القادة أنفسهم , واتساع أفقهم , وخصوبة مخيلتهم . وفوق كل هذا وذاك , فان سر نجاحهم في هذا كله , يكمن في قدرتهم علي الاخذ بزمام المبادأة . .

٥ - يجب أن لا يكون من ضمن أهداف النظام الثوري مجرد الحصول علي التأييد الشعبي . فالتأييد الشعبي أمر مؤقت بل وزائل . ودخول النظام القائم في ميدان منافسة كهذا , مع بعض الفئات (أو حتي الافراد) الذين لا يعدمون فرص دخوله , سيجعل الثورة في خطر أن تجد نفسها تابعة غير متبوعة.

ان الشهوة الجارفة في نفس قادة الثورة لمجرد الحصول علي تأييد الجماهير وضمان هياجها لصالحهم , تعتبر بادرة خطيرة , بل وقاتلة . فهي لا ترمز الا الي الضعف والانهيار في ((قاعدة الحكم)) التي يعتمد عليها النظام القائم. ان نظام الحكم الذي يود كسب تأييد الشعب له , بناء علي سياسته في الاصلاح والبناء , يجب أن يعتمد علي دقة تخطيط سياسة الحكومة وعلي حسن تطويرها (وهذا عكس مجرد الحصول علي الشهرة الشعبية) , مستخدمة في ذلك كل وسائلها وأجهزتها , مباشرة وبصراحة , لاثارة عواطف الفئات والطبقات الكبري من الشعب لصالحها , والظهور بمظهر الحريص علي مصالحها والمحافظة علي حقوقها.

٦ - ان للتنظيمات الشعبية , غير التابعة مباشرة لنظام الحكم , أهمية خاصة في انشاء وتكوين ((قاعدة الحكم)) المؤيدة والعاملة في سياسة الاصلاح والبناء أثناء عهد الثورة القائم , وأثناء مرحلة الانتقال الي الشكل الدستوري للدولة. ان الشكل الدستوري الجديد للنظام يجب أن يعتمد مباشرة علي قوة سياسة الثورة في الاصلاح والبناء. ان قوة أجهزة المخابرات والمباحث , وحسن تنظيمها , وابتعادها عن الارتشاء والعبث , عوامل جد . أساسية لتنفيذ تدابير قمع فعاله , وللقيام بتحليل دقيق للقواعد الجماهيرية المؤيدة لنظام الحكم.

٧ - نهاية العهد الثوري تتداخل بصورة غير ملحوظة مع بداية عهد النظام الدستوري الجديد . والحقيقة انه لا فائدة من تحديدهما بوضوح الا لهدف المناقشة وتحليل الأحداث . وسنقترب من هذا (في سياق تقريرنا) دون أن ننسي أن مرحلة وضع الدستور الفعلي تبدأ من أول مراحل سياسية الاصلاح والبناء التي تقوم بها الثورة , وان استمرار بعض اجراءات القمع والارهاب , لفترة طويلة بعد تدشين العهد الدستوري الجديد , أمر لا بد منه . وسنرمز الي المرحلة الاولي للثورة باسم ((العهد الثوري)) , وللمرحلة الثانية باسم ((عهد ما قبل الدستوري)). ولا بد للثورة من أن تقوم بالغاء بعض أو كل المؤسسات السياسية المنتشرة في البلاد التي ثبت عدم قدرتها علي حل المشاكل السياسية والاجتماعية الملحة التي اقتضت قيام الثورة . وهذا هو أنسب الاوقات وأصلحها لاحداث تطورات سريعة , تفقد بموجبها بعض الفئات والطبقات قوتها كمؤسسات سياسية , وتوضع في موقف حرج تضطر معه الي الدفاع عن نفسها و ذلك بسبب التيار الجارف لطبيعة الانقلاب الجديد التي تقف وراءه القوات المسلحة . كما أن النجاح السريع لنظام الحكم , في تكتيل الجماهير الغوغائية المؤيدة له تحت شعارات الاصلاح والبناء , له أكبر الأثر في تدعيم الخطوة السابقة . ثم لا تلبث مرحلة ((التدعيم والتعزيز الثوري)) أن يأتي دورها بعد تلك الطوات السابقة وبعد أن يكون الحكم الثوري قد اتخذ شكلا أوليا يؤهله لان يخوض هذه المرحلة بكل ما يكتنفها من صعاب فعلية في نواحي الادراة وتخطيط السياسه.

٨ - وفي أثناء هذه المرحلة . تبرز الاخطار المضادة للثورة في أقوي مظاهرها , وتنتج من أحد المصادر الثلاثة التالية: من أولئك الذين كانت لهم مصالح ضخمة في نظام الحكم السابق , أو من مؤيديه , أو ممن تطغي عليهم عاطفة جامحة في تأييده. من اولئك السياسيين الانتهازيين الذين يحاولون الاستفادة باستمرار من الاتجاه الطبيعي نحو الاضطراب وعدم الاستقرار الكامن في الوضع الثوري.
من اولئك الساسة الهدامين الذين يحاولون سرقة الثورة وتسخيرها لاهدافهم ومآربهم .ومن هذه المصادر الثلاثة – مجتمعة أو منفصلة – تبرز الاخطار الثلاثة التالية: انقلاب عسكري يقع نتيجة ارتباطات بين عناصر في الجيش وقوي الامن الداخلي , وبين بعض الزمر والجماعات الموجودة داخل حكومة الثورة نفسها. انقلاب عسكري مضاد يحدث نتيجة ارتباطات بين بعض العناصر من الجيش وقوي الامن الداخلي , وبين القوي السياسية في الخارج وخاصة تلك التي تملك القدرة علي اثارة هياج ومظاهرات شعبية.
تسلل عناصر مناوئه لاهداف حكومة الثورة , ونجاحها في الوصول الي احدي النتائج التالية:
أ - تحريف كامل لبرنامج حكومة الثورة. ب - اتلاف كامل لبرنامج حكومة الثورة. ج - اضعاف القدرة الحكم علي الاحتفاظ بسلطتة وبالتالي التحضير للاطاحة به نهائيا. وبالضرورة , فليس هناك من وسيلة

لمجابهة مثل هذه الاخطار , سوي استخدام سلطات الحكومة – علنا ودون تحفظ او تقصير – لقمعها أو الحيلولة دون وقوعها واستفحال شرورها. ولقد نوهنا سابقا , أن اللجوء الي اجراءات القمع والارهاب أمر لابد منه في المرحلة الاولي للثوره , علي ان تحل سياسة الاصلاح والبناء محلها فيما بعد كأساس لاستمرار سلطه النظام القائم . وهذا هو التعاقب الصحيح لمراحل تقدم الثورة وتطورها . وهنا تضطر حكومه الثورة الي اللجوء الي وسائل القمع والارهاب , كما تضطر الي تشكل الاجهزه المنفذه له وتطويرها بسرعه وطيش . ولو افترضنا ان التطوير السريع لاجهزه القمع والارهاب كان ناجحا , اضطرت الثورة عندها للاعتماد علي القمع والبطش بافراط . ولكن يحدث ذلك في الوقت الذي يجب علي الثورة أن تكون منصرفة فيه نحو منح البلاد عهدا دستوريا جديدا .

٩ - ان قاعدة القمع والارهاب التي يجب علي حكومة الثورة أن تلجأ اليها عند الضرورة تتألف في هيكلها مما يلي:

أولا - الانظمة والقوانين

ثانيا - قوي الامن الداخلي

ثالثا - أجهزة المخابرات والمباحث ذات الكفاءة العالية

رابعا - وسائل الدعاية

خامسا - قوة عسكرية بكفاءة عالية أو الجيش.

١٠ - ان **الاستعانة بالانظمة والقوانين** :لتحقيق الاستقرار السياسي خلال الفترة الاولي من حكم الثورة أمر ضروري لا بد منه . وليس الهدف من ذلك تحريم النشاطات السياسية المنظمة التي لا ترغب السلطة الحاكمة بها فحسب , بل الهدف منها أيضا اضفاء صبغة اللاشرعية علي كل النشاطات الهدامة والداعية الي الشغب والفوضي . وأفضل الاجراءات في هذا المضمار , هي مراجعة كافة الانظمة والقوانين القائمة التي لها علاقة بتلك الموضوعات , وتعديل ما يلزم منها حسب الظروف الجديدة , ثم توضيحها وجمعها في مرسوم واحد (أو مجموعة مراسيم) وتعميمها وعلي أوسع قدر ممكن.

وهكذا تصبح هذه التشريعات أساسا للمحافظة علي أمن الدولة . كما أنها تقوم بتحديد مهمة الامن الداخلي وأجهزة المباحث (وزارة الداخلية) , وتوضح كذلك واجبات المواطنين وحقوقهم . وفي الوقت الذي يجب أن تكون هذه التشريعات واضحة قدر المستطاع , فانها يجب أن تبقي أيضا عامة حتي لا تعيق الحكومة نفسها , وتسلب رجال السلطة حرية التصرف المطلوبة . كما يجب أن لا تظهر هذه التشريعات علي انها لصالح فئة – أو طبقة – وضد أخري , أو انها تعطل بعض الحريات العامة كحرية التعبير والانتقاد وغير ذلك . ولكنها بنفس الوقت يجب أن لا تكون عقبة كأداء في وجه سلطة النظام القائم , أو أن تحول دون اتخاذها الاجراءات اللازمة لحماية نفسها . وعلي هذه التشريعات أن تحقق غايتها المرجوة ألا وهي اعتبار كافة أعمال التامر – كقلب نظام الحكم , أو تأييد الذين يفكرون بهذا والدفاع عنهم , أو ترويج الشائعات الكاذبة , أو بث الذعر بين الناس , أو اشاعة جو الكابة مما يحرض الناس علي أعمال العنف , أو الادلاء

بأسرار الدولة الرسمية , أو القيام بأعمال التجسس والتخريب – أعمالا غير قانونية تستحق العقوبة والجزاء .كما يجب عليها أن تمنح قوي الامن الداخلي الحق في تحريم الاجتماعات العامة والتجمعات التي تبلغ حد الخطر في الشوارع ,وتفرض الحثول علي اذن مسبق لاقامتها.ومن المسلم به جدلا,خضوع السلطة القضائية برمتها – دون- استثناء لادارة حكومة الثورة . كما ان كافة الاحكام الصادرة بحق المخالفين لانظمة أمن الدولة , يجب أن لا تكون – بأي حال من الاحوال – مخالفة لرغبة حكومة الثورة وانشراح صدرها

١١ - **قوي الامن الداخلي** : يجب علي قادة حكومة الثورة اعطاء أجهزة قوي الامن الداخلي (الشرطة والمباحث والامن العام) الاولوية علي سائر الأجهزة الاخري في الدولة . فقوي الأمن الداخلي تعتبر بمثابة الدرع الحامي لنظام الامن في الدولة وضمان استتباب الامن والنظام في الازمات التي لا تبلغ حدا خطيرا يتطلب معه استدعاء الجيش . ولهذا يتوجب القيام بتفحص وتحري كامل هيئة قوي الامن الداخلي وعملياتها باستمرار حتي يضمن ولاؤها , ويحافظ علي حسن أدائها لمهماتها . وعلي قيادة الثورة منح رئيس قوي الامن ومساعديه ثقتهم التامية , كما عليهم أن يولو تطوير فاعلية تلك الاجهزه في حفظها للامن عنايتهم الشخصية والمباشرة , وهذا يعني بالضرورة اضفاء الصبغة السياسية علي كافة أجهزة قوي الامن الداخلي , لتكون عند الضرورة يدا موالية لحكومة الثورة بصفة شبه عسكرية.

ان من مهمات أجهزة المباحث التابعة لقوي الامن الداخلي ما يلي : تجميع كافة المعلومات الماسة بوضع الامن في الدولة عن طريق انشاء شبكة واسعة للتحريات , واجراء التحقيقات السريعة في قضايا الامن بممارسة الطرق العادية للمراقبة والاستنطاق والتسلل الي المستويات الدنيا لكافة الجماعات المشكوك في ولائها للثورة . كما أن عليها القيام بتطوير جهاز فعال ضد المظاهرات والاضطرابات.

١٢ - **أجهزة المخابرات** :

ان دماغ كافة أجهزة الامن لنظام حكم ثوري (أو حتي ولأية دولة اخري) , والمركز الحساس لها , وهو ذاك الجهاز الذي هو علي غاية من السرية , والذي لا يعرف تفاصيل وجوده سوي رئيس النظام الحاكم ومن حوله من زعماء الثورة القياديين . ويطلق علي ذاك الجهاز اسم ((المخابرات)) . وتقع علي عاتق هذا الكيان المتغلغل في كافة ارجاء أجهزة الحكومة ودوائرها (وحتي خارج أجهزة الحكومة) مسؤولية تزويد رئيس الدولة بالمعلومات الهامة والضرورية للقيام باجراءات فعالة وفورية ضد الاخطار المضادة للثورة . كما يجب علي هذا الكيان ان يزود رئيس الدولة وكبار رجالها بالمعلومات الكافية لتخطيط سياسة أمن عامة . ومن مهام هذا الكيان أيضـــا معرفة كامل النشاطات المعادية للدولة والضارة بأمنها , سواء القائم منها فعلا او المبتدئ حديثا , وسواء الواقع داخل نطاق الحكومة أو خارجها , وسواء الشامل منها لوزراء الدولة أو لضباطها في القوات المسلحة والامن الداخلي.

ولتحقيق هذه الاهداف وانجاز تلك المهمات لهذا الكيان ان يتمتع بالحرية المطلقة في الاطلاع علي كافة انتاج أجهزة الامن الداخلي وأجهزة والمباحث والمخابرات الاخري (ويسمي عندئذ هذا الكيان باسم الجهاز الخاص) . كما يجب أن تكون لدية القدرة علي الاشراف – عن طريق وسائله , المعروفة منها أو السرية – وبصورة خاصة , علي أهم أجهزة الامن الداخلي . وفوق كل هذا وذاك , فان من أخص مهام اجهزة

المخابرات عامة امتلاك المعطيات اللازمة والقدرة الكاملة بغية التسلل الي أعلي المراتب والمناصب في كافة النشاطات المشكوك في ولائها للثورة.

١٣ - الدعاية والاعلام:

من الخطأ اعتبار الدعاية سلاحا أساسيا لضمان أمن الثورة . فالدعاية في حد ذاتها لا تعدو كونها سلاحا مساعدا لاستمرار السلطة وبقاء النظام . كما أن يكون العكس . وهذا هو أقصر الطرق المؤيدة بالثورة الي سياسة الانجراف والمساومات . وعلي حكومة الثورة أن تقوم بشن حملات دعائية مركزة تهدف الي اعطاء تبرير مقنع لاستمرار استخدامها لوسائل القمع الارهاب . كما أن من أهداف تلك الحملات كشف النقاب عن اعداء الثورة .

ويجب أن تستحوذ مسألة الدعاية المضادة – التي تقوم القوي المعارضة للثورة ببثها- علي اهتمام خاص , بسبب ما يمكن أن تثيره من مشاكل , مثل مطالبتها بحرية الصحافة خلال العهد الثوري دون أخذ بعض المشاكل والظروف الاخري بعين الاعتبار . ومهما كان , فعلي حكومة الثورة أن تكون مستعدة لفرض المراقبة علي الصحافة حال احساسها بضرورة ذلك . الا انه يمكن ضبط الصحافة في غالب الاحوال من خلال ممارسة بعض الضغط من قبل الحكومة , بأشكال عديدة , ودون اللجوء الي المراقبة الصريحة . فيكفي مثلا تعيين مستشار لكل هيئة من هيئات تحرير المجلات والصحف , وذلك بقصد ابداء الرأي بكل ما هو معد للنشر كالقصص والاخبار , ولاعطاء النصيحة والتوجيه بخصوص المواد الصحفية التي تعالج القضايا العامة المهمة. ويمكن اصدار بعض المراسيم – التي يمكن أن توصف بأنها مرتبطة بوضع الامن داخل الدولة – بغية تدعيم سلطة اولئك المستشارين عند الضرورة . كما يمكن تحقيق ذلك عن طريق التهديد بتنفيذ بعذ الانظمة المتعلقة باثارة الشغب وتهديد الامن .(١)

بدراسة بسيطة لما قام به النظام البعثي في السلطة ,خلال ال ٣٥ عاما , سوف نكتشف التنفيذ الحرفي لخارطة الطريق التي وضعها خبير المخابرات الأمريكية , وغباء الحكومات الأنقلابية مثل حكومة البعث ,يتمثل بعدم ألتفاتها الى ان وصفة المخابرات الأمريكية تؤدي الى خلق أنظمة حكم معزولة تماما , ولاتتمتع بأية قاعدة شعبية , ويسهل اسقاطها في أي وقت تقرر القوى الأستعمارية الكبرى ذلك , وهو ماحصل للنظام البعثي البائد .. سقطت العاصمة في يومين وسقطت البلاد كلها في ثلاثة أسابيع , لأن النظام البعثي كان معزولا تماما عن الشعب ..

---

(١)أيخلبرغر,جيمس – الأنظمة الثورية ومشاكل السلطة – (مقدمة كتاب لعبة الأمم ,مايلز كوبلاند) - ١٩٥٣

الأستراتيجية الأمنية للنظام البعثي البائد

في التاريخ العراقي المعاصر,كان النظام البعثي البائد اكثرأنظمة الحكم التي أستحدثت وتوسّعت في أستخدام المؤسّسه العسكريه وأجهزة الامن والمخابرات والميليشيات شبه العسكريه وأضافة المهام الأمنيه الى واجبات المنظمات الحزبيه لحزب السلطه وأضافة تشكيلات جديده تحمل عنوان المؤسّسه العسكريه العراقيه ولكنها في الواقع مختصه بحماية الحاكم والحلقه الضيّقه المحيطه به وحماية محلات أقامتهم وعملهم,

والتصدّي لخصومه اومعارضيه (مثل الحرس الجمهوري ,الحرس الخاص ,والأمن الخاص وفدائيي صدام وجيش القدس والجيش الشعبي وغيرها...) وغالبا ماتكون تلك التشكيلات أفضل بكثير من باقي تشكيلات الجيش سواء بالتسليح او الامتيازات المادية, أضافة الى أختيارأغلب عناصرها من أنتماءات عشائرية ومناطقية وأحيانا مذهبية محدّدة ذات صلة بالعائلة اوالنخبة الحاكمة .

أخطر من ذلك تم الترويج لعقيدة عسكرية تختصر الدفاع عن الوطن بالدفاع عن الحاكم والحلقة الضيّقة الحاكمة حتى لوأرتكبت أبشع الجرائم بحق الشعب وحتى لوأدت الى تدمير الوطن...وهو ماشاهدناه و عشناه خاصة في الفترة بين ١٩٧٧ و١٩٩١ وحتى في سنوات لاحقة لها..ولهذه الظاهره نظائر في دول عربية أخرى ولكن بمستويات أقل حدّة.وهذه الهيمنة المطلقة للحاكم وشلّته على الاجهزة الامنية هي التي تفسّرطول مدة حكم النظام البعثي البائد وصموده امام الكثير من التحديات المحلية والدولية. بالطبع ليس هذا النهج من أبتكارات النظام البعثي في العراق ,بل سبقته وبعقود من الزمن الأنظمة الفاشية والنازية وحتى الشيوعية في اوربا...

كماهو معروف فلسفة دور الاجهزة الامنية وعقيدتها السياسية والقتالية يرتبطان بشكل عضوي بطبيعة نظام الحكم ونوعه والمنطلقات والافكاروالعقائد التي يحملها قادته وحتى قاعدته الشعبية (على فرض ان القادة في الانظمة الديمقراطية يعبرون عن مصالح الشعب و يحملون نفس هويته الحضارية),مثلا دورونوعية الاجهزة الامنية والعقيدة السياسية الموجّـه لها وخصائص رجالها ومسؤوليها في النظام الدكتاتوري اوالشمولي القمعي والقائم على منظومة افكار فاشية وعنصرية وطائفية وأقصائية والمحكومه بنظرية الحزب الواحد القائد والحاكم الواحد الملهم والمعادية للهوية الوطنية الحضارية والهوية الاجتماعية للأغلبية الشعبية (كما هوحال النظام البعثي البائد)...تختلف بالتأكيد عن دورونوعية ورجال وعقيدة الاجهزة الامنية في النظام الديمقراطي الدستوري التعددي والفدرالي والقائم على الانتخابات والتداول السلمي للسلطة وعلى احترام الهوية الوطنية الحضارية للغالبية الساحقة من الشعب وأقلياته وأحترام الهويات الفكرية والاجتماعية لكل مكوّناته...وكذلك تختلف فيما بين النظام الدكتاتوري الذي يعتمد في وصوله للسلطة وبقائه فيها على الانقلاب العسكري والاغتيالات وأستخدام القوة والغدروكذلك الاعتماد على الدعم الخارجي وبين النظام الذي يعتمد في وصوله الى السلطة على الانتخابات وعلى احترام أرادة الشعب وخدمته والدفاع عن حريته وأستقلاله وسيادته ومصالحه للبقاء فيها ,ومن هنا فان مقولات من قبيل ضرورة أبقاء نفس الاجهزة الامنية التي نشأت وعملت في ظل النظام البعثي السابق ,وضرورة الاستفادة من أمكاناتها وخبرات رجالها في النظام الجديد ,بل واعطائهم ثانية المواقع القياديه فيها,هي مقولات اما تدل على جهل اوسطحية تفكير قائليها أن احسنّا الظن بهم اوتدل على نوايا وأهداف مريبه تقف بالضد من المصالح العليا للشعب ,وربما تعبّرعن مطالب خارجية يهمها جداعدم بناء أجهزة أمنية وطنية مستقلة عن نفوذها , وتتأكّدأهمية هذه النقطة أذاكان النظام السابق قد بقي في السلطه لفترة طويلة (كما هي الحال في النظام البائد الذي حكم العراق لثلاثة عقود ونصف من الزمان),لأنه كانت لديه فترة كافية لتخريج أجيال من الضباط الكبارومن الكادر التنفيذي للمؤسسة العسكرية والاجهزة الامنية , وخلال فترة الحكم الطويله ترسّخت في نفوس اولئك نفس عقيدته الفاشية و العنصرية والطائفية ونفس منظومته القيميه وتكونت لهم علاقات و مصالح وأمتيازات مرتبطة عضويا بالسلطة البعثية القمعية الحاكمة .

ومن السذاجة أفتراض أن بضعة دروس في حقوق الأنسان وبعض الأوامرالرسمية التقليدية التي توصي بمراعاة القوانين والدستور ولائحة حقوق الأنسان كفيلة بتحويل الوحوش البشرية التي أطلقت النارعلى مواطنين عزّل وسحقت بدباباتها المنازل والقرى أو مارست التعذيب الوحشي وولغت في دماء المواطنين داخل السجون لسنوات طويلة ,تحويلها الى عناصر أمنية صالحة للعمل في صفوف أجهزة الأمن في النظام الجديد .

ظاهره التفتت اليها لجان التحقيق مع الارهابيين في النظام الجديد , وهي ان هوية أغلب مسؤولي الخلاياالأرهابية التي يتم القبض عليها,'هم من الضباط السابقين في الاجهزة الامنية اوالحرس الخاص اوالمخابرات في النظام البعثي البائد ,مع ان اغلب تلك الخلايا ترفع عناوين اسلامية متشدّدة ,ويجب أن لاننسى أيضا أن النظام البعثي البائد ومنذ استلامه الثاني للسلطة (تموز ١٩٦٨) قام بتصفية الآلاف من الضباط الوطنيين في الجيش والشرطه,وأكثر منهم من المراتب الاخرى وأحـــــلّ محلّهم بعثيين بعضهم كان لايحمل حتى شهادة المتوسطه وتم ادخالهم في دورات قصيرة ومن ثم منحهم رتب أعتباطية ضاربا بعرض الحائط كل الأعراف والمعايير العسكرية المهنية التي كان يتميز بها الجيش العراقي,ومن هؤلاء تشكّلت فيمابعد طبقة النخبة من كبار ضباط المؤسّسة العسكريـة والاجهزة الامنية البعثية (يمكن تأمّل الرتب العسكرية العالية التي حملها صدام وبرزان ووطبان وحسين كامل وعلي حسن المجيد وصباح ميرزا وعزت الدوري وغيرهم من أشقياء منظمة حنين الأجرامية ,مع انهم لم يدخلوا اية كلية او مؤسّسة تعليمية عسكرية), اما جهاز المخابرات العامة فقد تم بنائه بالكامل في عهد النظام البعثي البائد (فلم يعرف العراق وجود مثل ذلك الجهاز منذ استقلاله وحتى آخرأيام العهد العارفي وكانت مديرية الامن العامة التابعة لوزارة الداخلية والأستخبارات العسكرية التابعـة لوزارة الدفاع هي التي تنهض بمهامه), وكما هو معروف فأن صدام هو الذي أنشأ جهاز المخابرات العامة (كان 'يسمى في البداية بقسم العلاقات العامة فيما كان 'يسمّى بمجلس قيادة الثورة) وكانت مادته البشريه الاولى مكونه من مجموعة من الاشقياء والقتلة الذين جمعهم في منظمة حنين الارهابية (من أسماء الأشقياء والمجرمين الذين كانوا أعضاء في تلك المنظمة , كما ذكرتها دراسة البروفسور عبد الأله الصائغ في موقع كتابات بتاريخ ٢٤/ ٧/ ٢٠١١ : صدام التكريتي ـ طالب ابن ماهيه ـ قيس الجندي ـ جبارمحمد كردي وأخوانه ستار وفتاح كردي ـ محي مرهون ـ باسم المعيدي ـ محمد فاضل الخشالي(أبوزكية) ـ ناظم كزار لازم ـ المجرم الملقب أبوعوره ـ سعدون شاكر ـ وهاب كريم ـ علي رضا باوه ـ فاضل الشكرة وأخرين) وتحوّلت المنظمة الأجرامية لاحقا الى مكتب العلاقات فيمايسمّى بمجلس قيادة الثورة, ومن ثم بدأ بتطويره من خلال تطعيمه بالعناصرالبعثية وكذلك الأستفادة من بعض خبرات الأمن العام والأستخبارات العسكرية وكذلك خبرات دول أجنبية مثل المانيا الديمقر اطية ورومانيا وغيرهماوفي السبعينيات من القرن الماضي تم أرغام المئات من الطلبة المتفوّقين في الجامعات العراقيه (ارغامهم بالأغراءات المادية والمعنوية او بالتهديد) بالأنتماء الى جهاز المخابرات العامة ومن ثم أرسلهم الجهاز في بعثات علمية للتخصص في حقول علمية محددة (تم الأستفادة من بعضها لتطوير الأسلحه الكيمياوية والجرثومية ووسائل التعذيب الحديثة) ,الى دول عديده وعدد كبيرمنهم تم ارسالهم الى الجامعات الامريكية...

بهؤلاء تم بناء جهاز المخابرات العراقي في بداية الحقبة البعثية السوداء :

ربما يكون مناسبا هنا بيان كيف نشأ جهاز المخابرات العراقي في نظام البعث :

منظمة حنين :

(التي انبثق منها بعد ذلك مكتب العلاقات العامة في مجلس قيادة الثورة , ثم لاحقا: جهاز المخابرات العراقي)

المؤسسون - المهمات - الأعضاء

أولا .المؤسسون : (ناظم كزار) - (صدام التكريتي) - (علي ماما)

 # : علي ماما :

. احد شقاوات بغداد الكرخ.ولد في سوق (حماده) بمنطقة الكرخ عام ١٩٣٥م

علي ماما) كان يتشاجر معَ (صدام) الذي هرب من ظلم زوج أمه (ابراهيم الحسن) الى بيت خاله) .(خير الله طلفاح) في منطقه التكارته في كرخ بغداد , واصلح خير الله طلفاح العلاقة بينهم .

واصبح (صدام) بمأمن من (علي ماما) وعصابته الخطيرة جداً التي سيكون لها شأن في إدارة العراق الأمني وبالخصوص دورها في الأغتيالات والتصفيات

:ثانياً- مهمات المنظمة

بطلب من صدام التكريتي جمع خيرالله الطلفاح بين (ماما وصدام) ونتج عن هذا الاجتماع تكليف الشقي (علي ماما) وعصابته باغتيال الكثير من المعارضين سواء كانوا من البعثيين اوالشيوعيين اوالقوميين العرب او الشخصيات العامة العربية و الكردية والاسلامية , وكان أحدهذه العمليات اغتيال نائب رئيس الجمهورية للفتره من ١٩٦٨ ولغاية ١٩٧١(الفريق الطيار حردان التكريتي) بمساعدة ضابطين بمنظمة حنين (محمد كاظم)و(فتيان الراوي) وتمت عملية الاغتيال في باب المستشفى الأميري في الكويت عندما اطلق عليه (علي ماما) ثلاث رصاصات في الرأس ومثلهما في منطقة الصدر . فمات (حردان) في المستشفى.

(((صدام)))

الهرب من ظلم زوج والدته و.. و....و... أهم منعطف بحياته هولقاءه بالقيادي البعثي عبدالخالق السامرائي الذي تبناه وأعاده الى مقاعد الدراسة واطعمه وأكساه لكن صدام أعتقله بعد أحداث ناظم كزار لمدة ستة ...!!*سنوات وأعدمه بعدأن اتهمه بأحداث محمدعايش عام ١٩٧٩*

.سحب (صدام) ملف تصفية الاشقياء من وزارة الداخلية ووضعهُ تحت تصرفه , وقال للبكر في حينها

بيهم نصفي اعداء الحزب والثورة وبعدين نخلص منهم

ارتاح البكر لهذه الفكره ووضع تحت تصرف (صدام) اموال طائلة لبناء جهاز أمن الذي سمية (جهازحنين)ثم مكتب العلاقات الخارجية لينبثق منه جهاز المخابرات ليكون اول رئيس له المجرم سعدون شاكر وكان للجهاز دور كبير في تصفية عبدالخالق السامرائي بعد ان تم انهاء خدمات الجميع من الشقاوات وكان جهاز حنين يتكون من مجموعتين:

مجموعة من الشقاوات برئاسة علي ماما .. ومجموعة من قيادات الدولة برئاسة ناظم كزار

وأصبح لاحقا مدير الأمن العام

وصدام التكريتي الذي أصبح القائد الأوحد بعد أن قام بتصفية كل خصومه وأستقر له الأمر في احداث ١٩٧٩ بعد أن اعدم سبعة من أعضاء القيادة القطرية ومجلس قيادة الثورة والقيادة القومية الذين أعدمواكل من

١.عبدالخالق السامرائي.

٢.محمدعايش الحلبوسي.

٣.عدنان حسين الحمداني.

٤.غانم عبدالجليل.

٥.محي عبدالحسين

٦.محمدمحجوب.

٧.مرتضى الحديثي.

مع عزل البكر جبراً

ثالثا- أسماء أعضاء جهاز حنين :

مجموعة من الشقاوات ومجموعة من قيادات الدولة.

المجموعه الاولى :

الشقي (علي ماما) رئيس العصابه

الشقي (قيس الجندي) بعين واحده لقبهُ ابو ليلى

الشقي خالد دونكي -

الشقي طالب أبن ماهيه

الشقي باسم المعيدي

الشقي محمد شعيطه

الشقي حمودي الاقچم

الشقي جاسم الاعور

الشقي حاتم باوي (اصبح فيما بعد المسؤول الحزبي لمعسكر الرشيد)

الشقي كامل معلاك (الملقب - أبو كميله)

الشقي محي الدين مرهون وأولاده (اصبح فيما بعد عضو قيادة شعبه ومديراً عام في الدولة)

الشقي جبار كُردي واخوانه

الشقي حسين حبه

: **المجموعه الثانيه**

صدام حسين ١٩٣٧م (كان شقي متمرس يعمل لدى احدالشقاوات في الكرخ)

.عزة الدوري ١٩٣٥م

سعدون شاكر العزاوي١٩٣٩م

- سمير الشيخلي

الشقي -فلاح - وأخيه صباح ميرزا المرافق الاقدم لصدام

الشقي (محمد فاضل) الذي كان مسؤول سرية الفضل السريه وكان (عزة الدوري) امر القطاع واصبح (.فاضل) فيما بعد عضو قيادة قطريه. وأعدم في احداث ناظم كزار

طه الجزراوي (مواليد الموصل عام ١٩٣٩م)

برزان التكريتي ١٩٥١م

ناظم كزار ١٩٤٠م العمارة

جمع ناظم كزار حوله مجموعة من الأشخاص ميزتهم القسوة ويصفهم الكثيرون بالانحراف كانوا زملاء له في سجن بعقوبة كتب عنهم هارون محمد في جريدة الموتمر بتاريخ ٦-١٢ تموز ٢٠٠٢ "عين ثلاثة مساعدين له وهم حسن المطيري ، ناصر فنجان من سكنة حي الصرائف جوار مدينة الوشاش وزامل كزار في سجن

بعقوبة أثر سجنه ثلاث سنوات لطعنه شخصاً تحرش بشقيقته وسالم الشكرة من مدينة الموصل وضمت لجنة التحقيق أعضاء عرف منهم برهان رضوان وكان خادماً لدى عائلة كشمولة ومحمود البطل وهو راعي غنم قام بتعذيب وزير العمل الأسبق عبد الكريم هاني ، الذي وصفه ذات مرة ، بأنه قزم وضيع ، وعبدالله الأعور نشال مسجل في شرطة بغداد وكل من الشقيقين الشقيين صباح ومحمود وهما من سكنة الصليخ وكانا يعملان مستخدمين في سينما الأعظمية ، وصباح ميرزا العاطل عن العمل رغم تخرجه من معهد اللغات وكان يحمل أسم الملازم يوسف قبل إن يسحبه صدام ويعينه مرافقاً له ، اضافة الى شاكر حميد من سكنة البياع واسمه الحركي الملازم زهير ، و طه المشهداني ويلقب بالسيد وسلمان داوود من سكنة حي جميلة ويعمل الأخيران في الأمن العامة." أعدم بسرعة ومن دون تحقيق عام ١٩٧٣ في محاولة أنقلابية مزعومة .

من هذين المجموعتين تكونت منظمة (حنين السريه) لاغتيال - معارضّي - الحزب والثورة برئاسة (صدام) وبهذه العقلية تمت ادارة البلد.

بعد احداث ٢٠٠٦م الطائفيه في بغداد، انضم الشقي (ماما) وأولاده الئ تنظيم القاعدة الارهابي وسيطر علئ شارع حيفا وصدامية الكرخ؛

عام ٢٠٠٧م سيطرت القوات الامنية العراقيه علئ الكرخ ووجد الشقي (علي ماما) مقتولاً مع بعض افراد عائلته في احد بيوته.

اخذت (منظمة حنين السريه) والتي توزعت فيما بعد بين الأمن العام وجهاز المخابرات ارواح كثير من رجال العراق الشرفاء واخذت معها الكثيرمن الأحلام الجميلة.....لكثيرمن القيادات السياسية بمختلف قومياتها العربية والكردية ومذاهبهامن الشيعة والسنةوأنتماءاتها الحزبية شيوعيين بعثيين قوميين اسلاميين وعلمانيين..

(المصدر - البروفسور عبد الأله الصائغ - و المحامي صلاح آل باير الأنباري)

الخطوط العامة للأستراتيجية السياسية الأمنية للنظام البعثي البائد ,وهي وبأيجــاز :

أ ـ الدعم الخارجي (الدولي) هوالأساس لضمان البقاء :

ابتداءا من القفز على السلطة نتيجة صفقة اوربية امريكية لأيصال الكتلة البعثية التي كانت تسمّى بالبعث اليميني أوجماعة عفلق,ومرورا بالخضوع للضغوط الأقليمية والدولية (كما في أتفاقية الجزائر ١٩٧٥ مع

شاه أيران وعلى حساب المصلحة الوطنية وفي مقابل ضرب حركة التحرر الكردية) ,أو القيام بتقديم خدمات لمراكز قرار دوليه مهمة والقيام بتنفيذ خطط وسياسات بالنيابة (كما حصل في سعي النظام البعثي في أوائل السبعينات من القرن الماضي لتعويض الدور البريطاني في الخليج العربي بعد القرار البريطاني بالأنسحاب من هناك أو حرب النيابة التي شنّها النظام البعثي على أيــران عام ١٩٨٠ م بقرار غربي , او تهيأة الأرضيه لأسرائيل لأحتلال لبنان عام١٩٨٢ م من خلال عمليه فبركتها المخابرات العراقيه لأغتيال السفير الأسرائيلي في لندن قبل أيام من الغزوبواسطة جماعة أبونضال المنشقه..),ووصولا لفترة التسعينات أي بعد غزو دولة الكويت حيث قام النظام بأعتماد الرشاوى الكبيره كوسيله لكسب تأييد مراكز قوى دوليه (قدّم النظام البعثي رشاوى ماليه لأعضاء في المكتب السياسي للحزب في الأتحاد السوفيتي ولمسؤولين كبار في القياده الفرنسيه وعرض حقول نفطيه هامه وبشروط سخيه على شركات معروفه للتأثير في سياسات حكومات معينه) .بمعنى أن النظام البعثي كان يفضّل دوما تقديم الخدمات والتنازلات وتلبية الطلبات للقوى الخارجيه وخاصة الكبرى منها كوسيله لضمان البقاء في السلطه ,بدلا من تلبية المطالب الشعبيه ومطالب القوى الوطنيه المعارضه ...

ب ـ الأستخدام المبالغ فيه للقمع والقتل وكل أساليب أنتهاك حقوق المواطن العراقي وحقوق الجماعات السياسيه المعارضه :

للتخلّص من المخاطر التي ربما تهدد السلطه يوما ما,وعدم الحوار والأتفاق مع القوى المعارضه والقيادات الأجتماعيه والدينيه, الاّ لأغراض تكتيكيه و مؤقته,لاتتيح الفرصه مطلقا لنمو مؤسسات دستوريه وآليات ديمقراطيه تتيح للشعب ممارسة دوره ونيل حريته وكسب حقوقه السياسيه ,وأدّى ذلك الى بناء عشرات الأجهزه القمعيه المرعبه والعديد من التشكيلات المسلّحه الرسميه وشبه الرسميه,والمئات من القوانين المجحفه التي تتحكّم بكل صغيرة وكبيرة .... شخصية اوغيرشخصيه من حياة المواطن العراقي.

ج ـ السعي لتدمير القيم والمنظومات الفكريه والأخلاقيه والعقائديه والتراثيه للمجتمع العراقي :

(وبضمنها أنماط العمران للمحلات ومناطق المدن العريقة) لقطع الأرتباط بالتاريخ الحضاري, ومحاولة أعادة تشكيل المجتمع العراقي لتحويله الى مجتمع فاقد لأية هويه حضاريه ومجتمع خانع وذليل و'مسـتعبد ومهيأ لخدمة سياسات وخطط يحددها النظام البعثي الحاكم لأهداف محليه أو خارجيه ,والتركيز على الحرب النفسيه ونشر الرعب والفقر وفرض الحصار الكامل على المواطن ,لتحقيق ذلك .وأكثر من ذلك سعى النظام البعثي الساقط لتغيير التركيبه السكانيه للشعب العراقي بأستقدام الملايين من مواطني دول أخرى, وكذلك السعي لتغيير البيئه الجغرافيه والطبيعيه لمجموعات سكانيه كامله ,خدمة لنفس الهدف (كما في مثال تجفيف أهوارالناصرية).

د ـ كما أعتمد النظام البعثي البائد سياسات القصاص الجماعي والمحاسبه على النوايا,وتفتيت الحركات من الداخل وأثارة الصراعات العنصريه والطائفيه والمناطقيه في المجتمع :

ووضع المواطن أمام خيارين لاثالث لهما: أما الأنتماء الى حزب السلطه وخدمة سياساته وخططه وحتى الأشتراك في تنفيذ جرائمه أوأعتباره عدوا للنظام يستحق أقصى درجات العقاب بما فيها الأعدام فيما لوأنتمى الى حزب أومارس نشاط لايرتضيه النظام البعثي.

هذه بعض أبعاد الأستراتيجيه الأمنيه التي حكم النظام البعثي بها العراق ,لفترة ثلاثة عقود ونصف :الأعتماد على دعم الخارج , والقمع وأرهاب الدوله , وتدمير قيم المجتمع.

ج - النظام البعثي البائد أستخدم سياسة فرض البعثيين (بعد أدخالهم بدورات مكثفة وقصيرة ومنحهم رتب عسكرية أعتباطية) على القوات المسلحة العراقية :

في الفترة الأولى التي تلت قفزه الى السلطة (عام ١٩٦٨), فضلا عن قتله أوعزله لكبارضباط العهد العارفي, وبعد سنوات من أنقلاب ١٧ تموز(يوليو) صارت اللجان الحزبية للنظام البعثي هي التي 'تحدّد أسماء المقبولين في الكليات الأمنية (الكلية العسكرية وكلية الشرطة وكلية القوة الجوية وفيما بعد أكاديمية البكرالعسكرية والمعاهد العليا للمخابرات ..)
لايمكن أستيعاب العناصرالتي لم تتلوّث أيديها بدماء المواطنين ,من منتسبي الأجهزة والقوات العسكرية والأمنية للنظام البعثي السابق , الاّ بعد بناء النواة الصلبة للأجهزة الجديدة..و بناء هذه النواة الصلبة يتم فقط بتلك العناصر ذات الخصال التي تميزت بها عناصر المجموعات الجهادبة التي قاتلت السلطة في الحقبة البعثية السوداء... ,ويجب عدم الخضوع الى الأبتزاز والحرب النفسية التي أستخدمتها فلول النظام البعثي وبتشجيع من الطرف الخارجي ,بترويجها لمقولة : التحذيرمن هيمنة الميليشيات ويقصدون مقاتلي ومجاهدي القوى الوطنية..**!؟** ويستطيع أن يلاحظ الجميع ماهي نتائج محاولة بناء أجهزة النظام الجديد بالمقلوب ,أي بدأ الخطوات بالتسلسل الخطأ..**!!** وخلاصة تلك النتائج كثرة الأختراقات وفشل الخطط الأمنية في تحقيق الأمان ..... الذين روّجوا كثيرا لمقولة التحذير من هيمنة ميليشيات القوى الوطنية على الأجهزة العسكرية والأمنية الجديدة ,هم أنفسهم تحرّكوا خلال بعض السنوات وبشكل سريع ومكثـّف لأدخال آلاف العناصر البعثية في الأجهزة الجديدة و قاموا أيضا بالضغط الشديد على الحكومة المنتخبة للصرف على مايزيد على المائة ألف ممّن سمّاهم الرئيس الأمريكي الأسبق (بوش) بأبناء العر اق (الصحوات) والضغط أيضا لأدخالهم جميعا في الأجهزه الأمنيه ..**!!** وبين صفوف أولئك الكثير من العناصر المخترقه , وهو ماسبب مشكلات أمنيه بعضها كان خطيرا وفي قلب العاصمه بغداد ,كما في حالة صحوات محلة الفضل (تم بالفعل أدخال عشرات الآلاف من منتسبي الصحوات في الأجهزه الأمنيه بعد دراسة ملفّاتهم) .

خلاصة ملف بعث العراق :

حزب البعث العربي الأشتراكي حزب غريب عن البيئة الأجتماعية والسياسية الحضارية في العراق ولم ينبثق منها, حيث تم تأسيسه خارج العراق من قبل شخصيات غير عراقية , وبالأخص المؤسس (ميتشيل عفلق) المعروف بكونه تربى على يد مستشرقين اوربيين معادين للهوية الحضارية للعرب والمسلمين وعموم الشعوب الشرقية .

من البداية حاول حزب البعث فصل حركة التحرر العربية عن انتمائها الحضاري والأسلامي , وفرض المنظور القومي الفاشي (الألماني) على أطروحة الحزب الفكرية , وهو مايفسر الممارسات الفاشية والعنصرية والطائفية للحزب طيلة العقود التي حكم فيها العراق .

ومنذ البداية قامت دوائر أمنية غربية بأختراق البنية التنظيمية لحزب البعث في العراق وعلى مستوى القيادات ,وساعد على ذلك غياب منظومة عقائدية وأخلاقية يتربى عليها الأعضاء ,لتكون لهم حصانة ضد الخيانة والأنحراف وتفضيل المصالح الشخصية والحزبية على المصالح الوطنية العليا ..

بخلاف شعاره المعلن (أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة),كان حزب البعث في العراق أكثر الأحزاب السياسية التي مزقت العالم العربي , من خلال سياساته الكارثية من قبيل :غزو دولة الكويت وعدائه لسوريا وتآمره عليها وتآمره على القوى الوطنية في لبنان ,وتآمره على حركة التحرر الوطني الفلسطيني واغتياله لممثلي منظمة التحرير في عدة دول اوربية , وأهدار المليارات من الدولارات وامكانات وقدرات عسكرية عراقية وعربية هائلة في حرب نيابة عبثية ضد ايران بدلا من تحريرفلسطين والقدس .

دراسة نتائج حكم حزب البعث للعراق لثلاثة عقود ونصف , تشير وبما لايقبل الشك ,بأن ايصال البعث للسلطة في بغداد كان لتدمير عناصر قوة هذا البلد المحوري في معادلات المنطقة ,من خلال استئصال قواه الوطنية وقياداته السياسية والدينية المستقلة وتدمير المؤسسة العسكرية الوطنية واهدار ثروته الأقتصادية وتمزيق المجتمع العراقي العريق بالصراعات الطائفية والعنصرية والسعي لتدمير عناصر قوة الشخصية العراقية المتميزة .

حزب البعث لم يستطع الوصول الى السلطة الا من خلال المؤامرات والأنقلابات العسكرية وضمان دعم سفارات دول أستعمارية معروفة .ولم يتمكن من البقاء في السلطة الا من خلال زيادة أعداد السجون والأعدامات والأغتيالات والقمع وكبت الحريات وحملات أسقاط الجنسية والتهجير والمقابر الجماعية وأستخدام الأسلحة الكيمياوية ضد المواطنين , وا ذلال الشعب بالجوع والخوف ..والحروب الخارجية . وبالرغم من بقاء الحزب في السلطة لثلاثة عقود ونصف , الا أن دائرة السلطة والقرار تقلصت من الأطار الوطني الى الأطار الحزبي ثم المناطقي والعشائري حتى انتهت بالعائلي أي سلطة صدام وولديه .

ونظرا لكل ما ذكرناه يجب التعامل مع حزب البعث في العراق ,كما تعامل الحلفاء والعالم مع الحزب النازي في المانيا بعد هزيمتها في الحرب العالمية الثانية , أي :

محاكمة كل مسؤولي ورموز النظام النازي وانزال اقصى العقوبات بحقهم ..
وحل الحزب ومنعه من ممارسة أي نشاط حزبي أو فكري أو سياسي , ومنع أعضاء الحزب من المشاركة بأي شكل من الأشكال في النظام السياسي لفترة مابعد الحرب ,ومنع تأسيس أي حزب أو تنظيم يحمل نفس الأفكار النازية أو مايشابهها .. وبتلك الأجراءات الصارمة تم تحقيق السلام والأستقرار والأزدهار في ألمانيا وأوربا منذ ١٩٤٥ ولغاية الآن .

المصادر:

(١)موسوعة ويكيبيديا العربية.

(٢) صاغية، حازم: بعث العراق ..سلطة صدام قياما وحطاما – دار الساقي – الطبعة الأولى ٢٠٠٣ بيروت
(٣) الحمداني، حامد: جمهورية البعث الأولى ٨ شباط – ١٧ تشرين الثاني ١٩٦٣، موقع ankawa الإليكتروني، ٢٠١٠/٣/١

(٤) الحمداني، حامد: الأسرار الخفية وراء انقلاب ١٩٦٨/٧/١٧، موقع الحوار المتمدن، العدد ٢٥٣، ٢٠٠٢/٩/٢١.

(٥) مجيد، د. مُحَمَّد: القسوة لدى صدام حسين، مدوّنة على الانترنت.

(٦) الزيدي، أحمد: البناء المعنوي للقوات المسلحة العراقية، تاريخ النشر ١٩٩٠/١/١، الناشر دار الروضة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، راجع الفصل الخامس من الباب الثاني.
(٧) الهلالي، عبد الرزاق: تاريخ التعليم في العراق في العهد العثماني، ط١، بغداد، ١٩٥٩، ص ٤٣.
(٨) النفيسي، عبد الله فهد: دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث، الكويت، ١٩٧٦. ص ١٩٩ – ٢٠١.
(٩) الجواهري، مُحَمَّد مهدي: ذكرياتي، مطبعة الرافدين، الطبعة الأولى عام ١٩٨٨. ج١/ ص ١٦٧ – ١٧١.

(١٠) الأزري، عبد الكريم: مشكلة الحكم في العراق، لا يحمل الكتاب معلومات عن سنة ومكان الطبع.ص ٣٨٧
(١١) العلوي، حسن: الشيعة والدولة القومية في العراق ١٩١٤ – ١٩٩٠ ـ الطبعة الأولى ١٩٨٩ فرنسا.
(١٢) السامرائي، سعيد: الطائفية في العراق. الواقع والحل، الطبعة الأولى ١٩٩٣، مؤسسة الفجر لندن.

(١٣) نقاش , أسحق : شيعة العراق – ترجمة عبد الأله النعيمي ١٩٩٢ – منشورات دار المدى – الطبعة الأولى
(١٤) فولر، غراهام: العراق في العقد المقبل.. هل سيقوى على البقاء حتى عام ٢٠٠٢، ١٤سلسلة دراسات عالمية، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
(١٥) ابراهيم، فرهاد: الطائفية والسياسة في العالم العربي (نموذج الشيعة في العراق)، ط١، مطبعة مدبولي ١٩٩٦.

(١٦) هيكل، مُحَمَّد حسنين: حرب الخليج أوهام القوة والنصر ، منشورات مركز الأهرام للترجمة والنشر, مؤسسة الأهرام ـ القاهرة، ط١، ١٩٩٢.ص ٥٧٤

(١٧) الجميل، د. سيّار: مذكرات حازم جواد.. مسائلات تاريخية، موقع إيلاف ٢٠٠٤/٢/٢٥، ومنشور أيضاً في الموقع الشخصي للمؤرخ العراقي الدكتور سيّار الجميل.
(١٨) وفق ما ذكره الكاتب علي كريم سعيد في الصفحة ٢٧١ من كتابه «من حوار المفاهيم إلى حوار الدم».

(١٩) عبود، زهير كاظم: حقائق مخفية عن علاقة البعث، القسم الأول (أيليا زغيب)، والقسم الثاني (علي عبد السلام) موقع الحوار المتمدن، العدد ٩٧٩، ٢٠٠٤/١٠/٧.
(٢٠) شهادة حسن وداي العطية –كتاب علي كريم ص ٣٢٩.

(٢١) عبود، زهير كاظم: حقائق مخفية عن علاقة البعث، القسم الثالث (صالح مهدي عمّاش ومُحَمَّد المهداوي)، موقع الحوار المتمدن، العدد ٩٨٠، ٨ / ١٠ / ٢٠٠٤.

(٢٢) العلوي، حسن: أسوار الطين.. في عقدة الكويت وأيديولوجيا الضمّ، دار الكنوز الأدبية، الطبعة الأولى ١٩٩٥، بيروت / لبنان. ص ١٠٦ – ١٠٧

(23) حسن السعيد، البعث والقطار الأمريكي. أسرار وخفايا انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣م / الحلقة ١٦ / جريدة الدعوة، ٢٠١٣/٣/٢٦.

(٢٤) فيلي، علي حسين: بالأرقام والتفاصيل الجديدة .. حقيقة مأساة الكورد الفيليين، موقع شفق نيوز – ٢٠١٧/٤/٨.

(٢٥) حبيب، كاظم: محنة الأكراد الفيلية في العراق، موقع الحوار المتمدن، العدد ٥٠٩، ٢٠٠٣/٦/٥.

(٢٦) الجميل، د. سيّار: الأزمان المرعبة: قراءة تحليلية لظاهرة الخوف في تاريخ العراق القريب (قراءة في كتاب: سنوات من الخوف العراقي / بقلم هاديا سعيد / دار الساقي ٢٠٠٤)، موقع صحيفة أيلاف الإليكترونية، العدد ٤٤٠٨، ٢٠٠٤/٨/٢٨.

(٢٧) الفضل، د. منذر: الكورد الفيليون وحقوقهم في مستقبل العراق، موقع cabinet.gov.krd – ٢٠٠٣/٨/٢٠

(٢٨) عفيف، براء: اكتشاف ١٥٧ مقبرة جماعية في العراق، إذاعة العراق الحر، ٢٠١٣.

(٢٩) الحيدري، نبيل: المقابر الجماعية في العراق.. قصص عذاب وهويات ضحاياها، إذاعة العراق الحر، ٢٠١١/٨/٥.

(٣٠) صحيفة الصباح، في ذكرى المقابر الجماعية نصف مليون عراقي غيّبتهم جرائم النظام الدكتاتوري، ٢٠١٣/٥/١٦.

(٣١) مندي، سميرة علي: أضواء جديدة على ملف المقابر الجماعية في العراق، إذاعة العراق الحر، ٢٠١٠/٦/٢١.

(٣٢) أحمد، ليلى: حملة وطنية للتعرّف على ضحايا المقابر الجماعية عن طريق أجهزة حديثة وبمساعدة خبراء أجانب، إذاعة العراق الحر، ٢٠١٢/٧/٣٠.

(٣٣) تقرير خبري. Ebaa net . منظمات حقوق الأنسان تتابع المقابر الجماعية.

(٣٤) الفيل، د. مُحَمَّد رشيد: الهجرة وهجرة الكفاءات العلمية العربية، مراجعة هبة الله الغلاييني، مجلة النهج، ٢٠٠١، العدد ٦٢/ ص ٢٩٣.

(٣٥) أحمد، د. نادر عبد الغفور: العقول العراقية المهاجرة بين الاستنزاف والاستثمار، مؤسسة الرافد، ط١، لندن، ٢٠٠٣. ص ٢٣.

النعمة، د. هاشم: العراق دراسات في الهجرة السكانية الخارجية، دار الرواد، بغداد، ٢٠٠٦، ص ٦.

(٣٦) الطائي، صادق: قراءة نقدية لكتاب التطهير الثقافي او التدمير المتعمد للعراق، موقع الحوار المتمدّن، العدد ٢٩٦٨، ٢٠١٠/٤/٧.